الحِجاج في ترجيح الآراء النحوية والصرفية (مجالس العلماء) للزجاجي نموذجاً

أُعدّت من قبل

دانيال سامي خليل الرشدان

أشرف عليها

الدكتور باسل فيصل سعد الزعبي

قدمت هذه الرسالة

إلى كلية الآداب كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اللُّغة العربية وآدابها

حزيران 2022

التفويض

أنا الطالبة دانيال سامي الرشدان، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي ورقيًا، أو إلكترونيًا للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع.....

التاريخ : 6 / 6 /2022.

Authorization Form

I, Danial Sami ALrshdan, authorize the Isra University to supply copies of my Thesis/Dissertation to libraries or establishments or individuals on request.

Signature:

Date: 6/ 6 / 2022.

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالبة دانيال سامي الرشدان، وأجيزت بتاريخ 6 / 6 / 2022م، والموسومة بـ: الحِجاج في ترجيح الآراء النحوية والصرفية (مجالس العلماء) للزجاجي نموذجاً.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د.باسل فيصل الزعبي	مشرفاً رئيساً	جامعة الإسراء	
د.علي زعل الخمايسة	مناقشًا داخليًا	جامعة الإسراء	
أ.د حسين مصطفى غوانمة	مناقشًا خارجيًا	جامعة العلوم الإسلامية	

الإهداء

إلى من أبصرت به طريق حياتي، وشرّفني بحمل اسمه، ومن أحزنني رحيله (والدي الغالي) الذي رحل قبل أن يرى ثمرة غرسه.....

إلى من تساندني بدعائها، بسمة الحياة وسر الوجود، أمي الحبيبة.....

إلى سندي في حياتي أخوتي.

الشكر والتقدير

ليس بعد تمام العمل شيء أجمل من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى مشرفي الدكتور باسل فيصل الزعبي الذي كان بعد الله المُعين الأول لي على إتمام هذه الدراسة، وأتوجه بالشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة؛ لتنفضلهم عليّ بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما أشكر كلَّ من مدَّ لي يد العون، وكلّ من ساهم في دعمي لإنجاز هذه الدراسة من الأهل والأصدقاء، فلهم جزيل الشكر والتقدير.

الباحثة: دانيال سامي الرشدان

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
قائمة المحتويات	و
الملخص	ح
المقدمة	1
الفصل الأول: الحجاج وكتاب مجالس العلماء للزجاجي	6
المبحث الأول: مفهوم الحجاج لغة واصطلاحاً	7
المبحث الثاني: شروط الحجاج ومظاهره في المناظرات النحوية	11
المبحث الثالث: التعريف بالزجاجي وبكتابه مجالس العلماء	17
الفصل الثاني: الحجاج النحوي في كتاب مجالس العلماء	25
المبحث الأول: الحجاج النحوي في المرفوعات	26
المبحث الثاني: الحجاج النحوي في المنصوبات	57
المبحث الثالث: الحجاج النحوي في المجرورات	75

الفصل الثالث: الحجاج الصرفي في كتاب مجالس العلماء	86
المبحث الأول: الحجاج الصرفي في المصادر والمشتقات	87
المبحث الثاني: الحجاج الصرفي في الجموع	110
المبحث الثالث: الحجاج الصرفي في الإدغام	125
التوصيات	130
المصادر والمراجع	134
الملخص باللغة الإنكليزية	143

الحجاج في ترجيح الآراء النحوية والصرفية (مجالس العلماء) للزجاجي نموذجاً

إعداد:

دانيال سامي الرشدان

إشراف:

د. باسل فيصل الزعبي

الملخص

تخصصت هذه الرسالة في في النحو العربي، لاسيما في الخلاف الذي ظهر بين النحاة وعلماء العربية في كثير من المسائل والآراء النحوية، والصرفية، واللّغوية، وغيرها، وكان من ثمار هذا الخلاف ظهور المسائل والآراء المتعددة، وجاءت هذه الدراسة الموسومة بعنوان: "الحجاج في ترجيح الآراء النحوية والصرفية (مجالس العلماء) للزجاجي نموذجاً".

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن مظاهرالحجاج النحوي في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي والتطبيق عليها، وبيان مظاهر الحجاج في القضايا الصرفية من خلال كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي والتطبيق عليها.

وتعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، الذي يقوم باستقراء الحجاج بين العلماء في القضايا النحوية والصرفية في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي، وبيان موضوعاته النحوية والصرفية، ثم وصف الحجاج في تلك الموضوعات وتحليله؛ لبيان مظاهره، وكيفيته، وأسس الترجيح فيه،

وفي ذلك كله سيكون السير وفق خطوات البحث العلمي من جمع المعلومات، وتصنيفها، وتحليلها، وإعلان نتائجها.

وخَلُصت الدراسة في استقرائها كتاب(مجالس العلماء) هو كتاب قام على المناظرات بين العلماء، وفيه (156) مجلساً، وهذه المجالس مُقسمة على معارف متنوعة ، ومسائل مختلفة من علوم القرآن، والفقه، والشعر، والأنساب، ولكنّه مُنصَب بصفة خاصة على الموضوعات اللُّغوية، والنحوية، والصرفية، ويظهر كتاب (مجالس العلماء) أسلوب علماء العربية في مناظراتهم، وطرقهم في استخدام آليات الحجاج (السماع، والقياس، والتعليل)، كان معتمدًا على الشواهد النقليّة والعقلية، والتعليلية.

المقدمة

اللُّغة أهم وسيلة للتواصل ونقل الأفكار بين أفراد المجتمع، وهي وعاء الفكر، وأداة للاتصال، والتفاهم، والتخاطب، والتعبير عمّا تكنه النفس البشرية من معانٍ ودلالات؛ لذلك حظيت باهتمام كبير جعلها تأخذ حيّزاً في الفكر الإنساني قديماً وحديثاَ، وذلك لما تؤديه من وظائف، فالوظيفة الأساسية للغة هي الاتصال والتواصل، وقد عرّفها ابن جني بأنها "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم".[1]

كانت اللّغة العربية عظيمة البنيان والفصاحة والبيان، تُلفظ على سجيتها بين العرب، وقد نالت اهتماماَ كبيراَ بسبب الدين الإسلامي، والقرآن الكريم، إذ انتشرت انتشارًا واسعًا بسبب دخول غير العرب في الإسلام، ومع هذا الانتشار بدأ يظهر اللحن حتى وصل القرآن الكريم؛ فخشي العرب على لُغتهم من الوهن، فشرعوا في وضع قواعد لها تحفظها وتصونها.

اعتمد العلماء في بداية وضعهم للقواعد النحوية والصرفية على السماع شفاهةً من أفواه العرب الفصحاء، وكان لهم حدود مكانية وزمانية في من يسمعون عنهم، ثم اعتمدوا على القياس في معالجة الكثير من القضايا النحوية، والصرفية، والصوتية، وبدأ يظهر بين العلماء خلافٌ نتيجة الاختلاف في منهج السماع والقياس، إذ أصبح يُرى نتائج ذلك من خلال تعدد الآراء النحوية والصرفية في تخريج بعض القضايا، فالقارئ لبعض المؤلفات يجد في المسألة الواحدة عدة آراء، كما ظهر التأليف الذي يحمل

1- ابن جني، ابو الفتح عثمان،(د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية- المكتبة العلمية، ط4، ص34.

مسميات تشير إلى الخلاف بين العلماء مثل: (الانتصار لسيبويه على المبرد) لأبي العباس محمد بن ولّاد(332هـ)، (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين) لعبد اللّه بن جعفر بن درستويه (347هـ)، و(الخلاف بين النحويين) لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني (384هـ)، و(الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) لكمال الدين الأنباري (477هـ)، وغير ذلك.

وبناءً على ما سبق، ظهر الحجاج النحوي بين العلماء، إذ كان كل واحد يضع الأدلة والبراهين، والفرائض؛ لإثبات رأيه وما يذهب إليه، وكان النقاش والجدل يحتدم بينهم في الأسواق، ومجالس العلماء والأمراء، وكان كل عالم يُقدم حجة، ويفترضها افتراضاً؛ لإثبات ما وصل إليه، ويكون القبول مبنيًّاً على أساس قوة الدليل، أو ضعفه .

وقد ظهرت قضية الاحتجاج في المُؤلفات النحوية والصرفية بين العلماء، وتمثلت بتقديم الدليل العقلي أو النقلي الذي وضعه علماء اللّغة؛ لإثبات حكم نحوي أو صرفي أو نفيهما، واستخدم ذلك كوسيلة للإقناع؛ لقيامها على حجة وصولاً إلى نتيجة.

إن القارئ لبعض المؤلفات النحوية والصرفية يجد أن المسألة يذكر فيها عدة آراء وتخريجات، وهذه الآراء كانت تُبنى من خلال أدلّة وحجج، وفرائض يسعى النحوي من خلالها إلى إثبات رأيه أمام الآخر، ويكون الترجيح بناءً على قوة الأدلّة والحجج والبراهين المقدمة؛ إذ نجد للحجاج بين العلماء في القضايا النحوية والصرفية صوراً عدّة مثل: الحجاج النقلي، والعقلي، والتعليمي، والتعليلي، والتقابلي، كما أنّ هناك أسساً للترجيح مبثوثةً من خلال مؤلفاتهم التي تخصصت في كتب الخلاف النحوي، ويجدر الإشارة إلى أنّ الدراسات في هذا الموضوع قليلة؛ وبناءً على ذلك رأت الباحثة أن يكون موضوع الرسالة في دراسة قضية الحجاج وصوره وأهميته في ترجيح الآراء النحوية والصرفية، وتمَّ اختيار كتاب (مجالس العُلماء) للزجاجي

ليكون نواةً للدراسة، ومن أهداف هذه الدراسة: تحديد مفهوم الحجاج وشروطه، وبيان مظاهر الحجاج النحوي في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي والتطبيق عليها، بالإضافة إلى بيان مظاهر الحجاج في القضايا الصرفية من خلال كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي والتطبيق عليها.

ولإجراء هذه الدراسة اعتمدتُ على المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، الذي يقوم على استقراء الحجاج بين العلماء في القضايا النحوية والصرفية في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي، وبيان موضوعاته النحوية والصرفية، ثم وصف الحجاج في تلك الموضوعات وتحليله؛ لبيان مظاهره، وكيفيته، وأسس الترجيح فيه، وفي ذلك كله سيكون السير وفق خطوات البحث العلمي من جمع المعلومات، وتصنيفها، وتحليلها، وإعلان نتائجها.

أمّا الدراسات حول موضوع الحجاج عند الزجاجي فقليلة، ولم تجد الباحثة في حدود اطلاعها دراسة متخصصة في الحديث عن الحجاج النحوي في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي، وما وجد من دراسات في موضوع الحجاج هي على النحو الآتي:

1. مجالس العلماء للزجاجي (دراسة صرفية نحوية)، تقديم: حاتم ربيع محمود محمد، وهي رسالة لنيل درجة الماجستيرفي جامعة المنيا 1995م، بإشراف: أ.د. أحمد محمد عبدالدايم، أ.د. فاروق محمد مهنى.

تناول الباحث المسائل الصرفية والنحوية في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي، وقُسِّمت الرسالة إلى :

تمهيد: تناول فيه الباحث التعريف بالزجاجي من حيث مولده، ووفاته، ومؤلفاته، وأساتذته، ومذهبه.

الفصل الأول : تحدث فيه عن المسائل الصرفية في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي.

الفصل الثاني: تحدث فيه عن المسائل النحوية في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي.

الفصل الثالث: تحدث فيه الباحث عن الآراء الصرفية والنحوية التي تفرَّد بها الزجاجي عن غيره من النحاة.

الفصل الرابع: تناول الحديث عن شواهده التي ذكرها في مجالسه سواء أكانت قرآنية أم شعرية، ثم الخاتمة التي تحدث فيها عن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته.

2. الحجاج النحوي عند الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو): وهذه مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في جامعة العربي بن مهدي أم البواقي ، في الجزائر ، من إعداد الطالبتين:ابتسام زيتوني، وإلهام تومي، وبإشراف: الشافعي بديار، 2017م.

كانت الرسالة ضمن فصلين، فالفصل الأول كان حول آليات الحجاج في كتاب الإيضاح في علل النحو (الروابط، والعوامل، والسلم، والتكرار، والأفعال اللّغوية)، والفصل الثاني كان حول أسلوب الحجاج عند الزجاجي في مسائل مختلفة منها الحجاج في الحدود، والحجاج في العلل، ويلي ذلك الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في المنهجية، أما الدراسة الحالية، فهي تتخصص في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي الذي هو نواة وجوهر الحجاج النحوي.

3. الحجاجية ومظاهرها عند الأنباري (تحليل وتأصيل)، بحث للدكتور: عبد المهدي هاشم حسين الجراح، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية .

تناول البحث الحجاجية ومظاهرها عند الأنباري في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)، لبيان دور النحويين العرب في الدرس الحجاجي اللساني من جهة، ولتوضيح

مظاهر العملية الحجاجية عند الأنباري من جهة أخرى، بُدِئ البحث بمفهوم الحجاج، ثم بنية الحجاج في التفكير النحوي العربي، وانتقل بعد ذلك لبيان المظاهر الحجاجية عند الأنباري (النقلية، والعقلية، والقياسية، والتعليلية ...)، ثم الخاتمة التي تضمنت عرضًا لأهم النتائج، ويمكن للدراسة الحالية الاستفادة من مظاهر الحجاج وتطبيقها على كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي.

ومما سبق جاءت فكرة الدراسة الحاليّة الموسومة بعنوان "الحجاج في ترجيح الآراء النحوية والصرفية (مجالس العلماء) للزجاجي نموذجاً"، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وكل فصل يتضمن ثلاثة مباحث، فالفصل الأول يدرس مفهوم الحجاج، والمناظرات النحوية في اللغة والاصطلاح، وشروط الحجاج، ومظاهره النحوية، وأهم المؤلفات، ثم التعريف بالزجاجي، وكتابه (مجالس العلماء)، أما الفصل الثاني، فيدرس الحجاج النحوي في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وفي الفصل الثالث الحجاج الصرفي في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي في الأوزان، وعمل المشتقات، والتصغير، والنسبة، والجموع، والتثنية والإدغام، ثم الخاتمة التي تتضمن الخلاصة، وأهم النتائج، والتوصيات بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع التي تم اعتمادها لإنجاز هذه الدراسة.

الفصل الأول:

(الحجاج وكتاب مجالس العلماء للزجاجي)

المبحث الأول: مفهوم الحجاج لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: شروط الحجاج ومظاهره في المناظرات النحوية.

المبحث الثالث: التعريف بالزجاجي، وكتابه(مجالس العلماء).

المبحث الأول: مفهوم الحجاج لغةً واصطلاحًا

أولاً: الحجاج في اللّغة:

أصل كلمة الحجاج في اللّغة من حجَّ يَحُجُّ حَجّاً، ونقول حَاجّهُ يَحِجُّه حِجَاجَاً، فقد جاء في معجم الصحاح الحَجُّ: القصد والحجة: البرهان. تقول حاجَّهُ فحجَّه أي غلبه بالحُجَّةِ، وفي المثل: "لَجَّ فَحَجَّ "، وهو رجلٌ مِحْجاجٌ، أي جَدِلٌ، والتحاجُّ: التخاصُم، وحَجَجْتُهُ حَجَّاً فهو حجيج.

الحج: القصد إلى الشيء المعظم، وفي الشرع: قصدٌ لبيت الله تعالى بصفة مخصوصة، في وقت مخصوص، بشرائط مخصوصة، والحجة: ما دل به على صحة الدعوى، وقيل: الحجة والدليل واحد.[1]

أما في مقاييس اللّغة (حَجَّ) الْحَاءُ وَالْجِيمُ لها أُصُولٌ أَربعة:

فَالأول الْقصدُ، وَكُلُّ قَصْدٍ حَجٌّ، ثُمَّ اخْتُصَّ بهذا الاسم القصْدُ إِلَى البيت الحرام لِلنُّسُكِ. وَالْحَجِيجُ: الْحَاجُّ.

وَالأَصلُ الثاني: الْحِجَّةُ وهي السَّنَةُ، وَقد يمكن أَن يُجْمَعَ هذا إِلَى الْأَصْل الأوّلِ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ فِي السَّنَةِ لَا يَكُونُ إِلَا مرَّةً وَاحدَةً، فكأنّ العام سُمِّيَ بِما فيه من الْحَجِّ حِجَّةً.

وَالأصلُ الثالث: الْحِجَاجُ، وهو العظم الْمُسْتَدِيرُ حول الْعَيْنِ، يُقَالُ لِلْعَظِيمِ الْحِجَاجِ أَحَجُّ، جَمعُ الْحِجَاجِ أَحِجَّةٌ

وَالأصلُ الرابع: الْحَجْحَجَةُ النُّكُوصُ، يُقَالُ: حَمَلُوا عَلينا ثمَ حَجْحَجُوا، وَالْمُحَجْحِجُ: الْعَاجز.[2]

---

[1]– الجوهري، إسماعيل بن حمّاد،(1407هـ–1987م)، تاج اللّغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين/ بيروت،ط4، ج1،ص303–306.

[2]– القزويني، أحمد بن فارس،(1399هـ–1979م)، مقاييس اللّغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، د.ط، ج2، ص29–31.

وفي لسان العرب الحُجَّة بمعنى البُرْهان، وَقِيلَ: الحُجَّة ما دُوفِعَ به الْخَصْمُ، وقال الأزهري: الحُجَّة الْوَجْهُ الَّذي يَكُونُ به الظَّفَرُعند الْخُصُومَة، وهو رَجُلٌ مِحْجاجٌ أَي جَدِلٌ، والتَّحاجُّ: التَّخاصُم، وَجَمْعُ الحُجَّةِ: حُجَجٌ وحِجاجٌ، وحاجَّه مُحاجَّةً وحِجاجاً: نَازَعَهُ الحُجَّةَ. وحَجَّه يَحُجُّه حَجّاً: غَلَبَهُ عَلَى حُجَّتِه، واحْتَجَّ بالشيء: اتَّخَذَهُ حُجَّة، قَال الأزهري: إنما سُمِّيَت حُجَّة لأَنها تُحَجُّ أَي تقتصد لأن الْقَصد لها وإِليها؛ وكذلك مَحَجَّة الطَّريق هي المَقْصِدُ والمَسْلَكُ.[1]

وخلاصة مما سبق وردت معانٍ عدّة للحجاج هي:

1. القصد.
2. العظم المستدير حول العين، وَيُقَالُ: بَلْ هو الأَعلى تَحتَ الْحَاجب.
3. المنازعة والخصومة.
4. البرهان والدليل.
5. المجادلة، نقول: هو رجل محجاج أي جَدِلٌ.
6. ما دلَّ به علىَ صحةِ الدعوى.
7. النكوص.
8. صك البيع .

[1]– ابن منظور، جمال الدين الأنصاري،(1414هـ)، لسان العرب، دار صادر/بيروت، ط3، ج2،ص226–230.

وترى الدراسة أنّ أقرب المعاني اللُّغوية إليها الدليل والبرهان؛ لأنّ الهدف الأساسي للحجاج هو إقناع السامع بفكرة معينة، ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال الأدلة والبراهين العقلية، والنقليّة التي يستخدمها المُحتج لإثبات وجهة نظره، وإقناع الطرف الآخر، والدراسة قائمة على تحليل الحجاج في المسائل النحوية، والصرفية في كتاب مجالس العلماء للزجاجي، وتناول كيفيّة الحجاج في التدليل على المسائل المدروسة بين النحاة.

ثانياً: الحجاج في الاصطلاح:

يصعب حصر مفهوم الحجاج والإحاطة به؛ وذلك لتعدد مظاهر الحجاج وتنوعها، وتعدد استعمالاته، وتباين مرجعياته كالخطاب، والفلسفة، والمنطق، والبلاغة وغيرها، فهو كما عرفه الشريف الجرجاني الحُجة بقوله:" الحجة ما دلّ به على صحة الدعوى، وقيل الحُجّة والدليل واحد"[1]

ويعرفه طه عبدالرحمن الذي يُعرفه بقوله: "حدّ الحجاج أنه كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها" [2]

وتعرّف إيمان درنوني الحجاج بأنه: " تقديم الحجج والأدلّة المؤدية إلى نتيجة معينة، وهو يتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب بعضها بمثابة الحجج اللّغوية، وبعضها الآخر بمثابة النتائج التي تستخلص منها"[3]

---

[1]– الجرجاني، الشريف،(2004م)، كتاب التعريفات، دار الإيمان، الإسكندرية،مصر،د.ط، ص73.

[2]– عبد الرحمن، طه،(1998م)، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1،ص226.

[3]– درنوني، إيمان،(2012م– 2013م)، الحجاج في النص القرآني،جامعة الحاج لخضر، باتنة/ الجزائر، ط1.

وجاء في المعجم الفلسفي أن:" الحجاج يقوم على جمع الحجج لإثبات رأي، أو إبطاله، والمَحاجَّة طريقة تقديم الحجج والإفادة منها"[1]

ويرى أبو بكر العزاوي أن الحجاج هو:" تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة، ويتمثل في إنتاج تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب، ويرى أن لأخذ فكرة واضحة عن مفهوم الحجاج ينبغي مقارنته بمفهوم البرهنة والاستدلال.[2]

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ مصطلح الحجاج أعجمي النشأة انتقل إلى العربية عن طريق الترجمة، ومن الباحثين الذين اهتموا بترجمة هذا المصطلح ونقله إلى العربية عبدالله صولة في كتابه (الحجاج في القرآن) فقد ترجم المصطلح الفرنسي(ARGUMENTATION) بالحجاج.[3]

ويشير روبير على حدِّ قول محمد الأمين إلى أنّ هذا المصطلح يعني في الفرنسية:[4]

- القيام باستعمال المصطلح.
- مجموعة من الحجج التي تستهدف تحقيق نتيجة واحدة.
- فن استعمال الحجج أو الاعتراض بها في مناقشة معينة.

---

[1]– مدكور، إبراهيم،(1983م)، المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط، ص67.

[2]– أبو بكر العزاوي،(2006م)، اللّغة والحجاج، العمدة في الطبع، ط1، ص14– 16.

[3]–صولة، عبدالله،(2007م)، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، د.ط ، ص9.

[4]– مصدّق، محمد الأمين،(2019م– 2020م)، آليات الحجاج في مناظرات الشيخ أحمد ديدات، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ص20.

وبناءً على التعريفات السابقة ترى الدراسة أن الحجاج بمفهومه الاصطلاحي لا يختلف كثيراً عن معناه اللُّغوي فهو: عملية لُغوية يقوم بها الشخص المُحتج مُستخدماً الأدلة والبراهين والشواهد التي وصل إليها لإثبات رأي أو إبطاله، ولإقناع الطرف الآخر والتأثير فيه، وقد استعمل علماء اللّغة والنحو العرب مصطلحات مرادفة لمصطلح الحجاج منها: الجدل، والمناظرة، والاستدلال، والاحتجاج، ونلاحظ أنّ التعريفات الاصطلاحية التي قدمها العلماء في مفهوم الحجاج متقاربة، وتكاد تكون واحدة، إذ قامت على الترادف اللفظي، وهذا يؤكد جوهرها القائم على تقديم الأدلة والبراهين في إثبات رأي.

المبحث الثاني: شروط الحجاج ومظاهره في المناظرات النحوية.

أولاً: شروط الحجاج والمناظرات النحوية:

وإنه لمن المفيد هنا والبحث يقوم على دراسة الحجاج، أن يتطرق إلى الحديث عن بعض المفاهيم التي تعد ركيزة أساسية في تحديد مفهومه ومن هذه المفاهيم مفهوم المناظرة التي تعد بيئة للحجاج، ، فهي تقوم على الحوار بين شخصين أو فريقين يسعى كل منها لإثبات وجهة نظره حول موضوع معين، مستخدماً الأدلة والبراهين العقلية والنقلية وغيرها بهدف إقناع الشخص الآخر والتأثير فيه.

المناظرة لغةً:

جاء في لسان العرب في مادة نظر: النَّظَر: حِسُّ الْعين، نَظَره يَنْظُره نَظَراً ومَنْظَراً ومَنْظَرة ونَظَر إليه. والمَنْظَر: مَصْدَرُ نَظَر.[1] ذكر اللَّيْثُ: الْعَرَبُ تَقُولُ نَظَرَ يَنْظُر نَظَراً، قَالَ: وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ الْمَصْدَرِ تَحْمِلُهُ عَلَى لَفْظِ العامة من الْمَصادر، وَتقول نَظَرت إِلى كذا وَكذا مِنْ نَظَر الْعَيْنِ ونَظَر الْقَلْبِ، والمُناظَرَةُ: أَن تُناظِرَ أَخاك في أَمر إِذا نَظَرْتُما فِيه مَعًا كيف تأْتيانه، والمَنْظَرُ والمَنْظَرَةُ: مَا نَظَرْتَ إِليه فأَعجبك أَو سَاءَكَ، والتَّناظُرُ :التَّراوُضُ فِي الأَمر، ونَظِيرُك: الَّذِي يُراوِضُك وتُناظِرُهُ، وناظَرَه مِنَ المُناظَرَة.[2]

وفي المصباح المنير ذكر نَاظَرَهُ مُنَاظَرَةً بمعنى جَادَلَهُ مُجَادَلَةً.[3]

أما في المعجم الوسيط: نظر الشَّيْء بالشَّيْء ناظره بِهِ، وانتظره ترقبه وتوقعه وتأنى عَلَيْهِ، وتناظر الْقَوْم نظر بَعضهم إِلَى بعض وَفِي الْأَمر تجادلوا وتراوضوا، والمناظر المجادل المحاج.[4]

ومما سبق يلاحظ أنَّ المعنى اللُّغوي للمناظرة يتلخص في: المجادلة، والمحاججة التي تكون في موضوع محدد بين طرفين، يكون لكل واحد منهما رأي يخالف الآخر، ويحاول أحدهما إثبات رأيه، والدفاع عنه بتقديم الأدلة، والحجج، والبراهين.

---

[1]- ابن منظور جمال الدين الأنصاري، لسان العرب،ج5، ص215.

[2]-المصدر السابق، ص215-219 .

[3]- الفيومي، أحمد بن علي، أبو العباس،(د،ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية- بيروت، د.ط، ج2، ص612.

[4]- إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط،ج2،ص932.

المناظرة في الاصطلاح:

عرّف الجرجاني المناظرة بأنها: النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب.[1]

ويعرفها طه عبدالرحمن بقوله:" النظر من جانبين في مسألة من المسائل قصد إظهار الصواب فيها"[2]

وترى الدراسة أن الذي قدمه عبدالرحمن حسن حبنكة في تعريفه للمناظرة هو الأدق والأشمل حيث يقول إنها:"المحاورة بين فريقين حول موضوع لكل منهما وجهة نظر فيه تخالف وجهة نظر الفريق الآخر، فهو يحاول إثبات وجهة نظره وإبطال وجهة نظرخصمه، مع رغبته الصادقة بظهور الحق والاعتراف به لدى ظهوره".[3]

وتمثل المناظرة شكلاً حجاجيّاً غنيّاً بالآليات والوسائل الإقناعية التي يوظفها كلا المتحاورين، حيث اهتمّ العلماء بها كثيراً، ووضعوا لها أركاناً وشروطاً ، ومظاهر ينبغي احترامها والتقيّد بها.

---

[1]– الجرجاني، علي بن محمد علي الزين، (1403هـ– 1983م)، التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، ص232.

[2]– عبدالرحمن، طه، (2000م)، في أصول وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، بيروت،ط2، ص46.

[3]– حبنّكة، عبدالرحمن حسن، (1993م)، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ط4، ص371.

أركان المناظرة:[1]

الركن الأول: الموضوع الذي تجري حوله المناظرة، وهو نقطة البحث والحوار والمادة المختلف عليها، وهي البؤرة الأساسية في الحوار.

الركن الثاني: طرفا المناظرة وهما فريقان يتحاوران حول موضوع المناظرة، أحدهما ناقل للخبر أو مدّعٍ أو معلّلٌ، والآخر معترض عليه أو السائل.

شروط المناظرة:

يذهب حمد العثمان مع طه عبدالرحمن في أنّ للمناظرة شروط خمسة وهي:[2]

الشرط الأول: أن يكون المتناظران على معرفة بما يحتاج إليه من قوانين المناظرة وقواعدها، حول الموضوع الذي يريدان المناظرة فيه.

الشرط الثاني:أن يكون المتناظران على معرفة بالموضوع الذي يتنازعان فيه، حتى يتكلم كل منهما ضمن الوظيفة المأذون له بها في قواعد المناظرة وضوابطها، فإذا تكلّم لم يخبط خبط عشواء، ولم يناقش في البديهيات بغير علم، وإذا ألزم بالحق التزم دون مكابرة.

الشرط الثالث: أن يكون الموضوع مما يجوز أن تجري فيه المناظرة ضمن قواعد هذا الفن وضوابطه .

[1]– عبدالرحمن، طه، في أصول وتجديد علم الكلام، ص374.

[2]– المصدر السابق، ص375.

الشرط الرابع: أن يُجري المتناظران مناظرتهما على عرف واحد، فإذا كان كلام (المعلّل) جارياً مثلاً على عرف الفقهاء، فليس (للسائل) العارف بذلك أن يعترض عليه استناداً إلى عرف النحاة، أو الوضع اللغوي، أو عرف الفلاسفة، أو نحو ذلك.

ويضيف حمد العثمان شرطاً خامساً وهو:[1]

نصب حاكم يقضي بين المتخاصمين، ويمنع اللّجاج إذا استرسل المتناظران في العناد والمكابرة والتدافع، فيقطع الشجار عند اختلاف الأنظار.

ثانياً: مظاهر الحجاج في المناظرات النحوية:

إن المظاهر الحجاجية هي الأساليب والطرُق التي يستخدمها الشخص المُحتج في مجالسه ومناظراته بهدف إيصال الفكرة للطرف الآخر، وتصحيح الأفكار الخاطئة، والباطلة، وإقناعه، والتأثير فيه، وقد استخدم علماء اللّغة والنحو هذه المظاهر في مجالسهم ومؤلفاتهم، وتعددت؛ فمنهم من اعتمد السماع من كلام العرب الفصحاء، ومنهم من اعتمد العقل وغير ذلك ، وقد تمّ حصر هذه المظاهر عند أبي بكر الأنباري في:[2]

1. الحجاجية النقلية: ويقصد بها توظيف جانب النقل المتمثل بالاحتجاج بالشواهد القرآنية والشعرية وغيرها في عملية التدليل على صحة ما يذهب إليه الفريق، واتخاذ هذه الشواهد أساساً في عملية الحكم.

---

[1]– العثمان، حمد بن ابراهيم،(1425هـ–2004م)، أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة، دار ابن حزم، بيروت،ط2، ص314– 321.

[2]– الجراح، عبد المهدي هاشم حسين، الحجاجية ومظاهرها عند الأنباري(تحليل وتأصيل)، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، الأردن، ص150.

2. الحجاجية العقلية (القياسية): ويقصد بالحجاج العقلي إعمال العقل واستخدام القياس في الجانب الحجاجي.
3. الحجاجية التعليلية: وهي الاعتماد على العلل، وكثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها.
4. الحجاجية التوليدية: ويقصد بها أنّ عملية الاستدلال تكون متولّدة من بنية أخرى.
5. الحجاجية التشاكلية: وهي الحجاجية التي تعتمد على التشابه، والتماثل في تقديم الاستدلال.

وسيتم اعتماد هذه المظاهر الحجاجيّة في تحليل المجالس الخاصّة بالنحو، والصرف في كتاب الزجاجي(مجالس العُلماء).

وخلاصة مما سبق، فقد تمَّ تحديد مفهوم الحجاج لغةً، واصطلاحاً، ثم تحديد مفهوم المناظرة لغةً واصطلاحاَ، وأركان المناظرة، ومظاهر الحجاج في المناظرات النحويّة، إذ يلاحظ أنّه تمّ الربط بين الحجاج والمناظرة، وتبرير ذلك يعود إلى أنَّ كتاب الزجاجي(مجالس العلماء) قائم على فن المناظرة بين العلماء في مسائل نحوية وصرفيّة، كما أنَّ المناظرة نواتها وجوهرها الحجاج، والمُحاجَجة بين الطرفين؛ إذ كل واحد من الطرفين يدافع، ويجادل عن وجهة نظره للاستدلال على صحة رأيه، وإثباته بالحجج والبراهين والأدلّة، فالمناظرة بيئة خصبة للحجاج، ولا يخفى على الدارسين أنّ كتب الخلاف النحوي مليئة بالمناظرات القائمة على المُحاججة بين العلماء في كثير من المسائل النحوية، والصرفية.

المبحث الثالث: التعريف بالزجاجي، وكتابه (مجالس العلماء)

أولاً:التعريف بالزجاجي:

هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، كنيته أبو القاسم النحوي،[1] المشهور بالزّجاجي نسبة إلى أستاذه إبراهيم بن السرّي الزّجاجي ، وهو البغدادي داراً ونشأة، النهاوندي أصلاً ومولداً.[2]

وُلد أبو القاسم في نهاوند جنوبي همذان، وقيل في الصميرة كما ذكر السيوطي،[3] وجمع القفطي النسبتين فقال: هو نهاوندي من أصل الصميرة.[4]

كان الزّجاجي مُحبّاً للعلم، ساعياً في سبيله، من أفاضل أهل النحو، فقد غادر مسقط رأسه إلى العراق واستقرَّ في بغداد، ونشأ فيها حتى اكتمل نضجه العقلي ، وتعلّم مبادئ القراءة والكتابة في كتاتيب نهاوند، والتقى في بغداد بشيخه الزّجاج المتوفى سنة 311هـ ،[5] الذي لازمه وعُرِف به، ثم غادر بغداد إلى الشام فأقام مدة بحلب، وانتقل بعد ذلك إلى دمشق فدرّس فيها وأفاد، وقيل إنّه خرج بعد ذلك إلى طبرية ومات فيها.

---

[1]– ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم،(1972م)، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، ج3، ص136.

[2]– المصدر السابق، ص136.

[3]- السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: مجمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية/ لبنان- صيدا، (د.ط)، ج2، ص77.

[4]– القفطي، جمال الدين، أبو الحسن علي بن يوسف،(1406هـ–1986م)، انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالفكر العربي، القاهرة، ط1،ج2، ص60.

[5]– الزجاجي،(1980م)، عبد الرحمن بن إسحاق، أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين مبارك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط1، ص 5–7.

عاش الزّجاجي في أواخر القرن الثالث الهجري، وأدرك أربعين سنة من القرن الرابع، كان كثير الأخذ عن علماء عصره ، أخذ النحو عن الزجاج، ومحمد بن العباس اليزيدي، وأبي بكر ابن دريد، وأبي بكر ابن الأنباري،[1] ومحمد بن رستم الطبري، وابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط، وابن السّراج وغيرهم وتخرّج على يده عدد من التلاميذ أكثرهم دمشقيون.[2]

توفي الزّجاجي في رجب سنة سبع وثلاثين، وقيل في تسع وثلاثين وثلثمئة، وقيل في شهر رمضان سنة أربعين ، والأول أصح، بدمشق وقيل بطبرية ، رحمه الله تعالى، وكان قد خرج من دمشق مع ابن الحارث عامل الضياع الإخشيدية فمات بطبرية.[3]

أُختلِف في مذهب الزّجاجي النحوي، فمنهم من نسبه للبصريين كالزبيدي، ووضعه في الطبقة العاشرة من طبقاتهم، في حين ضمّه ابن النديم إلى من خلطوا بين المذهبين أي المذهب البغدادي، وكذلك القفطي، فذكر أن طريقة الزجاجي في النحو متوسطة، ليست هي بصرية ولا كوفية، ومنهم من ذهب إلى أنه بصري المذهب في القياس، واستعمالاته للمصطلحات البصرية بصورة خاصة في كتبه النحوية .[4]

ويؤيد شوقي ضيف ابن النديم في أنّ الزجاجي: (كان يحيط بآراء المدرستين ووجوه اعتلالاتها، واحتجاجاتها، على خصائصها ومع الوفاء بحقوقها، وكان حين يجد الحجة الكوفية تنقصها الدّقة المنطقيّة الشائعة في حجج البصريين لا يزال يداويها ويصلحها حتى تُسْبَك في الصورة البصرية، ومضى في

---

[1]– ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، وفيات الأعيان، ص136.

[2]– الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق،(1405هـ–1985م)، كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، ص9.

[3]– المصدر السابق، ص136.

[4]– مطلك، عبد العزيزعلي،(2010م)، جهود الزجاجي النحوية في كتابه مجالس العلماء، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العراق، ط2، ص173.

تصنيفاته وآرائه النحوية يتوقف بإزاء كثيراً من المصطلحات، والآراء البصرية مختاراً لنفسه ما يقابلها عن الكوفيين، وكثيراً ما نفذ إلى آراء جديدة).[1]

ولعلّ الرأي الأرجح هو ما ذهب إليه ابن النديم في أن طريقة الزجاجي في النحو متوسطة، فليست بالمذهب البصري ولا الكوفي، ولعلّه الرأي الأقرب لحقيقة مذهب الزجاجي، فقد أخذ الزّجاجي عن أساتذة بصريين وكوفيين، وأخذ عن آخرين ممن جمعوا بين المذهبين، فكان كشيخه الزجاج في ميله للبصرة، والأخذ برأيها في أكثر الأحيان.

أما أسلوبه، فأسلوب العالم المُتزن، الطويل النفس، الخبير بأساليب الحوار والجدل، يعرض المسألة بإيجاز، ويورد أحسن ما قيل فيها من الآراء والحجج، ثم ينقد ويقوّم، فيضعف وينقض، أو يقوّي ويستحسن، متميزاً بالدّقة والأمانة في النقل والرواية، فلا يذكر شاهداً إلا معزواً إلى قائله، ولا خبراً إلا مصحوباً بسنده.[2]

مؤلفات الزّجاجي:[3]

يجد الدارس في التراث النحوي العديد من المصنفات التي تعود إلى الزجاجي في موضوعات اللغة والنحو والصرف نذكر منها:

1. كتاب الجمل: وهو من أشهر مؤلفاته، وموضوعه النحو تحدثوا عنه أكثر مما تحدثوا عن صاحبه الزجاجي، وذكروا أنّه صنّفه بمكة، وكان إذا فرغ من باب منه طاف به سبع مرات داعياً أن يغفر الله له، وأن ينتفع بكتابه قارئه.

---

[1]– ضيف، شوقي عبدالسلام، (2019م)، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص255

[2]– الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، اللامات، ص11.

[3]– المصدر السابق، ص11.

2. كتاب الأمالي: وهو ثلاث نسخ: كبرى، ووسطى، وصغرى، وقد حققه عبد السلام محمد هارون، ونشر بمطبعة المدني بالقاهرة سنة 1963.

3. أخبار أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق عبدالحسين المبارك في بغداد سنة 1980.

4. الإيضاح في علل النحو، وقد قام بتحقيقه ونشره(مازن المبارك) بمطبعة المدني سنة 1378م.

5. اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل، وما يتعلق بها من اللّغة والمصادر والتأويل، تحقيق د. عبدالحسين المبارك مطبعة النعمان، النجف 1974.

6. كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق 1962.

7. شرح رسالة سيبويه: وهو شرح للصفحات الأولى من كتاب سيبويه.

8. مجالس العلماء، ويسمى أيضاً(غرائب مجالس النحويين)، وقد حققه عبد السلام هارون، ونسبه للزجاجي بعد أن كان منسوباً إلى كاتب ابن حنزابة .

9. حروف المعاني، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة 1984م.

10. شرح مقدمة أدب الكاتب، حققه عبد الفتاح سليم ، القاهرة 1993م.

11. شرح كتاب الألف واللام للمازني، وقد أشار إليه السيوطي في كتابه بغية الوعاة ج2، ص 68، وعدّه من الكتب المفقودة.

12. الإذكار بالمسائل الفقهية: وهو مجموعة مسائل نحوية تتصل بالفقه جمعها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي،ج:4، ص288 وما بعدها.

13. مختصر الزاهر، تحقيق: تامر محمد أمين حسنين، ونشر في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– قطرسنة 1434هـ– 2013م.

ثانياً: التعريف بكتاب مجالس العُلماء للزّجاجي:[1]

تعددت عناوين النسخ الأصليّة لهذا الكتاب فمنها: نسخة الجامعة العربية التي كان عنوانها: (كتاب المجالس المذكورة للعلماء باللّغة العربية سوى أهل الحديث والفقه)، ونسخة دار الكتب المصرية التي سميّت بـ (مجالس العلماء)، وسمّاه السيوطي في الأشباه والنظائر: (رائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين).

ورد في نسخة دار الكتب المصريّة أنّ مُؤلف هذا الكتاب هو أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي كاتب ابن حِنزابة المولود سنة 308هـ، والمتوفى سنة 391هـ بمصر، وكان وزير الإخشيد بمصر مدّة إمارة كافور، وهذه النسخة ليس فيها ما يستدلُّون به إلّا ما كُتِب على ظهر الورقة الأولى منها بخطٍ حديث مخالف لخط الأصل، ولكن ما وصل إليه محقق الكتاب أنّ أبا مسلم ما هو إلّا صاحب إحدى النسخ الأصليّة، والمؤلف الحقيقي لكتاب(مجالس العُلماء) هو أبو القاسم الزّجاجي.

نسخ كتاب (مجالس العلماء) في نسختين:[2]

1. النسخة الأصل: وهي النسخة المصوّرة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربيّة، ويرجع تاريخها إلى القرن السابع تقريباً، وهي مجرّدة من ذكر التاريخ والناسخ، وهي أكمل من نسخة دار الكتب المصريّة التي تنتهي بالمجلس رقم (129)، أمّا هذه النسخة فقد أُضيف إليها(25) مجلس لم يكن موجود في نسخة أبي مسلم .

[1]– الزّجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق،(1420هـ، 1999م)، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ص3–13.

[2]- المصدر السابق، ص 11.

2. نسخة دار الكتب المصرية، وهي نسخة عتيقة مجرّدة من ذكر الناسخ، والتاريخ، وخطها يماثل خطوط القرن السابع، وتنتهي هذه النسخة بالمجلس (129).

يقع هذا الكتاب مع مقدمة المحقق والفهارس في(344) صفحة، وفيه (156) مجلساً ، والمجلس يعني به المؤلف اجتماع رجلين أو أكثر للحديث في مسألة علمية، وربما وجد حكم يفصل بينهما، وربما كان الحديث بحضرة أمير أو وزير أو طلاب علم، وهذه المجالس إما على سبيل المناظرات، وإما على سبيل الاستفهام، وطُبع في ثلاث طُبعات في دار الكتب المصرية، في خمسة أجزاء، فقد نُصّ في هوامشها في نهاية المجلس (54) على نهاية الجزء الثاني، وفي نهاية المجلس (76) على نهاية الجزء الثالث، وفي نهاية المجلس(104) على نهاية الجزء الرابع، وبقية المجالس تمثل الجزء الخامس.

لم يُرتب الزجاجي مجالسه ترتيباً زمنيّاً، وكذلك لم يقسم الكتاب لأبواب وفصول، وكانت مجالسه تحوي على معارف متنوعة، ومسائل مختلفة ففيه من علوم القرآن، والفقه، والأنساب، والشعر، ولكنّه مُنصب بصفة خاصة على اللُّغة، والنحو، والصرف، فقد عرض لكثير من المسائل اللُّغوية والنحوية، وعدد من المسائل الخلافية بين البصريين، والكوفيين، أو بين نحاة المدرسة الواحدة، ويُظهِر أسلوب علماء العربية في مناظراتهم، وطرقهم في استخدام آليات الحجاج النحوي (السماع، والقياس، والتعليل)، معتمدين عند الاستشهاد على صحة آرائهم على القرآن الكريم، والحديث النبوي، وشعر العرب، وإلى كلام الفصحاء.

وكان الزجاجي يسند مجالسه التي تصل إليه عن طريق السماع لمن سمعها عنهم، فكان يقول: حدثني أو حدثنا، ومن العلماء الّذين روى عنهم الزّجاجي في مجالسه: أبو جعفر أحمد بن عبدالله بن قتيبة، وأبو إسحاق الزجاجي، وابن شقير، والأخفش، وأبو القاسم الصائغ، وأبو بكر محمد بن أحمد الخياط، وابو

بكر محمد بن الحسن بن دريد، وأبو جعفر محمد بن رستم الطبري، وأبو عبدالله محمد بن العباس اليزيدي، وأبو بكر محمد بن يحيى الصولي وغيرهم.

وقد شارك في هذه المجالس خلفاء، وفقهاء، وعلماء، وشعراء، ورواة كثيرون، فمن الخلفاء: عبد الملك بن مروان، وابنيه الوليد وسليمان من الخلفاء الأمويين، والخليفة العباسي المأمون.

ومن الفقهاء: عامر الشعبي، وأبو حنيفة، والقاضي أبو يوسف.

أمّا الرواة وعلماء العربية: الأصمعي، والضبّي، وحمّاد الراوية، وابن العلاء، والخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، والمبرد، والمازني، والرياشي، وثعلب وغيرهم.

والشعراء منهم: الفرزدق، والكميت، وذو الرمة، وبشار بن برد، والطرماح وغيرهم.

يشكل ما سبق شرحاً جليًّاً لحياة الزجاجي، ونشأته، وعلمه، ثم التعريف بكتابه (مجالس العلماء) من حيث النسخ، والشكل، والموضوعات، ومنهجيّة التأليف، وقد اختارت الدراسة النسخة المحققة من قبل عبد السلام محمد هارون التي نُشرت في مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة، سنة (1420هـ- 1999م)، وذلك لأن هذه النسخة تتميز بأنها من أدق وأكمل النسخ، فقد حرص عبد السلام هارون على التحقق من نسبة المجالس ودقّتها، والحرص على تذييل جمهور هذه المجالس في المراجع في أسفل الصفحات

وخلاصة الفصل الأول تتمحور في تحديد مفهوم الحجاج، والمناظرة، وشروطهما، ثم التعريف بالزجاجي، ومكانته العلمية، والتعريف بكتاب (مجالس العلماء)، وطبيعته ومنهجيته، فالزجاجي يُعَدُّ عالماً غزيرَ التأليف، ويحمل فكراً في علوم العربية، كما أنّه من الذين وصفوا بتقديم الاجتهاد في الرأي، والانتخاب من آراء النحاة السابقين، ومما يؤخذ على كتاب (مجالس العلماء) عدم التنظيم للمجالس، إذ تجد

أنَّ المجالس التي أوردها في كتابه جاءت متنوعة بين اللّغة، والنحو، والصرف دون ترتيب، وربما يعلل ذلك أنّ الحقبة التي ألف فيها كتابه كانت لا تتسم بالاستقلالية أو التخصص الدقيق في علوم العربية.

الفصل الثاني:

(الحجاج النحوي في كتاب مجالس العلماء)

المبحث الأول: الحجاج النحوي في المرفوعات.

المبحث الثاني: الحجاج النحوي في المنصوبات.

المبحث الثالث: الحجاج النحوي في المجرورات.

المبحث الأول: الحجاج النحوي في المرفوعات

تناولت الباحثة في هذا المبحث المجالس النحويّة التي موضوعها من المرفوعات، أو ما يتعلّق بها، وجاءت الموضوعات متنوعة، وبيانها على النحو الآتي:

1. **قد كنت أظنُّ أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزُّنبور، فإذا هو هي.**

حمل المجلس رقم(4)،[1] والطرفان في المناظرة سيبويه مع الكسائي وأصحابه بحضرة يحيى بن خالد البرمكي وزير هارون الرشيد يحيى بن خالد البرمكي وعنده ولداه جعفر والفضل، والراوي: الفراء من أصحاب الكسائي.

القضية النحوية في قوله: (فإذا هو هي) بالرفع، أو (فإذا هو إياها) بالنصب، وسميّت عند علماء النحو الذين تكلّموا عنها بالمسألة الزنبورية، حضر سيبويه المجلس وحده، أما الكسائي، فقد حضر ومعه الفرّاء، وعلي الأحمر، وغيرهما من أصحابه.

كان رأي سيبويه: (فإذا هو هي) بالرفع ولا يجوز النصب، أما الكسائي، فقد أجاز الرفع والنصب.

وكانت حجة سيبويه أن (إذا) للمفاجأة ولا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية، فوجب أن يرتفع الاسمان بعدها لأنهما مبتدأ وخبر، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ ﴾[2] ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾[3].[4]

---

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص9.

[2]– الأعراف: 108.

[3]– طه:20.

[4]– ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد جمال الدين ،(1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك/محمد علي حمدالله ، دار الفكر– دمشق، ط6، ص125.

أما الكسائي، فقد عارض رأي سيبويه، واختار النصب(فإذا هو إياها)، فطال النقاش بين سيبويه والكسائي إلى أن وصلا لسؤال الكسائي عن قوله: خرجتُ فإذا عبد الله القائمَ، أو القائمُ؟ فكان رأي سيبويه بالرفع(القائمُ)، بينما الكسائي، كان رأيه أنّ العرب ترفع ذلك كلّه وتنصبه، وبعد أن اختلفا اقترح الكسائي إحضار حكم عدد من العرب الفصحاء الموجودين بباب الوزير الموثوق بفصاحتهم، فأمر الوزير بإحضارهم وهم: أبو فقعس، وأبو زياد، وأبو الجرّاح، وأبو ثروان.

وكان رأي الحكام بأن أيّدوا الكسائي برأيه وحجتهم بذلك أن العرب شهدوا بذلك، وأقروا به، وأن (إذا) التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما بعدها بالمبتدأ والخبر، وأن ينصب على إضمار وجد، وعلى ذلك جاءت الحكاية.[1]

وكانت حجة البصريين أن (هو) مبتدأ، والخبر إما أن يكون (إذا) التي للمفاجأة لأنها مكان، فيلزم أن يكون الثاني حالًا، و(إياها) لا يكون حالًا، وإما أن يكون الخبر الضمير الثاني، و(إيا) من ضمائر النصب، فلا يكون خبرًا فتعيّن أن يكون ضمير رفع خبرًا للمبتدأ، وكلا الجوابين له توجيه من العربية:[2]

فمن قال: (فإذا هو إياه) فـ (إياها) مفعول بفعل محذوف يدل عليه المعنى، فلما حذف الفعل انفصل الضمير.

وانتهى المجلس بفوز الكسائي وانكسار سيبويه كما يقول الرواة.

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، (1418-1434هـ/1997-2013م)،التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1، ج4 ص86

[2]- المصدر السابق، ص85-86.

قال ابن الشجري في أماليه:[1] وإنما أنكر سيبويه النصب؛ لأنه لم يره مطابقًا للقياس، ولم ير له وجهًا يُقارب الصواب، ولما لم يظفر الكسائي بحجة قياسية يدفع بها إنكار سيبويه للنصب؛ كان قصاراه الالتجاء إلى السماع، والتشبث بقول أعراب أُحضروا، فسُئِلوا عن ذلك، وكان للكسائي بهم أَنَسَة، وسيبويه إذ ذاك غريب طارئ عليهم، وذكر قوم من البصريين أن الكسائي قد جعل لهم جعلًا استمالهم به إلى تصويب قوله، وقيل: إنما قصد الكسائي بسؤاله عما علم أنه لا وجه له في العربية، واتفق هو والفراء على ذلك ليخالفه سيبويه، فيكون الرجوع إلى السماع، فينقطع المجلس عن النظر والقياس.

وقال ابن هشام:[2] (فإذا هو إياها) إن ثبت، فخارج عن القياس، واستعمال الفصحاء كالجزم بلن، والنصب بلَم، والجر بلعلّ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلّم به بعض العرب.

ويلاحظ أنّ الحجاج في المجلس السابق كان حجاجاً نقليّاً اعتمد فيه الكسائي وأصحابه على السماع عند العرب الحاضرين للمجلس، الذين أيَّدوا رأي الكسائي بأنّ العرب تنصب وترفع في مثل ذلك، كما أنّ لغة الحجاج في المناظرة السابقة تمثلت في الجوانب الآتية:

- أدب البداية: قول الكسائي: تسألني أو أسألك.
- الاستفهام: ماتقول؟ أو كيف تقول؟
- جملة الحجاج: قد كنت أظن أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها؟
- النفي بقول سيبويه: فإذا هو ، ولا يجوز النصب.

---

[1]– ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ،(1413هـ– 1991م)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط1، ج1، ص350.

[2]– ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص125.

- التقييم: وظهر بقول الكسائي(لحنت)، واللحن مصطلح يدل على الخطأ اللّغوي.
- المحاجة: سؤال الكسائي لسيبويه عن: خرجت فإذا عبدالله قائم القائمُ أو القائمَ؟ وأجاب سيبويه بلفظ العموم: في كل ذلك بالرفع دون النصب .
- حسن التخلص: اختيار الكسائي للحكم في الفصل في هذه المناظرة، وهم العرب الموجودون في المجلس.

والنهاية كانت الحُكم للكسائي ضد سيبويه.

ويلاحظ أنّ طرح الأسئلة من خلف على سيبويه وتخطئته فيها إثارة وترصد، كما أن مبادرة الفراء في سؤال سيبويه وتخطئته في قوله: أعد النظر، وفي محاجة سيبويه على قوله: فدفع سيبويه قوله.

2. إعراب كلمة (بازل) في قول الشاعر:

ما تَنقِمُ الحربُ العَوانُ منِّي بازل عامينِ حديثٌ سنِّي.[1]

لمثل هذا ولدَتني أمي....

حمل المجلس رقم(25)،[2] وطرفا المجلس: ثعلب مع الرياشي، والرواية عن أبي عمر محمد بن أحمد بن إسحاق القُطربُلّي عن أبي العباس أحمد بن يحيى.

بدأ الحجاج بسؤال الرياشي لثعلب: كيف تروي هذا البيت بازل عامين أو بازلَ عامين؟ في قول الشاعر:

[1]– البيت لأبي جهل بن هشام، انظر أمالي ابن الشجري،ج1، ص422

[2]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص47.

ما تَنقِمُ الحربُ العَوانُ منِّي بازل عامينِ حديثٌ سنِّي.

لمثل هذا ولدَتني أمي....

فأجاب ثعلب: تقول لي هذا في العربية؟ إنّما أصير إليك لهذه المقطعات والخرافات.

يروى(بازلُ عامين) و(بازلَ عامين) و (بازلِ عامين)، بالرفع على الاستئناف، والخفض على الإتباع، والنصب على الحال.

وهُنا يظهر أسلوب التهكم لإثبات القدرة والعلم في جواب ثعلب للرياشي، فالكلمات تمثلت في الاستفهام (تقول لي هذا في العربية؟)، ثم إتباع ذلك بالكلمات (المقطعات والخرافات)، وبعد ذلك يكون دفع الحجاج بتقديم الوجوه الإعرابية لكلمة (بازل) حين ذكر ثعلب ثلاثة وجوه، أما الحكم، فكان في غلبة ثعلب الذي دلت عليه كلمة (فأمسك) أي سكت.

يروى البيت بالرفع على الاستئناف، يريد أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: (أنا بازل) والجملة مستأنفة استئنافًا نحويًا واستئنافًا بيانيًا، وقوله: وبالخفض على الإتباع أي: بإبداله من ياء المتكلم في (مني) وهذا إنما يتمشى على مذهب الأخفش بخلاف الجمهور فإنهم يشترطون للإبدال من ضمير الحاضر بدل كل الإحاطة والشمول، كقوله تعالى:﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [1]، وقوله: وبالنصب على الحال، أي: من ياء المتكلم أيضًا.[2]

---

[1]– المائدة: 114.

[2]– البغدادي، عبد القادر، (1393–1414هـ)،شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبدالعزيز رباح/أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث– بيروت، ط2،ج1، ص258.

قال ابن الأثير في النهاية:[1] البازل من الإبل: الذي تم له ثماني سنين ودخل في التاسعة، وحينئذ يطلع نابه وتكمل قوته، ثمَ يُقَالُ له بعد ذلك بازلُ عامٍ وبازِلُ عامَين، وروى ابن دريد في (الجمهرة):[2] (مخلف) بدل بازل، قال: يقال للجمل بعد بزوله بعام أو عامين(مخلف).

وهذا النوع من الحجاج لا تظهر فيه المحاجة؛ لأنّ إمساك الرياشي أمام جواب ثعلب، جعل المجلس ينتهي بإجابة ثعلب للوجوه الإعرابية لكلمة (بازل).

3. عمل إنّ في الاسم والخبر.

حمل المجلس رقم(59)[3]، والأطراف المشاركه: أبو عثمان المازني مع جماعة من النحويين.

"قالوا إذا قلنا (زيد قائم) زيد مبتدأ، وقائم خبره"، ثم قالوا: "إذا قلت إنّ زيداً قائم عملت (إنّ) في الابتداء وبقي الخبر على حاله"؛ لأن إنّ عندهم تعمل في الابتداء ولا تعمل في الخبر، فنصبَت لأنها مشبهة بالفعل، وجعلوا زيداً مفعول به مقدم، وهذا الوجه الأول وهو رأي علماء المذهب الكوفي، ومنهم الكسائي.

أما الرأي الآخر، فكان أنه يجب في الحروف المشبهة بالفعل أن يكون الاسم المنصوب بعدها بمنزلة المفعول به، ويكون الخبر بمنزلة الفاعل، وإلّا لا يعتبر مشبهاً بالفعل، وهذا رأي علماء المذهب

---

[1]– المبارك، مجد الدين أبو السعادات، بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير،(1399هـ– 1979م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي/محمود محمد الطناحي، ج1، ص125.

[2]– الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، (1987م)، جمهرة اللُّغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1،ج1،ص616.

[3]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص103.

البصري، ومنهم الخليل الذي يقول: (إنّ) نصبت الاسم، ورفعت الخبر، لأنها عملت عمل الفعل، فكان الأول كالمفعول، والثاني كالفاعل.

انتهى المجلس بانتصار المازني المتمثل برأي علماء المذهب البصري على رأي جماعة النحويين من المذهب الكوفي.

ويذكر مصطفى الغلاييني في جامع الدروس العربية بقوله: إنَّ حكمُها أنها تدخل على المبتدأ والخبرِ فتنصب الأول ويُسمّى اسمَها، وترفع الآخر ويُسمّى خبرها، وسميت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها، كالماضي، ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها.[1]

ويقول ابن مالك أن هذه الحروف (المشبهة بالفعل) تنصب الاسم، وترفع الخبر نحو: إن زيداً قائم، فهي عاملة في الجزأين وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وهذا ضعيف؛ لأنه سيكون عندنا عامل ينصب ولا يرفع.[2]

وترى الدراسة أنّ أبا عثمان المازني قدّم جواباً مقنعاً إذ لا يوجد فعل في الكلام ينصب من دون أن يرفع وهذا هو القياس.

وترى الباحثة أنّ الحجاج بدأ بقول جماعة النحويين، وهم من الكوفيين (زيدٌ قائم): زيد ابتداء، وقائمٌ خبره، ثم انتقلوا إلى موطن الحجاج في قولنا: إنّ زيداً قائم، إذ عملت إنّ في الاسم(زيد)، وبقي الخبر على حاله؛ لأن (إن) لا تعمل في الخبر فخبرها خبر الابتداء، وهذا رأي الكسائي.

---

[1]– الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، (1414هـ–1993م)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا /بيروت، ط28، ج2، ص289.

[2]– الحازمي، أبو عبدالله أحمد بن عمر بن مساعد ، شرح ألفية ابن مالك، ج 37، ص10.

وبدأت المُحاججة من أبي عثمان المازني حين أطلق لفظة التقييم بقوله: هذا خطأ، وبدأ بعملية طرح جمل الاستفهام ليتدرّج في الاستدلال، فبدأ بقوله: لم نصبت إنَّ عندكم؟ وظهر التعليل عندهم: أنّها تشبه الفعل، وأخذ في الاستدراج فطرح السؤال الآخر: في قولكم إنّ زيداً قادم، ماذا زيد عندكم؟ فالجواب أنه مفعول مقدم، ثم قال: ما الفعل فيه؟ قالوا: إنّ، فقال بين إنّ وبين قادمٌ سبب؟ فأجابوا:لا، فجاء الاستفهام: فهل رأيتم فعلاً قط نصب ولم يرفع؟ وهنا كانت جملة الغلبة للمازني حين أثبت أنّ الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به، ولذلك ألزمهم أن يكون في الحرف المشبه بالفعل الاسم بعده بمنزلة المفعول، والخبر بمنزلة الفاعل، وبذلك ألزمهم الكلام، ولم يكن منهم الجواب بل سلَّموا بأدلّة المازني.

وتمثلت الإجابة عند جماعة النحويين: (أجل، كذا يجب)، فالإجابة قدمت حرف الجواب مع تأكيد لفظ الوجوب، ويظهر في الحجاج أسلوب العقل والمنطق في القياس والتعليل وربط أن الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول به، كما أن التسلسل والاستدراج يقود إلى الانتصار.

4. نعت المعرفة بالنكرة.

حمل المجلس رقم(68)،[1] اشترك في هذا المجلس أبو حاتم سهل بن محمد مع رجل من أهل أصبهان، بالإضافة إلى أبي العباس محمد بن يزيد ، وسيبويه، وأبو عثمان المازني.

بدأ الحجاج بالسؤال من الرجل الأصبهاني: تنعت المعرفة بنكرة؟

وكان رأي أبي حاتم أنه يجوز نعت المعرفة بنكرة إذا لم يوصف بها غيره أي التفرّد في الوصف، يجعل الوصف النكرة معرفة، وكان الاستدلال بشاهد نقلي من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص115.

أَحَدٌ﴾[1]، فوجه الإقناع كان أنّ الله عزّ وجل معرفة، وأحد نكرة، ولكن لما كان أحدٌ لم يوصف به غير الله صار معرفة.

واتخذ الحجاج وجهاً استدلاليّاً آخر، بأن أخذ أبو حاتم بذكر أوجه الإعراب بقوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ عند النحاة، إذ ذكر رأي المبرّد: فهذا مضمر على شريطة التفسير، كقولك: إنه أمة الله ذاهبةٌ، وقوم يجعلونه مضمرا قبله مذكورٌ.

وهذا قول من عدَّ (بسم الله الرحمن الرحيم) آية، فيكون هو يرجع إلى هذا المذكور، ويكون أحدٌ على هذا بدلاً، أو خبر ابتداء محذوف.

وذكر أيضاً رأي سيبويه الذي قال: يجوز في هذه أربعة أوجه. ومثل هذه الآية قوله جل وعز: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾[2] لأن قوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ بمنزلة قولك: هذا زيد منطلق وزيد راكب، فيجور أن تجعل ذا ابتداء وزيدا بدلا منه، ومنطلق خبر ابتداء.

والوجه الثاني: أن تجعل ذا ابتداء وزيد خبره ومنطلق بدل من زيد، تقديره: هذا منطلق

والوجه الثالث: أن تضمر ابتداء فتقول: هذا زيد مقبل، كأنك قلت: هذا زيد هو مقبل، هو ابتداء ومقبل خبره.

والوجه الرابع: وهو أردؤها، كأنك أردت أن تخبر أنه زيد، وأنه مقبلٌ أيضا، كأنه جمع الأمرين، كأنه جمع أنه زيد وأنه منطلق.

---

[1]– الإخلاص:1.

[2]– هود: 72.

ومن قرأ: شيخا، نصبه على الحال، أي في حال شيخوخته.

ثم يظهر قول المازني في قوله عز وجل : ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: هو ابتداء، والله ابتداء ثان وأحدٌ خبر الابتداء الثاني، والابتداء الثاني وخبره خبر الابتداء الأول.

ويظهر السؤال الذي يمثل رأياً مضاداً لرأي أبي حاتم وهو: أيكون هو ابتداء والله خبره، وأحدٌ وصف الله؟ كان الجواب: لا يجوز، والتعليل، لأن الله معرفة وأحد نكرة، والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة، لأنهما جنسان مختلفان.

أما من وافق رأي أبي حاتم فهو المبرّد، حيث سئل عن دعاء الناس: يا حليما لا يعجل، ويا حيا لا يموت، ويا قادرا لا يعجز، هل هذا نكرة، وعلام ينتصب؟ فقال: نصبه كنصب يا رجلا ظريفا إلا أن هذا معرفة. وقولك: يا رجلا ظريفا، نكرة، لأنك إذا قلت يا رجلا ظريفا فهذا لكل من له هذا النعت.

فكان الرأي في توحد الصفة للموصوف يجعلها معرفة، وإن كانت نكرة لشيوعها، وتفردها واختصاصها بالله عز وجل، ونرى أنّ هذا النوع من النعت إنما هو مخصص لله عزّ وجل، ولا يكون لغيره، فبهذا عُدَّ معرفة، وولو نُعت غير الله عز وجل بنعت فقد يُجرى عليه ما يجري على الاسم في معرفته ونكرته.

ويلاحظ أنّ الحجاج أخذ طابع الحجاج النقلي الذي اعتمد على تقديم الشاهد القرآني وكلام العرب، ويضاف إلى ذلك إيراد آراء النحاة، وما قدموه من أوجه إعرابية وآراء في الاستدلال لإثبات صحة الرأي، فنجد الاستفهام، ونجد عبارات الإجابة من مثل: لا يجوز، وهذا الحق، إذ يظهر فيها أدب الحجاج فلم يكن فيها تخريج أو انتقاص أو تهكم.

5. **أثر الإعراب رفعاً، أو نصباً للمعنى، وإصدار الحكم الفقهي.**[1]

حمل هذا المجلس الرقم (152)، والطرفان: أبو يوسف صاحب أبي حنيفة وعلي بن حمزة الكسائي، بحضور الرشيد، وكان الراوي أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفرّاء.

كانت بداية المجلس بأن كتب الرشيد مجموعة من الأبيات يطلب فيها الفتوى من أبي يوسف وهذه الأبيات:

فإنّ ترفُقي ياهندُ فالرِّفقُ أَيمنُ وإن تَخرَقي ياهند فالخُرق أشأَمُ

فأَنتِ طَلَاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً ومن يَخْرَقْ أَعقُّ وأَظلم

فبِيني بها إن كنتِ غير رفيقةٍ وما لامرىءٍ بعد الثلاث مقدَّمُ[2]

وموطن الحجاج كان في قول الشاعر: فأنت طلاقٌ والطلاق(عزيمة ثلاثٌ) بالرفع، (عزيمةٌ ثلاثاً) بالنصب، وسؤال الحجاج كان: كم تطلُق بالرفع؟ وكم تطلُق بالنصب؟ وهذه مسألة فقهية نحوية، وهُنا يظهر تقدير العلماء، ومعرفة النفس بقدرها، إذ وجدنا أبا يوسف يلجأ إلى الكسائي ليقدم له الفتوى في هذه المسألة وكانت إجابة الكسائي على النحو الآتي: أولاً: قراءة البيت بالرفع (عزيمةٌ ثلاثٌ) تخريجها أنّ الطلاقُ مبتدأ، وعزيمةٌ خبر، وثلاثٌ خبر آخر، وهذه الجملة مستأنفة عن قوله: فأنت طلاقٌ، وبهذا تكون طلقة واحدة.

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص259

[2]– الأبيات لجرير، انظر عبد القادر بن عمر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب ، ج1، ص324.

ثانياً: قراءة (أنت طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً) بالنصب كان المعنى: أنت طالقٌ ثلاثاً، وجملة (والطلاقُ عزيمةٌ) معترضة بينهما، ويكون الحكم أنها طالقة ثلاثاً، ومن نصب(عزيمةً) كان نصبها على المصدر بإضمار: أعزمُ عزيمةً.

ويلاحظ أنّ هذا المجلس لا يظهر فيه الحجاج لانه لم يكن بين طرفين، وأنه حين طُرِح السؤال على أبي يوسف لجأ إلى الكسائي للإجابة عن هذه الأحكام.

وذكر الزجاجي شرحًا لهذه الأبيات، واستشهد بدلائل نقلية من القرآن الكريم والشعرفيقول أنّه في قوله: (فأنت طلاقٌ) وجهان:

الوجه الأول: أن يكون مصدراً في موضع اسم الفاعل، كما قيل: زيد عدل أي: عادل ، وصومٌ أي صائمٌ، وجَورٌ أي جائر، وماء غضورٌ أي: غائر.

قال تعال: ﴿إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا فَمَن يَأۡتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۢ﴾[1]، فيكون التقدير: أنت طالق.

الوجه الثاني: أن يكون حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما يُقال صلّى المسجدُ وأراد أهل المسجد، وبنو فلانٍ يطؤهم الطريق، وكقوله عز وجل: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ﴾[2]، ويكون التقدير: أنت ذات طلاق، ثم استشهد ببيت الخنساء الشعري:

تَرتعُ ما غفَلت حتّى إذا ادّكرت فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ.[3]

---

[1]– الملك: 30.

[2]– يوسف: 82.

[3]– انظر الكامل في اللغة والأدب للمبرد،ج4، ص20.

فهي تريد : ذات إقبال وذات إدبار.

ومن الذين تناولوا هذه المسألة جمال الدين ابن هشام، وابن يعيش، ويقول ابن يعيش:[1] أنه أوقع (الطلاق) موقعَ (طالقٍ) على ما ترى، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: ذاتُ طلاقٍ، كما يقال: صَلَّى المَسْجِدُ، والمراد: أهلُ المسجد، وكما في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[2]، وقد رُوي قوله: (والطلاقُ عزيمةٌ ثلاث)، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:(الطلاق عزيمةٌ ثلاثٌ)، برفع (عزيمةُ) ونصب(ثلاثاً)، أي كأنه قال: أنت طالقٌ ثلاثًا، ويكون قولهُ: و(الطلاقُ عزيمةٌ) مبتدأ وخبرًا، فكأنّه قال: والطلاقُ منّي جدٌّ غيرُ لَغْوٍ.

الوجه الثاني: (الطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ) برفعهما، كانت (الثلاثُ) خبرًا ثانيًا، أي الطلاقُ الذي يقع بمثله الطلاقُ هو الثلاثُ، أو يكون موضحًا وشارحاً لمصطلح العزيمة على سبيل البدل، وتقع واحدةً لا غيرُ.

الوجه الثالث: (الطلاقُ عزيمةً ثلاثٌ) بنصب (العزيمة) ورفع (الثلاث)؛ وذلك على إضمار فعل، كأنّه قال: والطلاقُ ثلاثٌ، أعزمُ عليك عزيمة؛ ويجوز أن يكون التقدير: والطلاقُ، إذا كان عزيمةً، ثلاثٌ؛ كما تقول: (عبدُ الله راكبًا أحسنُ منه ماشيًا)، والمرادُ: إذا كان ماشيًا، كما تقول: (هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطْبًا)، أي هذا إذا كان بسرًا أطيبُ منه إذا كان رطبًا.

---

[1]- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي،(1422هـ،2001م)، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، ج1، ص 58-59.

[2]- يوسف:245.

أما ابن هشام، فكان رأيه في هذه المسألة بقوله:[1] وأقول إن الصَّوَاب أَن كلًّا من الرفع وَالنّصب مُحْتَمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة أما الرّفْع، فلأن (أل) في الطلاق إمَّا لمجاز الجنس كما تقول: زيد الرجل أَي هو الرجل المعتد بِه، وَإِمَّا للعهد الذكري مثلهَا في قوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[2] أَي وهذا الطلاق المذكور (عَزِيمَة ثَلَاث) ولا تكون للجنس الحقيقي لِئَلَّا يلزم الْإِخبار عن العام بالخاص كما يُقَال الحيوان إنسان وذلك باطل، إِذْ ليس كل حيوان إنسانا، ولا كل طلاق عَزِيمَة، ولا ثَلَاثًا، فعلى العهدية يَقع الثَّلَاث، وعَلى الجنسية يَقع واحدة. كما قَال الْكسَائي: وَأما النصب فَلِأَنَّهُ مُحْتَمل لِأَن يكون على المفعول المطلق وحِينَئِذٍ يقتضي وقوع الطَّلَاق الثَّلَاث إِذ المعنى: فَأَنت طَالِق ثَلَاثًا ثم اعترض بينهما بقوله: والطَّلَاق عَزِيمَة؛ ولأن يكون حالا من الضَّمِير الْمسْتَتر في عزِيمَة وَحِينَئِذٍ لَا يلزم وُقُوع الثَّلَاث؛ لِأَن المعنى وَالطّلَاق عزِيمة إِذا كان ثَلَاثًا، فإنما يقع ما نوَاه هذا ما يَقْتَضِيهِ معنى هذا اللَّفْظ مع قطع النّظر عن شَيْء آخر، وأما الذي أَرادَهُ هذا الشَّاعِر المعِين فهو الثَّلَاث لقَوْله بعد:

فبيني بهَا أَن كنت غير رَفِيقَة وَمَا لامرىء بعد الثَّلَاث مقدم

وما يجدر الإشارة إليه أنّ الزجاجي كان يذكر رأيه أحياناً، ويشرح الأبيات، ويبين القضايا النحوية حسب رأيه فضاف لهذا المجلس قضية اقتران جواب الشرط الجازم بالفاء إذا كان جملة اسمية فيذكر بيت سيبويه القائل:[3]

---

[1]- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص76-77.

[2]- المزمل:16.

[3]- الزجاجي، مجالس العلماء، ص261.

مَن يفعل الحسنات الله يشكرُها والشرُّ بالشرّ عند الله مثلانِ[1]

فقد أراد (فالله يشكرها) بدلاً من (الله يشكرها)، وأضمر الفاء في جواب الشرط وهو جائز، وذلك كما في قول الشاعر:

فأنتِ طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً ومن يخرَق أَعقُّ وأَظلمُ

فقد حذفت الفاء الواقعة في جواب الشرط والمبتدأ في قوله: (ومن يخرق أعقّ وأظلم)، والمعنى فهو أعقُّ وأظلمُ ، وهو من الضرورات الشعرية.

فقوله: (الله يشكرها) جملة اسميّة وقعت جواب الشرط، وقد حذفت منها الفاء للضرورة على مذهب سيبويه، وعلى مذهب غيره أنّ الكلام فيه تقديم وتأخير، ويكون تقديره: الله يشكرها من يفعل الحسنات.[2]

وقد نُقل عن المبرِّد أنه منع حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط مطلقاً،[3] وكان دليله على ذلك الرواية في إنشاد الأصمعي للبيت بقوله: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره).[4]

ويقول ابن جنّي: إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي قد يجوز أن يبتدأ به، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إلي فالله يكافئك،

---

[1]– انظر الكتاب لسيبويه، ج3، ص65.

[2]– ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي، (1409هـ، 1989م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ج2، ص867.

[3]– المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري، (1413هـ– 1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة– الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، ص89.

[4]– أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي،(1416هـ– 1996م)، الانتصار لسيبويه على المبرّد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، ص172.

لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره، وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال، لأنه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، بل هو من الحروف أبعد، فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره، لأن أوله فعل، وآخره اسمان، والأسماء لا يعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفا يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها.[1]

وترى الدراسة أنّ ما ذهب إليه سيبويه من حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط جائز، والدليل على ذلك القراءة في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾[2]، وقوله: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ﴾ فالقراءتان مشهورتان ومعروفتان،[3] كما أنّ ورود شواهد من الشعر دليل على ذلك.

6. مسأله في إنَّ واسمها وخبرها

حمل المجلس رقم (133)،[4] الذي انقسم فيه الحديث إلى موضوعات صرفية، ونحوية، وهُنا تم تناول الموضوع النحوي، والراوي هو أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وقام الحجاج على المناظرة بين الكسائي مع أبي محمد اليزيدي وبحضور المهدي، وبدا الحجاج من اليزيدي حين طرح السؤال الآتي:

كيف تقول إنّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرُهم بتَّةً زيدٌ؟

---

[1]– ابن جني، ابو الفتح عثمان، (1421هـ– 2000م) ، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، ط1، ج1، ص 264.

[2]– الشورى: 30.

[3]– النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي،(1421هـ)، إعراب القرآن للنحاس،وضبط حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، ج2، ص155

[4]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص220.

فأجاب الكسائي:إنّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرُهم بتة زيداً، وكان التقييم من اليزيدي بقوله: أخطأت، والسبب لرفعه خيرُهم قبل أن باسم إنَّ، ونصبه زيداً بعد الرفع، ثم أتمَّ عملية التقييم بقوله: هذا لا يجيزه أحد.

ثم ظهر طرف آخر في الحجاج هو شيبة بن الوليد مُعللاً بقوله: لعلّه أراد بأو (بل)، ووافق الكسائي هذا الرأي بقوله: ما أردتُ غيره، ثم كان التقييم من اليزيدي بقوله: أخطأتما جميعاً لأنه غير جائز إن من خير القوم وأفضلهم بل خيرُهم زيداً، وهنا يظهر موقف راعي الجلسة وهو المهدي، وتظهر علامة التأنيب بقوله للكسائي: ما مرَّ بك مثل اليوم، ثم قال السؤال موجهاً لليزيدي بقوله: كيف الصواب عندك؟ فكان الجواب: إنّ من خير القوم وأفضلهم أو خَيْرَهم بتةً زيدٌ، على معنى تكرير إنّ، وهُنا لا بدّ من شرح وتفسير القضيّة، فيقول أبو حيان الأندلسي إن من خير الناس أو خيرهم زيد: فيها ثلاثة مذاهب:[1]

أحدها: ما ذهب إليه الكسائي وشيبة بن الوليد، وهو أنه برفع (خيرهم) وبنصب (زيد)، تجعل زيد اسم (إن)، و(من خير الناس) في موضع الخبر، و (خيرهم) مبتدأ محذوف الخبر، التقدير: إن من خير الناس زيدًا أو خيرهم هو، وجوازًا ارتفاع (خيرهم) على أنه خبر مبتدأ محذوف، التقدير: أو هو خيرهم، ففي التقدير الخبر أو المبتدأ محذوف لفهم المعنى، وفصل بين خبر (إن) واسمها بالجملة المعطوفة من الابتداء والخبر، فصار العطف قبل تمام معمول (إن)،وفي جواز مثل هذا نظر، وهو من عطف الجمل، ولا جائز أن يكون من الإعمال، ولا من باب عطف المفردات،أما الإعمال فإنه لا يتأتى في الحروف ولا في المعاني لأن (إن) حرف، و(أو خيرهم) مرفوع بالابتداء، فيقال: إن (إن) تطلب زيدًا منصوبًا، و(أو خيرهم) يطلبه مرفوعًا

[1]– الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج5، ص2016–2018.

بما ذكرناه، وأما كونه من باب عطف المفردات، فلا يجوز؛ لأنه إما أن تعطفه على موضع اسم (إن)، وهو زيد، أو على موضع (من خيرهم)، وهو الخبرلا جائز أن يكون معطوفًا على موضع اسم (إن) لأنه لم يذكر بعد، إنما جاء اسمها متأخراً، فيكون قد عطف على ما أتى بعده، والعطف من التوابع، لا يجوز أن يتقدم على المعطوف (عليه) إلا في الشعر، وبشروط هي مذكورة في موضعها، وليس هذا منها، ولا جائز أن يكون معطوفًا على الخبر الذي هو (من خير الناس) لأنه يلزم من ذلك تقدم الخبر الذي ليس بظرف ولا مجرور على اسم (إن)، وذلك لا يجوز بإجماع.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه أبو أحمد البلخي، وهو رفع (خيرهم) ورفع (زيد)، فرفع (زيد) على الابتداء، و(من خير الناس) في موضع الخبر، و(أو خيرهم) معطوف على الخبر، واسم (إن) محذوف ضمير الأمر، وحذفه في مثل هذا قليل، حكى الخليل عن العرب (إن بك زيد مأخوذ)، التقدير: إنه من خير الناس أو من خيرهم زيد، والعطف هنا من عطف المفردات لأنه (أو خيرهم) معطوف على الخبر المتقدم. والكلام كله على هذا جملة واحدة، وعلى مذهب الكسائي يكون الكلام جملتين، وهذا المذهب حسن.

المذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وهو نصب (خيرهم) ورفع (زيد)، فاسم (إن) محذوف لفهم المعنى ولدلالة ما بعده عليه، و (خيرهم) منصوب بإضمار (إن) لدلالة (إن)، التقدير: إن من خير الناس زيدًا أو إن من خيرهم زيد، فحذف (زيدًا) لدلالة (زيد) الأخير بعده عليه، وحذف اسم (إن) لفهم المعنى جائز، فحذف من الجملة الأولى اسم (إن) للدلالة فيما بعده عليه، وحذف من الجملة الثانية (إن) للدلالة في الجملة الأولى عليها، وكل ذلك جائز، وقد أنشد أبو المطوق الإعرابي مثل هذا التركيب، وهو قول بعض المحدثين:

فإن من خيرهم وأفضلهم خيرهم بتة أبو كرب[1]

فوافق عليها، وأجازها.

كان الخليفة المهدي مُديراً للمناظرة؛ إذ تظهر عبارة انتهاء الخصومة والمحاججة بقوله: قد اختلفتما وأنتما عالمان فمن يفصل بينكما؟ فكان الجواب فصحاء الأعراب المطبوعون، وكان الاختيار لأبي المطوّق، حيث أرسل اليزيدي مجموعة من الأبيات لأبي المطوق ليحضر، وحين حضر أنشد اليزيدي الأبيات، وسأله عن المسألة وكان جوابه الموافقة لرأي اليزيدي، وتهدد شيبة اليزيدي بأنه لحنه بحضرة الأمير، فردّ عليه اليزيدي بشعر فيه هجاء، وفيه تحقير، ونلاحظ أنّ الحجاج قام على التعليل في تقديم الرأي والاستدلال به.

وقد أبدى الزجاجي رأيه في المسألة، ويتضّح ذلك في قوله في نهاية المجلس: إن المسألة مبنية على الفساد للمغالطة، وقد عارضه في ذلك الكسائي بقوله: (فغير مرضٍ عند أحد)، وقول اليزيدي (غير جائز عندنا)؛ لأنه أضمر إن وعملها، وليس من قوتها أن تضمر [فتعمل]، فأما تكريرها فجائز، واستدلّ بشواهد نقلية من القرآن الكريم والشعر فقال: قد جاء في القرآن والفصيح من الكلام: قال الله جل وعز: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾[2] فجعل إن الثانية مع اسمها وخبرها خبراً عن الأولى، وقال الشاعر:

إن الخليفة إن الله سربله سربال ملكٍ به تزجى الخواتيم[3]

---

[1]- انظر من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني،ج5، ص218.

[2]- الحج:17.

[3]- انظر معاني القرآن للفراء، ج2، ص140.

والصواب عندنا في المسألة أن يقال: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم البتة زيدٌ، فيضمر اسم إن فيها ويستأنف ما بعدها، وذكر سيبويه أن البتة مصدر لم تستعمله العرب إلا بالألف واللام، وأن حذفهما منها خطأ.

وخلاصة الحجاج، إذ ظهر فيه أدوات الحجاج، وأسئلته، وجمل التقييم، والاستدلال بالشواهد، وبفصحاء العرب، ثم نجد الزجاجي يرفض الرأيين ويقدم رأياً منفرداً يمثل فكره النحوي، ويستدل لما يقول بشواهد نقلية من القرآن الكريم والشعر العربي.

7. ما الحجازية والتميميّة وزيادة الباء في خبر ما وليس.

حمل المجلس رقم (52)،[1] وطرفا الحجاج هما محمد بن يزيد، وأبو عثمان المازني، وبدأ الحجاج محمد بن يزيد حين سأل أبو عثمان عن قول الشاعر:

وقدرٍ ككفِّ القرد لا مستعيرُها يُعارُ ولا من يأتِها يتدسّمِ.[2]

وكان سؤاله أتحتاج لا إلى أن يكون بعدها ضمير؟ فأجاب لا، ولكن لو كانت ما مكانها احتاجت إلى ضمير، فأجاب اليزيدي: أما ما الحجازية، فتحتاج إلى ضمير، والتعليل لأنها بمنزلة ليس، فما تقول في ما التميمية أيضاً لأنها تبقى آخر الكلام، فلا بدّ من أن يكون ضميره فيها، ألا ترى أنه يُختار بعدها إضمار الفعل في قولك: ما زيداً ضربته، فتجريها مجرى ألف الاستفهام، قلت: (ما) التي تكون لغواً يمتنع

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص89.

[2] – انظر الكتاب لسيبويه، ج3، ص77.

منها موضع؟ فقال المازني: لا يمتنع منها موضعٌ بين كلامين كانت، أو آخر كلام، ولكنها لا تُلغي إذا كانت أول كلام، فليس تمتنع إلاّ في هذا الموضع .

وبدأ أبو عثمان يذكر الآراء فاستخدم الفعل الكلامي زعم سيبويه في بيت الفرزدق :

فأصبَحُوا قد أعاد الله نعمتَهمْ إذ هُمْ قريشٌ وإذ ما مِثلَهُم بشرُ.[1]

إن بعض العرب إذا قدم خبر ما نصب بها، وهذا وهمٌ منه، لأنه قال: بعض العرب يشبه ما بليس، فكما يقدم خبر ليس كذلك يقدم خبر ما، وهذا لا يجوز، لأن ليس فعل، وما حرف جاء لمعنى، وكان القياس أن يكون ما بما بعده مبتدأ وخبرا، وهي لغة بني تميم، قال سيبويه: ولغة بني تميم أقيس واستدلَّ بالشاعد الشعري قول جرير:

أتيماً تجعلونَ إليَّ نداً وما تيمٌ لِذي حسبٍ نَديدُ.[2]

فرفع بها، ثم استطرد أبو عثمان بالاستدلال بقوله: وإنّما ما مشبة بليس في لغة أهل الحجاز ما دام يُنفَى بها، وإذا أوجبتَ رجعَت إلى أصلها وفارقت ليس، واستدلّ على ما الحجازية بشواهد من القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[3]، وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[4]، وتدخل الباء على خبر (ما) كما تدخل على خبر ليس.

---

[1]- انظر: الكتاب لسيبويه، ج1، ص60.

[2]- انظر: توجيه اللمع لابن الخباز، ص145.

[3]- يوسف: 31.

[4]- المجادلة: 2.

وذكر أيضاً أمثلة نقليّة بقوله: ما زيدٌ بقائم وليس زيد بقائم، فإذا أثبتَّ ما نفيت تقول: ما زيد إلاّ قائم، وليس زيد إلاّ بقائم ، فتخالف ليس، لأنك تقول في ليس: ليس زيد إلا قائماً.

قال أبو عثمان: كأنّه صفة فقدّم الصفة على الموصوف فنصبه على الحال، وذلك أنَّ بعض العرب يجعل النكرة حالاً، فإذا قدّم الصفة على الموصوف نصبه لأنّه يجعل الحال للنكرة، وهذه قاعدة عند النحاة أنّه إذا تقدمت الصفة على الموصوف تعرب الصفة حال.

فيلاحظ أنّ الحجاج كان يتماشى فيه القياس، والتعليل، إضافة إلى الحجاج النقلي من خلال ذكر الشواهد القرآنية والشعرية.

وقال أبو جعفر النحاس: يذهب سيبويه إلى أنّه نصب مثلهم على أنّه خبر وإن كان مقدما فكأنّه يُجِيز ما قائماً زيد.[1]

ويقول ابن هشام:[2] قال سيبويه: شاذ، وقيل: غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين، وقيل(مثلهم) مبتدأ، ولكنه بني لإبهامه مع إضافته للمبني، ونظيره: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[3]، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [4]، فيمن فتحهما، وقيل: "مثلهم" حال والخبر محذوف؛ أي: ما في الوجود بشر مثلهم.

وقيل: (مثلهم) حال والخبر محذوف؛ أي: ما في الوجود بشر مثلهم.

---

[1]– عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،ج4، ص134.

[2]– ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد،(د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ج1، ص272

[3]– الذاريات: 23.

[4]– الأنعام: 94.

ويقول المبرد: فالرفع الوجه، وقد نَصبه بعض النحويين وذهب إِلَى أَنه خبر مقدم، وهذا خطأ فَاحش، وغلط بَيِّن، وَلَكِن نصبه يجوز على أَن تجعله نعتاً مقدماً، وتضمر الخبر، فتنصبه على الحال مثل قولك فيها قَائماً رجل، وذلك أَنّ النعت لَا يكون قبل المنعوت والحال مفعول مفعول فيها، والمفعول يكون مقدماً ومؤخراً، وَقد فسّرنا الحال بالعامل إِذا كان فعلاً وَإِذا كان على معنى الغعل بِمَا يسْتَغنى عَن إِعادة القَول فيهِ.[1]

ويقول ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك:[2] ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها، واستدل على ذلك بقول الفرزدق: فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشر قالوا: ما نافية عاملة عمل ليس، ومثل: خبرها مقدم منصوب، والضمير مضاف إليه، وبشر: اسمها تأخر عن خبرها، وزعموا أن الرواية بنصب (مثل)، والجمهور يأبون ذلك، ولا يقرون هذا الاستشهاد، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه: الاول: إنكار أن الرواية بنصب مثل، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر. والثاني: أنه على فرض تسليم نصب " مثل " فإن الشاعر قد أخطأ في هذا، والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون (ما) إذا تقدم الخبر على الاسم، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدما على اسمها، فتوهم أن (ما) لكونها بمعنى (ليس) تعطي حكمها، ولم يلتفت إلى أن (ما) فرع من ليس في العمل، وأن الفرع ليس في قوة الأصل، والثالث: سلمنا أن الرواية كما يذكرون، وأن الشاعر لم يخطئ.

---

[1]– المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس،(د. ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب– بيروت، د.ط، ج4، ص191.

[2]– ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني، (1400هـ– 1980م)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث– القاهرة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط2، ج1، ص304.

ويقول أبو سعيد:[1] حكى سيبويه أن بعض الناس نصب " مثلهم " وجعله على وجه الخبر في هذا البيت. ثم استبعد، وقال: (هذا لا يكاد يعرف)، إلا أنه حكى ما سمع، وهذا التأويل في هذه الرواية، يوجب جواز " ما قائما زيد "، وهذا بعيد جدًا، وقد رد هذا التأويل على سيبويه. فقيل له: قد علمنا أن الفرزدق من بني تميم، وقد علمنا أن بني تميم يرفعون الخبر مؤخرا فكيف ينصبونه مقدما؟ فقال المحتج عن سيبويه:

يجوز أن يكون الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخرا وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير؛ لأنه يرفع مقدما ومؤخرا، فظن الفرزدق أن أهل الحجاز لا يفرقون بين الخبر مقدما ومؤخرا. فاستعمل لغتهم فأخطأ، وفي نصب " مثلهم " وجهان آخران:

أحدهما: أن يكون تقديره، وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم فيكون " بشر ": مبتدأ، " ومثلهم ": نعتا له، و " في الدنيا ": هو الخبر، فلما قدمت " مثلهم "، نصبته على الحال كقولك: " في الدار قائما رجل " كما قال:

لميّة موحشا طلل ... يلوح كأنه خلل[2]

فكأنه قال: وإذ ما في الدنيا مثلهم بشر.

والوجه الثاني: أن يكون " مثلهم " منصوبا على الظرف: وإذ ما في حالهم وفي مكانهم في الرفعة بشر، كما تقول: " وإذ ما فوقهم بشر " أي فوق منزلتهم بشر وإذ ما دونهم على الظرف.[3]

---

[1] – السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، ج1، ص329.

[2]– انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ص329.

[3]– المصدر السابق، ص330

ويلاحظ أنّ الحجاج استوفى أدوات الحجاج من نقل وتعليل، وذكر للحجج والبراهين، فاستشهدوا بقول جرير وأدلّة نقلية من القرآن الكريم.

8. إعراب (أي) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾.[1]

حمل المجلس رقم (138)،[2] والأطراف المتنازعة: الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه كما ذكر الزجاجي، ولكن وجدنا رأي يونس بن حبيب والفرّاء.

وبدأ الحجاج بسؤال الخليل بن أحمد الفراهيدي عن إعراب أي في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾، فأجاب الخليل أن (أيُّهم) مرفوعة على الحكاية، فـ(أيُّهم) مبتدأ و(أشدّ) خبره، ومفعول الفعل محذوف، والتقدير: ثم لننزِعنّ من كلِّ شيعةٍ الذين يقال:أيُّهم هو أشدُّ عِتيّاً، على حذف القول.

وقال يونس بن حبيب: الفعل ملغي، و(أي) مرفوعة بالابتداء و(أشد) خبره، كما يقال: قد علمت أيهم عندك.

وكان التقييم في الحجاج عند سيبويه بأن غلَّطَ رأي الخليل، ورأي يونس بن حبيب، بقوله: وهذا أيضًا غلط واستدل بأنه لا يجوز أن يلغى إلا أفعال الشك واليقين نحو: ظنّ وعلم، وكان رأي الفرّاء أن خرّجها بثلاثة أقوال:

---

[1]– مريم: 69.

[2]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص231.

القول الأول:أن يكون تقدير الآية: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ ﴾ بالنداء أي لننادي أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيّاً.

القول الثاني: أن يكون الفعل واقعاً على موضع مِن وكأنّ (من) هي مفعول ننزع،[1] ويمثل لذلك بقول: أصبتَ من كلِّ طعامٍ ونلت من كلِّ خيرٍ، ثم تستأنف بعد ﴿أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ بتقدير فعل محذوف عامل فيها هو ننظر أي: ننظر أيهم أشدُّ على الرحمن عتيّا.

القول الثالث:أن يكون المعنى: ثم لننزعنَّ من الذين تشايعوا يَنظرون بالتشايع أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيّاً، فتكون أي في صلة التشايع، وهذا الرأي هُنا يتوافق مع رأي سيبويه من أنّ أي هنا في صلة التشايع.

ويقول الزجاجي وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه والقول الأخير من قول الفراء، وللنحاة فيها ستة أقوال: ثلاثة للبصريين، وثلاثة لأهل الكوفة.

أما سيبويه، فكان رأيه أنّ (أيُّهم) مبني على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، حتى لو جيء به لأعرب، فقيل: أيهم هو أشد، فهي على هذا موصولة بمعنى الذي في موضع نصب مفعولاً لـ (ننزعن)، أي: لننزعن الذي هم أشد، فضمها بناء، و(أيُّهم) الموصولة تبنى عند حذف صدر الصلة على الأفصح، فإن جاءت كاملة الصلة أعربت باتفاق كقولك: ضربت أيهم هو قائم،[2] وأشد خبر ابتداء مضمر تقديره: هو أشد، وعتيًّا تمييز.

---

[1]– ضيف، شوقي عبد السلام ضيف، (د.ت)، المدارس النحوية، دار المعارف، د.ط، ص 212.

[2]–ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين، (1409هـ–1989م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار–الأردن، دار الجيل–بيروت، د.ط، ج1، ص147.

ويذكر فاضل صالح السامرائي أنّ (أي) معربة بخلاف سائر الأسماء الموصولة الأخرى، وتبنى في حالة واحدة، وذلك إذا أضيفت وحذف صدر صلتها نحو (احترم أيهم أكبر).[1]

وكان الحجاج في هذا المجلس حجاجاً نقليّاً من قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعملية الدفاع والاستدلال عند سيبويه كانت عندما ردّ على يونس، هذا غلط ، ولا يجوز أن يُلغى إلاّ أفعالُ الشك واليقين، نحو ظننت وعلمت وبابهما، وردّ على الخليل بن أحمد الفراهيدي وألزَمه أن يجيز لأضربنَّ الفاسقُ الخبيث بالرفع، على تقدير لأضربنَّ الذي يقال له هو الفاسق الخبيث بالرفع، ولابد من الإشارة إلى أنّ العلم لا مجاملة فيه بين العلماء، إذ نرى سيبويه يقسو مع شيخه وأستاذه الخليل بقوله: هذا غلط بصورة مباشرة.

9. أداة الاستفهام التي فيها معنى الجزاء.

حمل هذا المجلس رقم (37)،[2] الطرفان في المجلس: أبو الحسن الأخفش مع أبي عثمان المازني، والراوي: أبو يعلى بن أبي زرعة عن أبي عثمان المازني.

بدأ المجلس بسؤال أبي عثمان المازني للأخفش عن قوله: أي من تضرب أضرب هل نستفهم بأي ونجازي بـ من ؟

أجابه الأخفش أنّ الاستفهام يضاف لشيء معلوم هو بعضه ويكون (أي) مخصوصاً، وحجّته أنّ أياً استفهم به وفيه معنى الجزاء، وكذلك كل حروف الاستفهام يُستفهم بها وفيها معنى الجزاء، فلو تمت إضافته على هذه الهيئة لكان مُستفهماً به وفيه معنى الجزاء وهذا محال، لأنّ (من) جزاء، وفي (أي) معنى

---

[1]– السامرائي، فاضل صالح،(1420هـ– 2000م)، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر– الأردن، ط1، ج1، ص141.

[2]–الزجاجي، مجالس العلماء، ص64

الجزاء ، ولا يجتمع حرفا جزاء ، فيصير (من) حينئذ خبراً، ويكون ما بعده صلة ويبطل الجزاء، وإذا خلع منه معنى الجزاء خلع منه معنى الاستفهام، فيصير حينئذ خبراً، وما بعده صلةً له.

ثم سأله عن أي من يأتينا أيكون (أي) خبراً، و(من) مستفهم به كما في قولك غلام من؟

أجابه أنه لما كان (أي) مفرداً غير مُستقلٍ، و(الغلامُ) مفرداً مُستقلاً بنفسه، كان مضافاً مثله مفرداً يحتاج في إضافته إلى صلة كحاجته للصلة في الإفراد، ولمّا كان الغلام مفرداً لا يحتاج لصلة لم يحتج في الإضافة لصلة واستشهد بدليل نقلي البيت الشعري:

إنّ الكريمَ وأبيك يَعتمِلْ إن لم يَجِد يوماً على مَن يتَّكلْ.[1]

يريد: يتكل عليه، ولكنه حذف، وهذا قول الخليل.[2]

وقال المازني: الموصل على إلى مَن يجد ، أنّ (يجد) هو الموصل على إلى من عدّاه بحرف جر، هو من الأفعال التي لا تعدَّى بحرف إضافة إلّا للاضطرار، وأضمر (عليه) لانه لا صلة له، وقد جاز إضمارها لذكر (على) أول الكلام، لانه تفسير لما أضمر وجاء بدليل نقلي آخر بقوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[3]، فقد أراد ردِفكم، فعدَّاه بحرف جر، كما تقول: ضربتُ فتصوغهُ صياغةً ما لا يتعدّى،ثم يبدو لك أن تعدِّيه فتقول لزيد، ويكون معنى المجرور معنى المنصوب، وأضمر عليه لأنه صلة له، وقد جاز إضمارها لذكر (على) أول الكلام، لأنه تفسير لما أضمره.

---

[1]– انظر الكتاب لسيبويه، ج3، ص81.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج3، ص82.

[3]– النمل:72.

وأضاف أبو يعلى قوله أضمر(عليه)، يعني أضمر:إن لم يجد يوماً على من يتكل عليه ، فأدخل على الأولى ولم يحتجْ إليه، وجاء بدليل عقلي بقوله: مثل قولك ضربت لزيد ، فإذا أردت أن تقف على ضربت، ثم يبدو لك أن تعدِّيه بحرف جر.

ويستدل بقوله: وأخبرني الرياشي: وجدت أصيره بمنزلة علمت، كأنك قلت: إن لم يعلم يوما على من يتكل عليه، وكذا قال المبرد: كقولك: وجدت زيداً كريماً، وقال الفراء: يجد بمعنى يدري، وقيل لامرأة: أنزلي قدرك، فقالت: (لا أجد بم أنزلها)، أي لا أدري.

قال أبو العباس المبرد: قال لي المازني: إن لم يجد، يريد يكتسب، وعلى من، استفهامٌ، فكأنه قال: إن لم يكتسب يوما شيئاً فعلى من يتكل، فكأنه قال: إن لم يجد أعلى زيد يتكل أم على عمرو، فمعنى الشعر على ذا يدل، ومعنى يعلم يعرف، كأنه قال: إن من لم يعرف من يأخذ منه شيئا اعتمل واكتسب، ألا ترى أنك تقول: قد علمت أزيد في الدار أم عمرو؛ ثم تنفي فتقول: ما علمت أزيد في الدار أم عمرو.

قال ابن هشام: أَي من يتكل عليه فحذف عليه وزَاد على قبل الْمَوْصُول تعويضا له،[1] أما ابن جني قال:[2] الأصل: إن لم يجد من يتكل عليه، فحذف عليه، وزاد على قبل الموصول عوضاً، قال أبو حيان في (شرح التسهيل):[3] ولا يتعين هذا التأويل لاحتمال أن يكون الكلام تم عند قوله: إن لم يجد ما يستعين به عمل بنفسه، ثم قال: على من يتكل، ومن استفهامية، كأنه قال: علي أي شخص يتكل؟ أي: لا أحد يتكل عليه، فيحتاج أن يعتمل بنفسه لإصلاح حاله، فعلى متعلقة بـ يتكل.

---

[1]–ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص192.

[2]– ابن جني، الخصائص، ج2، ص308.

[3]– الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج11، ص227.

ويلاحظ أنّ الحجاج ظهر بطبيعة مؤدبة من خلال طرح السؤال من المازني على الأخفش ثم يجيب الأخفش، ويرد عليه المازني، وتطور الأمر إلى شاهد شعري استجلب آراء بعض النحاة مثل المبرد والرياشي، ولكن لم تظهر فيه عبارات حدة الحجاج.

10. العامل في الجزاء

حمل المجلس رقم (40)[1]، وطرفا المناظرة: أبو عثمان المازني مع سعيد بن مسعدة الأخفش، والراوي: أبو يعلى عن أبي عثمان المازني.

بدأ المجلس الأخفش بقوله للمازني: انجزمَ الفعل الأول بحرف الجزاء ما كان، وانجزم الآخر بالفعل الأول، كما نقول: زيدٌ منطلق، فرفع زيداً بالابتداء ورفع منطلقٌ زيد، وكانت عملية التقييم من المازني بقوله: بأنه لا يقول هذا، وإنما يقول أنه انجزم الفعلان في الجزاء لامتناع وقوع الأسماء فيه ، ويذهب لإثبات رايه بقوله أنّ الفعل لا حظّ له في الإعراب، وإنّما حظُّه السكون، فأعرب الفعل لمّا حلَّ محل الاسم، فإذا امتنع الاسم من ذلك المحل رجع الفعل إلى أصله، وأضاف المازني أنّ الأخفش يذهب إلى أنّه لما كان القول الأوَّل يحتاج إلى ثواب صار كخبر الابتداء، لأنه لا يبين أحدُهما عن صاحبه، واستدلّ المازني بدليل نقلي بقوله: النحويون يقولون: إنّما يعمل في الجزاء ما عمل الجزاءُ فيه مثل أيًّا تضرب أضربْ، فلِم لا يكون الجواب هو العامل في أيًّا؟ فأجابه الأخفش: بأنه لا يكون لمجيء الفعل الأول معنىً، وإنما يقع الأول بسبب الآخر، ثم سأله المازني عن قول النحويين لا يعمل الجزاء إلا فيما عمل هو فيه لم ذاك؟ أجابه الأخفش: لأنه يكون خبراً له، فإذا قلنا: أيٌّ تضربْ أضربْ، فيعمل فيه كما يعمل في زيدٌ منطلق، وتابع

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص68.

المازني سؤاله بقوله: كيف منطلق لم يعمل في زيد، ويضرب يعمل في أي؟ وكان جواب الأخفش: إنما عمل لأن له معنى إذا عمل، ولو عمل منطلق في زيد لم يكن له معنى.

وعقّب أبو عثمان المازني بقوله: أتذكر إذ تقول، إذ لما مضى، كيف أضافها إلى مستقبل؟ وكان الجواب لأنه حكى ما مضى، فلما جعلوا للماضي ما يدلُّ عليه جعلوا إذا للمستقبل، وأضاف الأخفش بأنه يجوز قولك إذا قلت: بينما يمشي فإذا زيدٌ منطلق، أن يكون مفاجأة ويجوز أن يكون وقتاً كأنه قال: فوقتَ انطلاق زيد موجود، فردّ المازني على كلام الأخفش بقوله ليس ها هنا شيءٌ إلا أن يقال له: رأيت إذا تصرَّف هذا التصرُّف اسما؟ أي لا يتصرف هذا التصرُّف أي لا يُضمر لما يجيء، فقول الأخفش (فإذا زيد منطلق) تكون مضافة إلى زيد منطلق، وليس قبلها شيء يعمل فيها، فتكون ظرفاً له فليس لها وجه إلا أن تكون مبتدأ ويضمر لها حرف، وأضاف المازني بأنها تكون هنا حرف المفاجأة ولا تكون وقتاً، والدليل على قول المازني أنها اسم وأنها تُبنى على الابتداء في قولك: القتال إذا يأتيك زيد، وكان القتال إذ أتاك أخوك، ولا يقولون يعجبني إذْ كان ذاك، ولا يعجبني إذا يكون ذاك، لأنهما لم يتصرَّفا في الأسماء أن يكونا فاعلين ولا مبتدأين.

أخذ الحجاج في هذا المجلس شكلاً نقلياً وعقلياً، وكان الحجاج النقلي عند المازني عندما لجأ لرأي الأخفش، وتمّ القياس فيها مماثلة مع المبتدأ والخبر من حيث العامل، ثم اتسمت جمل التقييم بأدب الحوار وعدم الإساءة إذ اقتصرت على مثل: لا أقول هذا.

قال ابن الحاجب في أماليه:[1] "اختلف الناس في العامل في (إذا) و(متى)، فقيل: العامل فيهما فعل الشرط، وقيل: العامل في (إذا) جواب الشرط، وفي (متى)فعل الشرط، وهذا قول أكثر المحققين، فوجه من قال: إن العامل في (إذا) و(متى) فعل الشرط فلأن الشرط والجزاء جملتان، ولا يستقيم عمل الجزاء في اسم الشرط لأنه يؤدي إلى أن يصير جملة واحدة، لأنه إذا كان ظرفا له كان من تتمته، ولا يكون جملة ثانية، ووجه من قال: إن العامل جواب الشرط، هو: أن هذه الأسماء مضافة في المعنى إلى شروطها، وإذا كانت مضافة استحال عمل المضاف إليه في المضاف لئلا يؤدي إلى أن يكون عاملا معمولا من جهة واحدة، وإذا بطل أن يكون العامل الشرط تعين الجزاء".

المبحث الثاني: الحجاج النحوي في المنصوبات

المبحث يتضمن مجموعة من المجالس تخصص في المنصوبات، وهي على النحو الآتي:

1. نصب الفاعل ورفع المفعول به

حمل هذا المجلس رقم (10)[2]، وأطراف المناظرة الكسائي ويونس، والراوي أبو الحسن علي بن سليمان عن أبي العباس محمد بن يزيد عن محمد بن سلّام الجمحي.

بدأ الحجاج عندما ألقى بعض الحضور بيت الفرزدق:

غداة أحلَّت لابنِ أصرمَ طعنةٌ حُصَينٍ عَبيطاتِ السَّدائفِ والخمرُ.[3]

[1] – ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2 ،ص869.

[2] – الزجاجي، مجالس العلماء، ص20.

[3]– انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص104.

وكان سؤال الحجاج موجهاً للكسائي على أيِّ شيء رفعت كلمة (الخمرُ)؟ وأجاب: أضمرت فعلاً، والتقدير: وحلَّت لي الخمر، وكان التقييم في الحجاج قول يونس وقد ظهر بصورة أدب الحوار: ما أحسنَ والله ما وجَّهتَه، غير أنّي سمعت الفرزدق ينشده:

غداةَ أحلّت لابن أصرمَ ضربةً حُصينٍ عبيطاتُ السدائف والخمرُ.

جعل الفاعل مفعولاً، واستشهد بشاهد نقلي قول الحُطيئة:

فلمَّا خَشِيت الهُونَ والعَير ممسكٌ على رغمه ما أمسك الحبلَ حافُره.[1]

جعل الفاعل مفعولاً، فقال الكسائي هذا على وجه.

يروى البيت على وجهين:[2]

الوجه الأول: بنصب الطعنة ورفع المفعول به العبيطات وجعله فاعلاً ورفع الخمر، والمعنى: أنَّ الطعنة التي طعنها أحلت له العبيطات، لأنّه نذر أنّ لا يأكل عبيطاً من اللحم ولا يشرب خمراً حتى يقتل فلانًا ويأخذ بثأره، فلما قتله أحل له ذلك القتل ما كان حرّم، ومثله قول امرئ القيس:

حلّت ليَ الخمرُ وكنت امرءًا عن شُربها في شُغلٍ شاغلِ.

---

[1]– انظر: إنباه الرواة عن أنباه النحاة، ج4، ص78.

[2]– الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق،(1404هـ،1984م)، الجمل، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة–دار الأمل، ط1، ص211–121 – أبو حيان الأندلسي، (1418–1434هـ/ 1997– 2013م)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا– الرياض، ط1، ج6، ص213.

الوجه الثاني: رفع الطعنة على القياس ونصب العبيطات ورفع الخمر وهذا هو الوجه الأصح وهو رأي الكسائي.

والقضية النحوية عند العرب أنه قد يدعوهم ظهور المعنى إلى تغيير إعراب الفاعل فينصبوه ويرفعوا المفعول به، فالنّحويّون يقولون: إذا كان معنى الكلام يميّز بين الفاعل والمفعول، جاز في الشعر كثيرًا أن ينصب الفاعل ويرفع المفعول وجاز في الكلام قليلا، ومن ذلك في قراءة عبد الله: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[1] بنصب (آدمَ)، ورفع (كلماتٌ). وقالوا: خَرقَ الثوبُ المسمار. وكسر الزجاجُ الحجر.[2]

وقد جعل ابن الطراوة هذا قياسًا مُطّردًا، فأجاز نصب الفاعل ورفع المفعول إذا فهم المعنى، نحو: أكل الخبزُ زيدًا، وركب الفرسُ عمرًا، وما أشبه ذلك، فإذًا ما التزمه الناظم من رفع الفاعل غيرُ لازمٍ.[3]

ويلاحظ أن الحجاج اعتمد على الشاهد النقلي، وروايات البيت الشعري، وكان الاستفهام هو بدايته، كما أنّ عملية التقييم اتسمت بالأدب نحو قول يونس: ما أحسن والله ما وجهته، ولكنني سمعت الفرزدق ينشده.

---

[1]– البقرة: 37.

[2] – الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى،(1428هـ– 2007م) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى– مكة المكرمة، ط1، ص 242– 243.

[3]– المصدر السابق، ص244.

2. إعراب كلمة (فعولان) في قول الشاعر:

وعَينانِ قال الله كونا فكانتا فَعُولان بالألباب ما تفعل الخمرُ.[1]

حمل هذا المجلس رقم (38)،[2] وكانت المناظرة بين الفرزدق مع عبدالله ابن أبي إسحاق الحضرمي، والراوي أبو جعفر أحمد بن محمد عن الزيادي عن الأصمعي.

بدأ الحجاج بقول عبدالله للفرزدق عن كيف ينشد البيت:[3]

وعَينانِ قال الله كونا فكانتا فَعُولان بالألباب ما تفعل الخمرُ.

فأجاب الفرزدق: كذا أنشده بنفس الرواية، ثم سأل عبدالله بن أبي إسحاق الفرزدق: ما كان عليك لو قلت فعولين؟

فأجاب الفرزدق: لو شئت أن أُسبّح لسبّحت، وقال ابن أبي إسحاق: لو قال فعولين لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد: هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر، وقال ابن الأعرابي: فعولين.

ويقول الأصمعي: من قال فَعولان جعله نعتاً للعينين، وجعل كانتا مكتفيا لا يحتاج إلى فعل، فيكون مثل قولك للشيء تمدحه: قال الله كن فكان، بينما ابن الأعرابي يقول فعولين نصبه من مكانين، ينصب فعولين على فعل كانتا، أي فكانتا فعولين.

---

[1]– البيت لذو الرمة، انظر: الخصائص لابن جني، ص17.

[2] – الزجاجي، مجالس العلماء، ص66.

[3]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص66.

وهناك من يقول: يجوز أن ينصب فعولين على القطع من طريق التمام، كونا فكانتا، وقال ابن جني: (أي لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك وإنما أراد: هما تفعلان وكان هنا تامة غير محتاجة إلى خبر فكانه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا).[1]

كانت جملة الرد في الحجاج وعملية التقييم بقول الفرزدق:[2] لو شئت أن أسبِّح لسبَّحت أي: يجوز أن أسبح وهو مضارع سبح، كمنع، والمعنى عليه، لو أردت أن أخوض فيما لا يعني، وأسبح في لجة الحدس والتخمين والجهل بلا معرفة؛ لفعلت. ويجوز ضم الهمزة وشد الموحدة من التسبيح، والمعنى عليه أي: لسبحت الله تعجبًا من جهلك، فإن التسبيح يُذكر في مقامات التعجب كثيرًا. قال الفرزدق ذلك ونهض، فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد"، أي: ما قصده من التخطئة، والتعجب من الجهل لسبحت الله تعجبًا من جهلك، فإن التسبيح يُذكر في مقامات التعجب كثيرًا. قال الفرزدق ذلك ونهض، فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد"، أي: ما قصده من التخطئة، والتعجب من الجهل.

وقيل: على رواية فعولان بالرفع يجوز إعرابان، أحدهما: ما تقدم من جعل فعولان خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هما فعولان، والآخر: إعراب فعولان نعتًا لعينان، والمعنى: وعينان فعولان بالألباب ما تفعل الخمر، قال الله: كونا فكانتا، وكان في كلا الوجهين تامة غير محتاجة إلى الخبر، وعلى رواية فعولين بالنصب يجوز إعرابان أيضًا، وهما: أن يكون النصب على الخبرية لكان الناقصة، أو أن يكون على القطع أي: على المفعولية لفعل محذوف تقديره: أعني، أو أمدح، أو نحو ذلك، وتكون كان تامة.[3]

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج3، ص305.

[2]- مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول النحو2 ، جامعة المدينة العالمية، ص108.

[3] – المصدر السابق ص109.

3. علّة بناء الأفعال والحروف وإعراب الأسماء

حمل هذا المجلس رقم (104)[1]، طرفا المناظرة: أبو الحسن بن كيسان[2] مع أبي العباس المبرّد، وروي المجلس عن أبي علي عن أبي الحسن.

بدأ المجلس بحديث أبي الحسن عن أبي العباس المبرد في أن أواخر الأسماء في البناء كأوائلها وأواسطها، ولكنّ الإعراب عارضٌ فيها وداخل في أبنيتها، وتخلل المجلس مجموعة من الأسئلة سألها أبو الحسن للمبرد ومنها:

1. سؤاله عن سبب اختلاف أواخر المبنيات وحكمها؟

فأجابه المبرّد أنه:

أولاً: إذا كان قبل الحرف الأخير متحرّك فلا حاجة لتحريك الحرف الأخير(يبنى على السكون) مثل: مَنْ،كَمْ.

ثانياً: إذا كان قبل الحرف الأخير ساكن فإنّه يُحرَّك في وصل الكلام لالتقاء الساكنين، والأولوية للفتح لخفته، ويكون بناؤها على الكسر منعاً من التقاء الساكنين مثل: هؤلاء، وأمسِ.

أما إذا كان شيء يجب فيه الكسروجاء مفتوحاً؛ فسبب فتحه علّة(الثقل) مثل: أينَ، وثمَّ، ومِنَ الرجل، إذ كرهوا الكسر مع الياء والضم والكسرة، فعدلوا إلى الفتح.

---

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص167.

[2]–ابن كيسان: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم النحوي البغدادي.

2. سأله عن المبنيّات التي تأتي مُحرّكة على غير الوجهين السابقين أيكون بأيّ حركة شئت أم يكون بحركة معلومة؟

أجاب المبرّد: بابهُ أن يكون بالفتح لخفة الفتح ولا يُكسر حتى لا يشبه ما حُرِّك بالكسرللضرورة، وبابهُ أن يكون مفتوحاً إلّا إذا جاءت علّة تزيل عنه الفتح، فمن الأشياء التي جاءت بالفتح: معَ، وفَعَل، وخمسةَ عشرَ، أما ما أُزيل عن الفتح إلى الضم كما أُزيل الكسر إلى الفتح مثل: من قبلُ، وابدأ بهذا أوَّلُ، ويا حكمُ، وقولك: من قبلُ، ومن بعدُ، ومن علُ، وجئتُك قبلُ وبعدُ، وجئتُك أولُ، إنما هو في موضع نصب أو خفض فكرهوا أن يبنوها على الفتح فيشبه بذلك حركة ما عدلوها عنه؛ فكلمة قبلُ، وبعدُ هي من الظروف المعربة المنصوبة بالفتح وحين قطعها عن الإضافة بُنيت على الضم لمخالفة حركة الإعراب مثل: وصلتُ بعد العصرِ.

3. ثم سأله عن العلَّة التي توجب البناء؟ فأجاب المبرِّد: أن الأسماء هي المتمكنة، والأفعال وحروف المعاني لها تَبَع، وما جاء من الأسماء مبنيّاً أو حصل لها نقص في الإعراب(الممنوع من الصرف) وذلك لمشابهتها (كانت، وأصبحت) ؛ لمشابهته الأفعال في حال والحروف في حال ، إذ الأصل في كلِّ شيء البناء إلّا إذا ضارع (شابه) حروف المعاني.

4. وسأله لماذا جاءت (مَنْ ، وكَمْ) الاستفهاميتان مبنيات رغم أنهما اسمان؟

فأجاب المبرّد: أنه حين وُضعت للاستفهام شابهت الهمزة وهل، وهما حرفا استفهام فاستحَقَّت البناء، كذلك (مَنْ) أصبحت مبنية في أسلوب الشرط لمشابهتها (إنْ) .

5. وبعد ذلك سأله عن إعراب (أي)؟

فأجاب لأنها تشبه (بعض) .

واسترسل في الأسئلة عن سبب بناء بعض الكلمات التي جاءت مبنيّة وكان المُبرّد يجيبه، ونلاحظ أنّ ابن كيسان كان يستشهد ويحتج بأمثلة من كلام العرب، ومما يُسمع عنهم من أقوال وكان يستشهد بأقوال سيبويه وغيره .

ثم وجدنا ابن كيسان يذكر رأي سيبويه بقوله:وأمّا مذهب سيبويه، فإنّه لم يخص بالبناء شيئاً من شيء، وقال: هو للأسماء التي ليست بمتمكنة وللأفعال غير المضارعة، وللحروف التي لم تجئ إلا لمعنىً ليس(غيرُ)، ولم يجعل شيئاً من هذه أصلاً لغيره، وبعد ذلك يقدّم ابن كيسان رأيه بميله لرأي سيبويه حيث يقول: والذي أذهب إليه أنّ البناء إنّما هو الأصل الذي يعمُّ المعربَ وغيره، وأنّ المعربَ مُخرج منه، فخرج عنه إلى الإعراب الأسماء المتمكنة، لحاجتهم إلى إعرابها للمعاني التي صرفوها فيها، وضارعتها الأفعال فأُدنيت منها ولم تلحق بها، وقصُرت عنها، وتباعدت الحروف التي للمعاني فلزمت الأصل الذي بنيت عليه.

أخذ الحجاج في هذا المجلس مظهراً نقلياً، وتعليلياً وتشاكلياً، ولكن لم يكن بصورة مُحتدّة ، وإنما جاء على صورة أسئلة طرحها ابن كيسان على المبرد، فكان يذكر العلل ويستطرد بذكر هذه العلل، وذكر القياس الشبه والقياس النظير والحجاج التشاكلي .

4. ريمانَ أنف

حمل المجلس رقم (17)[1]، وطرفا المناظرة: الكسائي مع الأصمعي في مجلس الرشيد، والراوي: أبو طاهر عن أحمد بن يحيى.

بدأ المجلس الكسائي بإنشاد أبيات لأفنون التَّغلبي:[2]

لَو أَنَّنِي كنْتُ مِنْ عادٍ ومِن إِرَمٍ رُبِّيتُ فيهم ولقمان ومن جَدَن

لَمَا فَدَوْا بِأَخِيهِمْ مِنْ مهولة أخا السَّكونِ ولَا جَارُوا عَلَى السُّنَنِ

أَنَّي جَزَوْا عَامراً سوأى بفعلهم أم كيف يَجْزُونَني السُّوأَى مِنَ الحَسَنِ

أَم كَيفَ يَنْفعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ بهِ رِئْمَانِ أَنْفٍ إِذَا ما ضُنَّ باللَّبَنِ.

فقال له الأصمعي: ريمانُ أنفِ، فرد عليه الكسائي بقوله: اسكتْ، ما أنت وهذا؟ يجوز ريمانَ، وريمانُ، وريمانِ، فسكت الأصمعي ولم يكن له علم بالعربية، كان صاحب لغة ولم يكن صاحب إعراب.[3]

وقال أبو العباس: إذا رفع رفع بينفع، أم كيف ينفع رئمان أنف، وإذا نصب نصب بتُعطي، وإذا خفض ردّه على الهاء التي في(به)، وأضاف أن الهاء مُكنّى، ولا يردّ الظاهر على المكنّى، وجاز ردُّه هنا لتقدُّم ذكره اللَّبن؛ لأن العلوق قد تقدَّمت، وقد عُلِم أنّ لها لبنا فصار المكنّى لذلك كالظاهر، وبه كناية عن اللبن.

---

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص35.

[2]– انظر المفضليات، ص262–263.

[3] – الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد، (د. ت)، من تاريخ النحو، مكتبة الفلاح، د.ط ، ص47.

وجاء في المخصص لابن سيده قوله:[1] وأقول إن الرفع في رِئْمان يجوز فيه من جهتينِ والنصبَ من ثلاث جهات والجرِّ من جهة واحدة فأحدُ وجهي الرّفع أَن تُبْدِل رِئْمان من الْمَوْصُول فتجعله إيَّاه في المعْنى، أَلا ترى أَن رِئْمان أنف هو ما تُعْطِيه العَلُوق والْآخر أَن تجعَلَه خبر مُبْتَدأ محذوفِ كَأَنَّهُ لما قال أم كَيفَ ينفَع مَا تعطي العَلوق قيل له وما تُعْطِي العلوقُ فَقَالَ: رِئْمانُ أنف أَي هو كَقَوْلِه تعالى: ﴿بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۚ ٱلنَّارُ﴾[2]، أَي هي فأما النصبُ فعلى معنى أم كيف ينفع ما تعطيه من رِئْمان فحذف الحرف وأوصل الفعل وَيجوز أَن يكون من باب صُنْعَ الله ووعْدَ الله كَأَنَّهُ لما قال تُعْطِي الْعلُوق دلَّ على ترأم لِأَن إعطاءَها رِئْمانٌ كما أَن قوله تَعَالَى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾[3] فينتصِب رِئْمان على هذا الحدّ لِما دلَّ عليه تُعْطِي وَيجوز أَن ينْصَب على الحال كقولك: جاء رَكْضاً، ونحوِه على قِيَاس أَجَازه أَبُو الْعَبَّاس فِي هَذَا الْبَاب وتجعَل تُعْطِي بمنزِلة تعطف كَأَنَّهُ أم كَيف ينفع ما تتعطَّف بِهِ الْعلُوق رائمة أَي كيف تَعطَّفها رائمةٌ مع منْعِها لبَنَها فهذه ثلاثةُ وجُوه فِي النصب وإِذا جررت رِئْمَان فعلى البدل من الهاء.

وعقّب ابن الشجري فقال:[4] وانتصاب الرئمان هو الوجه الذي يصح به المعنى والإعراب، وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه، لأن رئمان العلوق للبوّ بأنفها هو عطيتها، ليس لها عطية غيره، فإذا أنت رفعته لم يبق لها عطية في البيت لفظاً ولا تقديراً، ورفعه على البدل من (ما) لأنها فاعل (ينفع)، وهو بدل الاشتمال، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه، كأنك قلت: رئمان أنفها إياه، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب، ولكن في رفعه ما ذكرت لك من إخلاء (تعطي) من مفعول في

---

[1]– ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي، (1417هـ–1996م)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط1،ج2، ص140.

[2]– الحج: 72.

[3]– الروم: 2.

[4]– الأمالي، ابن الشجري، ص72.

اللفظ والتقدير، وجرّ (الرئمان) على البدل أقرب إلى الصحيح قليلاً، وإعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب إنما هو بنصب (الرئمان).

يقول أَبُوالقاسم الزجاجي:[1] "معنى هذا البيت أَنه مثلٌ يضْرب لمن يعدك بلسانه كلَّ جميلٍ ولم يفعل منه شَيْئا، لِأَن قلبه منطوٍ على ضِدّه، كأَنَّه قيل له كيف يَنْفَعنِي قولك الجميل إِذا كنت لا تفي بِهِ؟ وَأَصله أَنَّ الْعلُوق هي النَّاقة التي تفقد وَلَدهَا بنحرٍ أَو موتٍ، فيسلخ جلده ويحشى تبنا وَيقدم إِلَيْهَا لترأمه ، أَي تعطف عليه، ويدر لَبنهَا فينتفع بِهِ، فهي تشمه بأنفها وينكره قلبهَا فتعطف عَلَيْهِ ولا ترسل اللَّبن فشبَّه ذلك بهذا".

ويلاحظ أنَّ الحجاج اتّسم بالحدة التي بادرها الكسائي حين ذكر رأيه في توجيه إعراب رئمان، إذ قال له: اسكت ما أنت وهذا، ثم ذكر رأيه في الوجوه الإعرابية لها، واعتمد موطن الحجاج على شاهد شعري، ونرى أنّ المجلس تطرق لشرح الأبيات.

5. ما الحاليّة

حمل المجلس رقم (66)،[2] والطرفان أبو العباس المبرد مع أبي عثمان المازني، والراوي: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد.

بدأ المجلس المبرد بسؤاله للمازني: من أجاز(ما صبَّك الله عليّ) فجعل (ما) حالاً، كيف يكون تقديره؟ فردّ المازني يكون التقدير كأنه قال: خيراً أم شراً صبَّك الله عليّ، ثم قال المبرد: إنه يُسأل عن

[1]– الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق النهاوندي، أبو القاسم،(1407هـ–1987م)، الأمالي، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل– بيروت، ط2، ص51.

[2] – الزجاجي، مجالس العلماء، ص112.

الحال بكيف، وما إنما يُسأل بها عن صفات الآدميين وذات غيرهم، كقولك:ما عندك؟ فيقول: حمار أو تمر، وتقول : ما عبدالله؟ فيقول ظريف أو أحمق، فلو احتملت (ما) أن تدخل على كيف فتكون سؤالاً عن حال لاحتملت أن تدخل على (متى) فيُسأل بها عن الزمان، وعلى أين فيسأل بها عن المكان، وعلى (كم) فيسأل بها عن العدد، كما تقول: كيف ذهب عبدالله أراكباً أم ماشياً؟ وأضاف أن من أجاز ذلك في (ما) إنما استكرهه، وهذا القياس.

بينما الفرزدق اضطرّ فأدخل (ما) على كم في قوله:

فما تكُ يا ابنَ عبد الله فينا فلا ذُلاً نخافُ ولا افتقارا.[1]

فقد أراد: كم أقمت فينا، ولو رفع يكون لكانت ما ويكون بمنزلة الكون، جعله وقتاً، وجاء بدليلٍ نقلي آخر بقوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾[2]، أي ودوامي فيهم.

وذكر ابن هشام في المغني على أن ابن مالك قال: إنّ «ما» فيه زمانية بمعنى «أيّ زمن» ويريد بذلك في الشرط وذلك بقوله: "اسْتدلَّ بِهِ ابْن مَالك على مجيئها للزمان وَلَيْسَ بقاطع لاحْتِمَاله للمصدر أَي للْمَفْعُول الْمُطلق فَالْمَعْنى أَي كَون تكن فِينَا طَويلا أَو قَصِيرا".[3]

ويضيف ابو العباس المبرّد كلامه بقوله: أنه يجوز أيضاً أن يُسأل بها عن المصدر نحو خير وشرّ، وتجعله حالاً، مثل: جاء زيد مشياً.

---

[1]– انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ص398.

[2]– المائدة:17.

[3]– ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص398.

ويلاحظ أنّ الحجاج بدأ بسؤال المبرد لأبي عثمان المازني عن (ما) في التركيب الذي ذكره ليبين توجيهه، فكان رد المبرد لجواب المازني أنه أخذ يسوق الأمثلة والأدلة التي تنفي رأيه مستدلاً لذلك بالقياس، ولا يكون وجه المازني إلا للضرورة، واستدلّ المبرد بشواهد نقلية من الشعر والقرآن الكريم.

6. نِعمَ وبِئسَ

حمل المجلس رقم (26)،[1] وطرفاه أبو العباس ثعلب مع الرياشي، والراوي أبو العباس.

بدأ المجلس الرياشي بسؤاله لأبي العباس ثعلب بقوله: نِعم الرجل يقوم، فقال ثعلب: الكسائي يضمر رجل يقوم، والفراء لا يضمر، لأن نعم عنده اسم وعند الكسائي فعل، ويقوم من صلة الرجل، وسيبويه يقول: إنه ترجمة، قال: صدقت، فقال له ثعلب: فتقول: يقوم نعم الرجل؟ فأجابه: نعم؟ فردَّ ثعلب: هذا مخالفٌ لقول صاحبك، والكسائي والفراء يجيزانه، لأن الترجمة إذا تقدمت فسد الكلام، لأنه إنما أتى بها في آخره ليظهر معنى الكلام. فقال: أنا تاركٌ للعربية فاقصد لما أتيت له.

ثم قال الرياشي: إني سائلك عن مسألةٍ سألنا عنها الأخفش: لم قالت العرب، نعم الرجلان أخواك، فثنوا الرجل وهو جنس من الرجال على أخواك، والمعبر عن الجنس لا يُثنى ولا يجمع، فأجابه أبو العباس ثعلب: لما صرف الفعل إلى الرجل جرى مجرى الفاعل فثنى وجمع لذلك، فقال: هكذا قال لنا الأخفش.

فسأله ثعلب بقوله: وجالست الأخفش؟ فاجابه: نعم، وأنا أرى أني أعلم منه، فلم يعجب هذا الكلام ثعلب وذلك لأنه وجده أفرط فيها،وانتهى المجلس بقول ثعلب فجاريته الأخبار والأشعار وأيام الناس ففجرت به ثَبَجَ بحر.

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص48.

اتخذ الحجاج في هذا المجلس شكلاً عقلياً نقليّاً، فقد لجأ الأطراف لأقوال النحاة وآرائهم في هذه المسألة، كما أن المجلس وثق التاريخ لزيارة الرياشي لبغداد سنة (230هـ)، وأن الرياشي ظهر بموقف المتفاخر بالنفس من خلال حديثه عن الأخفش، كما أنّ ثعلب ساق رأي الكسائي والفراء وسيبويه، وحاول الانتصار لراي الكسائي والفراء وأنهى المجلس بجملة فجاريته الأخبار والأشعار وأيام الناس ففجرت به ثبج بحر؟؟

(ثَبْجٌ): الثَّاءُ وَالْبَاءُ وَالْجِيمُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تَتَفَرَّعُ مِنْهَا كَلِمٌ وَهِيَ مُعْظَمُ الشَّيْءِ وَوَسَطُهُ،[1] وثَبَجُ الْبَحْرِ وَاللَّيْلِ: مُعْظَمُه.[2]

يقول أبو حيان الأندلسي في باب نعم وبئس: أوردوا الخلاف فيهما على طريقتين:[3]

إحداهما: أن مذهب البصريين والكسائي أنهما فعلان، وذهب الفراء، وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان، وعلى هذه الطريقة ذكر أكثر أصحابنا الخلاف فيهما.

والطريقة الثانية: أن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد نعم، وبئس إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن (نعم الرجل) جملة، وكذلك (بئس الرجل)، وذهب الكسائي إلى أنهما اسمان محكيان بمنزلة (تأبط شرا) و(برق نحره)، فـ(نعم الرجل) عنده اسم للممدوح، و(بئس الرجل) اسم للمذموم وهما جملتان في الأصل، نقلاً عن أصلهما وسمى بهما، وذهب الفراء: إلى أن الأصل: رجل نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل بكر، حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، فنعم الرجل، وبئس الرجل رافعان لزيد وعمرو، وكما أنك لو قلت

---

[1]– ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص399.

[2]– ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص220.

[3]- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص2041.

ممدوح زيد، ومذموم عمرو لكانا مرفوعين بهما، ونعم وبئس لإنشاء المدح والذم، ولا يعملان في مصدر، ولا ظرف.

قال ابن أصبغ:[1] أجاز الكسائي نِعمَ الرجلُ يقوم، ونِعمَ الرجلُ عندي، ومنعه أكثر النحويين انتهى، وقد جاء في الشعر ما يدل على جواز نِعمَ الرجلُ يقوم، قال الأخطل:

إلى خالدٍ، حتى أُنِخْنَا بخالدٍ فنِعْمَ الفَتى يُرجَى، ونِعْمَ المُؤَمَّلُ.[2]

ويقول سيبويه: [3] ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان نحو قولك: (نعمت المرأة هند)، وإن شئت، قلت: (نعم المرأة)، وقالوا: (هذه الدار نعمت البلد)، لما كان البلد الدار كقولهم: (من كانت أمك)، وتقول: (نعم الرجلان أخواك)، و(نعم الرجال أخوتك)، و(نعمت المرأتان هند ودعد)، و(نعمت النساء بنات عمك).

فقد ذهب البصريون في مسألة (نعم وبئس) إلى أنهما فعلان، واستدل بعضهم على فعليتهما باتصال الضمير بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جاء عن العرب قولُهم: نعما رجلين، ونعموا رجالًا، كما استدل بعضهم على فعليتهما باتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، كقولهم: نعمت المرأة هند، وبئست الجارية دعد، فهذه التاء يَختصّ بها الفعل الماضي لا تتعدّاه، ومن البصريين من استدل على فعليتهما فقال: الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لمَا كان لبنائهما وجهٌ؛ إذ لا علةَ ها هنا توجب بناءَهما غير الأصل، أو غير استصحاب الأصل، ولم يرتضِ الأنباريُّ الاستدلالَ بهذا الدليل الأخير؛ لأنه استدلالٌ بالاستصحاب، فقال: "وهذا تمسكٌ باستصحاب الحال، وهو من

---

[1]– أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج10، ص97.

[2]– انظر: العقد الفريد لابن عبد ربه، ج7، ص58.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص402.

أضعف الأدلة، والمعتمَدُ عليه ما قدَّمْناه". انتهى. أي: أنّ المعتمد عليه في إثبات فعليتهما هو اتصال الضمير المرفوع بهما كما يتصل بكل فعل متصرف، واتصالهما بتاء التأنيث الساكنة. وخلاصة القول: أنّ استصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة، وهو في الوقت نفسه من أضعف الأدلة، فلا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل.[1]

7. حذف الموصول وترك الصلة

حمل المجلس رقم(64)[2]، وطرفا المجلس: أبو عثمان المازني مع أبي يعلى بن أبي زرعة، والراوي أبو يعلى بن أبي زرعه.

بدأ المجلس بقراءة المازني قوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾.[3]

ثم أنشد قول الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء:

كنَّ رماحنا أشطانُ بئرٍ بعيدٍ بَيْنُ جاليها جرورِ.

بالرفع ، وهو ظرف في الأصل، فصيَّره اسماً ورفعه، ثم أنشد:

ويُشرِق بَينُ اللِّيث منها إلى الصُّقلِ.

فسأله أبو يعلى بقوله: فمن قرأ بينَكم؟ فأجابه: يريد ما بينكم، وقال أبو يعلى: تحذف الموصول وتترك الصلة؟ فردَّ المازني نعم، واستدلّ بشواهد عقلية ونقلية، فقال الأصمعي: أقول: الذي قام وقعد زيد،

---

[1]- مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول النحو2، ص189.

[2]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص 110.

[3]– الأنعام: 94.

ومعناهُ الذي قام والذي قعد زيد، ثم جاء بشاهدٍ نقلي من كتاب الله عزَّ وجل على حذف الموصول بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا يُضَٰعَفُ لَهُمۡ وَلَهُمۡ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾[1]، ومعناه والذين أقرضوا الله.

قال الزمخشري:[2] فإن قلت: علام عطف قوله: {وأقرضوا}؟ قلت: على معنى الفعل في المصدّقين؛ لأن اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى اصدّقوا، كأنه قيل: إن الذين اصدقوا وأقرضوا. انتهى. واتبع في ذلك أبا علي الفارسي، ولا يصح أن يكون معطوفاً على المصدقين، لأن المعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بينهما بمعطوف، وهو قلوه: {والمصدقات}، ولا يصح أيضاً أن يكون معطوفاً على صلة أل في المصدقات لاختلاف الضمائر، إذ ضمير المتصدّقات مؤنث، وضمير وأقرضوا مذكر، فيتخرج هنا على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه، لأنه قيل: والذين أقرضوا، فيكون مثل قوله:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُول الله مِنْكُمْ ويَمْدَحهُ ويَنْصُره سَوَاءُ[3]

يريد: ومن يمدحه

قال الزجاج:[4] الرفع أجود، ومعناه: لقد تقطع وصلكم، والنصب جائز، والمعنى: لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم، وقال أبو علي: هذا الاسم يستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون اسمًا متصرفًا

---

[1]– الحديد: 18.

[2]– محمد عبد الخالق عظيمة، (د. ت)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث– القاهرة، د.ط، ج8، ص108.

[3]– انظر: الأصول في النحو لابن السرّاج، ج2، ص177.

[4]– النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي ، الشافعي،(1430هـ)، التفسير البسيط، أصل تحقيقه في 15 رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1،ج8، ص296– 297.

كالافتراق، والآخر: أن يكون ظرفًا، والمرفوع في قراءة من قرأ (بَيْنَكُمْ) الذي كان ظرفاً ثم استعمل اسمًا، والدليل على جواز كونه اسمًا قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[1]، و﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[2]،

ثم قال:

كَأَنَّ رِمَاحَهُمْ أَشْطَانُ بِئْرٍ بِعيدٍ بَيْنُ جَالَيْهَا جَرُورِ.[3]

فلما استعمل اسمًا في هذه المواضع جاز أن يسند إليه الفعل الذي هو (تقطع) في قول من رفع، قال: ويدل على أن هذا المرفوع هو الذي استعمل ظرفًا؛ لأنه لا يخلو من أن يكون الذي هو ظرف اتسع فيه، أو يكون الذي هو مصدر، فلا يجوز أن يكون هذا القسم؛ لأن التقدير يصير: لقد تقطع افتراقكم، وهذا خلاف القصد والمعنى (المراد)، ألا ترى أن المراد: لقد تقطع وصلكم وما كنتم تتألفون عليه، فإن قلت: كيف جاز أن يكون بمعنى الوصل، وأصله: الافتراق والتباين، قيل: إنه لما استعمل مع الشيئين المتلابسين في نحو: بيني وبينه شركة، وبيني وبينه رحم وصداقة صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوصلة، وعلى خلاف الفرقة، لهذا جاءل﴿قَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بمعنى: لقد تقطع وصلكم، وحكى سيبويه: (هو أحمر بين العينين)، وهذا يدل على جواز استعماله اسمًا.

فأما من قرأ:[4] ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب ففيه مذهبان أحدهما: أنه أضمر الفاعل في الفعل، ودل عليه ما تقدم من قوله:

---

[1]- فصلت: 5.

[2]- الكهف:78.

[3]- انظر: الكامل في اللغة والأدب، ج1، ص295.

[4]- المصدر السابق، ص 29-298.

﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ ﴾ [1]، ألا ترى أن هذا الكلام فيه دلالة على التقاطع والتهاجر، فكأنه قيل: لقد تقطع وصلكم بينكم، والمذهب الآخر من انتصاب البين: شيء يراه أبو الحسن ، وهو أنه يذهب إلى: أنه وإن نُصب يكون معناه معنى المرفوع لمّا جرى في كلامهم منصوبًا ظرفًا تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام، وكذلك يقول في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ﴾[2]

أنه على معنى الرفع، وذكر ابن الأنباري هذين الوجهين في علة النصب فقال: التقدير: لقد تقطع ما بينكم، فحذفت ما لوضوح معناها، ونصبت بين على طريق المحل والصفة.

المبحث الثالث: الحجاج النحوي في المجرورات

تناولت الباحثة في هذا المبحث المجالس النحوية التي موضوعاتها من المجرورات، أو ما يتعلق بها، وهي على النحو الآتي:

1. مذ و منذ حرفان أم اسمان؟

حمل المجلس رقم (30)،[3] وأطراف المناظرة: أبو الحسن سعيد بن مسعدة مع الرياشي عباس بن الفرج، وأبو عثمان المازني، وأبو يعلى بن أبي زُرعة، والراوي: أبو عثمان المازني.

---

[1]– الأنعام: 94.

[2]– الممتحنة: 3.

[3] – الزجاجي، مجالس العلماء، ص53.

بدأ الحجاج أبو الحسن قائلاً: إنّ (منذُ) إذا رفعت بها كان اسماً وما بعده خبره، وإذا جررت بها كان حرفاً جاء لمعنىً.

ردّ الرياشي: لمَ لا يكون في حال ما ترفع وتجر جميعاً اسماً، كقولك: ضاربٌ زيداً، وضاربُ زيد، مُحتجاً بقوله من أنّ الاسم ينصب الاسم ويجرّ، سكت الأخفش ولم يأت بمقْنع.

وأجاب أبو عثمان : إنّه لا يشبه الأسماء مُحتجّاً بقوله: أنّه لم يرَ الأسماء على هذه الهيئة، فيقول أنّ الأسماء المبتدأة تزول عما هي عليه ولا تلزم موضعاً واحداً لا تغيَّر عن مكانها الذي هو عليه، وكان رأيه بأنّ (منذُ) حرف جاء لمعنىً، مثل: أين وكيف، وأُلزم شيئاً واحداً.

ثم ظهر أبو يعلى بن أبي زرعة مُتعجباً من كلام المازني وموجهاً سؤاله بقوله: حرفٌ جاء لمعنىً هل رأيته قطّ يعمل عملين جرٌ ورفع؟ فأجابه المازني: إنه يعمل عملين ينصب ويجرّ كقولك: أتاني القوم خلا زيد وخلا زيداً.

ويكمل المازني كلامه بقوله: العوامل هي الأفعال ترفع الشيء الواحد ولا ترفع شيئين إلا بحرف عطف مثل: قام زيد وعمرو.

أما في الصفة، فقد ترفع شيئان بغير حرف عطف وذلك لأن الموصوف قد اشتمل على الصفة مثل: قام زيد العاقل، وقدّم أبو عثمان المازني مثالاً موضحاً ذلك ألا ترى أنك لو حملت كوزاً فيه ماء ما كنت قد حملت الماء؟ ثم ذكر قول أهل بغداد (إنّ زيداً منطلق) فـ إنّ نصبت زيدا ولم تعمل في منطلق شيء والحجة عليهم في ذلك أن تقول: إن زيداً لمنطلق؛ فهذه اللام لا تدخل إلا على ما تعمل فيه إنّ.

يقول الفراء في منذ، مذ إنهما:[1] مبْنِيّان مِنْ مِنْ، ومِنْ ذُو، التي بِمعنى الذي في لغة طيىء، فإذا خُفِض بهما أجريتا مُجرى مِنْ، وَإذا رُفِعَ بهما ما بعدهما أُجْرِيتا مُجرى إِضْمَار ما كان في الصلة كَأَنه قال: من الذي هو يَوْمَانِ؟

أما الراجحي، فيقول: "إنهما ظرفان زمانيان مبنيان، ومضافان إلى الجملة الفعلية والاسمية، وإلى الفعلية أكثر، العامل فيهما لا بد أن يكون فعلا ماضيا".[2]

وفي الجنى الداني في حروف المعاني: (منذ) لفظ مشترك، يكون حرف جر، ويكون اسماً، كما تقدم في مذ. والمشهور أنهما حرفان، إذا انجر ما بعدهما، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما. وقيل: هم اسمان مطلقاً. وعامة العرب على الجر بهما، إن كان ما بعدهما حالاً، نحو: منذ الساعة، وإن كان ماضياً، والكلمة مذ، فالرفع وقل الجر، أو منذ فالجر وقل الرفع.[3]

ويقول: واعلم أن مذ ومنذ لهما ثلاثة أحوال: الأول: أن يليهما اسم مرفوع نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو منذ يومان. فهما إذ ذاك اسمان، وفي إعرابهما أربعة مذاهب:[4]

الأول: أنهما مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبرهما. ويقدر أن في المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد فإذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فالتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وإذا قلت: ما رأيته مذ يومان،

---

[1]– أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (2001م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط1، ج14، ص318.

[2]– الراجحي، د.عبده، (1420هـ–1999م)، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، ص241.

[3] – أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي،(1413هـ–1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة– الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، ص500.

[4] – المصدر السابق، ص 501– 502.

فالتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان، وهذا قول المبرد، وابن السراج والفارسي، ونقله ابن مالك عن البصريين، وليس هو قول جميعهم.

والثاني: أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، وطائفة من البصريين.

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، وتقديره: مذ كان يومان، وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، وهذا مذهب الكوفيين، واختاره السهيلي، وابن مالك.

والرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف، وهو قول لبعض الكوفيين، وتقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، ونقله ابن يعيش عن الفراء، قال: لأن منذ مركبة من من وذو التي بمعنى الذي، والذي توصل بالمبتدأ والخبر.

أما ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك يقول:[1] أن(منذ، ومذ) من حروف الجر ولا تجر إلا أسماء الزمان فإن كان الزمان حاضر كانت بمعنى في ، وإن كان ماضي كانت بمعنى من.

ويلاحظ أن الحجاج دار بين الأخفش والرياشي في قضية (منذ، مذ) الاسم والحرف، وكان سؤال الرياشي للأخفش حول جعل مذومنذ اسمين في الحالتين قياساً على اسم الفاعل في عمله وإضافته إلى معموله، وعجز الأخفش عن الرد، فكان التدخل من أبي عثمان المازني الذي ردَّ على الرياشي بالشواهد من

[1]– ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري،(1400هـ، 1980م)، ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق:محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث/القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة، ط20، ج3، ص11.

أمثلة من تأليفه، وأثار عدة استدلالات تثبت ما ذهب إليه في الوجه الصحيح لمذ ومنذ، ولم تكن عبارات التقييم المباشرة من الطرفين، إنما كان الاستدلال من خلال التمثيل وتقديم الحجج والبراهين.

2. إضافة نعت الشيء لغيره

حمل المجلس رقم (50)،[1] وطرفا المناظرة: أبو العباس ثعلب مع أبي العباس المبرّد في مجلس محمد بن عبدالله، والراوي: أبو العباس أحمد بن يحيى.

بدأ الحجاج محمد بن عبدالله بسؤاله لأبي العباس أحمد بن يحيى عن بيت امرئ القيس:

لها مَتْنَتَانِ خَظَاتا كما أكبَّ على ساعديهِ النَّمرْ.[2]

فقال ثعلب: الغريب أنّه يقال لحمٌ خظَا بظا، إذا كان صُلباً مكتنزاً، ووصفه بقوله:(كما أكبّ على ساعديه النمر) إذا اعتمد على يده، والمَتن: الطريقة الممتدّة عن يمين الصُّلب وشِماله، وما فيه من العربية أنَّه خظتا، فلما تحركت التاء أعاد الألف من أجل الحركة والفتحة.

فقال محمد بن يزيد: إنَّما أراد في (خظاتا) الإضافة، أضاف خظاتا إلى كما، وكان تعليق ثعلب على قول المبرد بالنفي بقوله: ما قال هذا أحدٌ، فردّ عليه المبرّد: بلى واستدلّ بسيبويه بأنه يقول هذا، فأجاب ثعلب نافياً بقوله: لا والله ما قال هذا سيبويه قطٌّ، وأمر بإحضار كتاب سيبويه، فقال المبرّد: وما حاجتنا لكتاب سيبويه وقدّم استدلالاً آخر فقال: أيقال مررت بالزَّيدين ظريفي عمرو، فيضاف نعت الشيء

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص86.

[2]– انظر: الخيل لمعمر بن المثنى، ص22.

إلى غيره؟ فأجاب ثعلب: لا والله ما يقال هذا، ثم سكت المبرّد ولم يقل شيئاً وانتهى المجلس بانتصار ثعلب على المبرّد.

ونلاحظ في هذا المجلس أنه استخدم أسلوب القسم و(قطُّ) أداة حجاجية، وتكرر استحدامه للنفي بقوله ما، ولا، ونرى أنه عندما ينتصر شخص على آخر ولا يجد الطرف الآخر ما يردُّ به كان يقول:(أمسك)، ولم يقل شيئاً.

فقال ثعلب: (إنه خظتا) كما يقال غزتا إلا أنه رد الألف التي كانت ساقطة في الواحد لتاء التأنيث الساكنة لما تحركت التاء لأجل ألف التثنية، ومسوغ ذلك ضرورة النظم، وقال المبرد: (إنه خظاتان) فحذف نون المثنى للإضافة إلى (كما) فثعلب يرى أن الكلمة (فعل) وأن الألف الثانية فيها اسم، والمبرد يخالفه في الأمرين فالكلمة (اسم) والألف الثانية حرف علامة المثنى، أما الألف الأولى عندهما فهي لام الكلمة سواء أكانت فعلا كما يرى ثعلب أم اسما كما يرى المبرد، ولما طال تلاحيهما بحضرة الأمير قال ثعلب للأمير: أيصح أن يقال: مررت بالزيدين ظريفي عمرو؟ فيضاف نعت الشيء إلى غيره، فقال: لا والله ما يقال هذا، ثم التفت إلى المبرد فأمسك ولم يقل شيئاً.[1]

قال ياقوت:[2] لا أدري لم لا يجوز هذا؟ وما أظن أحدا ينكر قول القائل: رأيت الفرسين مركوبي زيد، ولا الغلامين عبدي عمرو، ولا الثوبين دراعتي عمرو، ومثله مررت بالزيدين ظريفي عمرو، فيكون مضافا

[1]– الطنطاوي، الشيخ محمد،(2005م،1426هـ)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: أبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، ص48–49.

[2]– المصدر السابق، ص49.

إلى عمرو، وهو صفة لزيد، وهذا ظاهر لكل متأمل، وقال القفطي: قال البصريون والقول ما قاله المبرد، وإنما ترك الجواب أدبا مع محمد بن عبد الله بن طاهر لما تعجل اليمين وحلف: لا يقال هذا.

وقال ابن قتيبة في كتاب (أبيات المعاني) يقال: لحمه خظا بظا، إذا كان كثير اللحم صلبه، وهو خاظي البضيع، إذا كان كثير اللحم مكتنزة. وقوله: لها متنان خظاتا، فيه قولان، أحدهما: أنه أراد خظاتان، كما قال أبو داود، فحذف نون المثنى، والآخر: أن أراد خظتا، أي: ارتفعنا، فاضطر فزاد ألفًا يقال: متن خظا، ومتنة خظاة. وقوله: (كما أكبّ على ساعديه النمر) أراد: كأنَّ فوق متنها نمرًا باركًا لكثرة لحم المتن.[1]

3. الفرق بين الخفض والجر

حمل المجلس رقم(118)[2]، الطرفان في المجلس: الخليل بن أحمد الفراهيدي مع عبد الملك بن قُريب الأصمعي، والراوي أبو جعفر محمد بن رستم الطبري عن أبي حاتم السجستاني عن الأخفش عن الأصمعي.

بدأ المجلس بسؤال الفراهيدي للأصمعي بقوله: يا كيِّس ما الفرق بين الخفض والجر؟ فأجاب الأصمعي: الخفض عندي الشيء دون الشيء، كاليد إذا جعلتها تحت الرِّجل، والجرّ أن تميل الشيء إلى الشيء وتقيم شيئاً مقام الشيء، كقولك: هذا غلام زيد، فزيد أقمتَه مقام التنوين.

[1]– ابن هشام، شرح أبيات مغني اللبيب، ج4، ص214.

[2]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص193.

ثم سُئل الفراهيدي عن الرفع لمَ جُعل للفاعل؟ فكان جوابه: الرفع أول حركة، والفاعل أول متحرّك، فجعلوا أوّل حركة لأول متحرك.

جاء في شرح الأجرومية لصالح القحطاني قوله: (وليُعْلم أن لغة أهل الكوفة أنهم يعبِّرون عن ذلك بالخفض، خلافاً لأهل البصرة فهم يعبِّرون عن ذلك بالجر)[1]، فالخفض يُراد به الجر ، والجر والخفض مصطلحان مترادفان، إلا أن الخفض مصطلح كوفي، والجر مصطلح بصري.

ونلاحظ في هذا المجلس استخدام الحجاج العقلي والتعليلي، فقد استخدم الأصمعي عقله في الإجابة عن سؤال الفراهيدي واستدلّ بشاهد ليعلل ويثبت رأيه.

4. إضمار حرف الجر

حمل المجلس رقم (32)[2]، وطرفاه الرياشي مع أبي عثمان المازني، والراوي أبو عثمان المازني.

بدأ المجلس بسؤال الرياشي للمازني بقوله: الله ما أنكرت أن يكون الإله فخفف فقيل أَلِاه، ثم أُدغمت اللام الأولى في اللام الساكنة، كما أجَزْت في الناس أن يكون تخفيف الأُناس ثم أُدغمت، فأجابه المازني: من قِبَل أنَّ الناس على معنى الأناس، وكذلك كل شيء خَفَّفت من الهمزة فهو على معناه مخفَّفا، فإذا قلت أَلاه فليس بعَلَمٍ لله جل وعزّ، فلو كان الله هي الإله مخفَّفا لبقي على معناه، فلمَّا جاء الله على غير معنى الإله علمنا أنَّ هذا ليس مخففاً.

قال أبو العباس محمد بن يزيد: قال سيبويه في تقديره من الأفعال قولين:

---

[1]– أبو محمد، صالح بن محمد بن حسن آل عُمير الأسمري، القحطاني،(د. ت)، شرح الأجرومية، د.ط، ص29.

[2]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص56–57.

أحدهما أنه على فِعال وتقديره إلَاه، والألف واللام بدل من هذه الهمزة المحذوفة، ومثله قولك أُناس ثم نقول الناس، فكذا الألف واللام بدل من الهمزة، إلا أن الاسم علمٌ لازم فلا يجوز حذفهما منه، قال: وليس الألف واللام وإن كانتا لا تفارقانه كالألف واللام في الذي، لأن الذي نعتٌ واقع على كل شيء، تقول: رأيت الرجل الذي في الدار، ورأيت المال الذي عندك، ورأيت الحائط الذي بنيتَه، والألف واللام فيه كالألف واللام في النَّجم إذا أردت الثُّريّا لأنَّ الألف واللام تخرجان منه فيصير نجماً من النجوم نكرة، وهذا اسم ليس كمثله اسم، ولا معرفة أعرف منه، لأنه لا مشاركَ فيه، ومن قال أُناس فتعريفه أن يقول الأُناس، وأنشد أبو عثمان المازني بشاهد نقلي من الشعر وهو:

إنَّ المنايا يطَّلِعْـ ـن على الأُناسِ الآمنينا.[1]

ومن قال الناس قال في تنكيره ناس، كما قال:

وناس من سَراة بني سُلَيم وناس من بني سعد وبني بكر.[2]

وقال سيبويه في موضع آخر: من العرب من يقول: لَهْيَ أَبوك، يريد لاهِ أبوك، وتقديره على هذا القول فَعَل، والوزن وزن باب ودار، واللفظ عليه، من ذلك قول ذي الإصبع العدواني:

لاه ابن عمِّك لا أفضلت في نَسَبٍ عنّي ولا أنتَ ديَّاني فتَخزوني.[3]

---

[1]– انظر: المخصص، ج5، ص218.

[2]– انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج2، ص282.

[3]– انظر: المفضليات، ص160.

يريد: لله ابن عمك، وقوله الله هو تأدية هذا اللفظ بعينه.

وقد اختلفوا في اللام من قوله ((لاه)) فقال قوم: المحذوفة اللام الأصلية والباقية لام الخفض؛ لأنَّ حرف الخفض لا يضمر بإجماع، وقال آخرون: بل الباقية الأصلية لئلا يحذف من أصل الحرف، فقال هؤلاء المتقدمون: الحذف غير مستنكر في الكلام لعللٍ، نحو قولك: لم يكُ، ولم أدْرِ، ولم أُبَل، يريد: لم يكن، ولا أدري، ولم أُبال.

يقول ابن يعيش:[1] والمراد، "لله ابن عمّك"، و"عَنْ" هنا بمعنى "عَلى"، وتخزونى من قولهم: "حزَوْته"، أي: سُسْته، فاللامُ المحذوفة لامُ الجرّ، والباقية فاء الفعل، يدلّ على ذلك فتحُ اللام. ولو كانت الجارّة؛ لكانت مكسورة. وقد قالوا: "لَهْي أبوك"، فقلبوا العين إلى موضع اللام، وبُني على الفتح لتضمُّنه لامَ التعريف، كما بُنيت "آمِينَ" كذلك، يدلّك أن الثانية فاءُ الكلمة، وليست الجارّة فتحُها، وليس بعدها ألفٌ ولامٌ، ولامُ الجرّ مع الظاهر مكسورة في اللغة الفاشية المعمول بها.

جاء موضوع الحجاج في جزئية من المحاججة في الشواهد الشعرية التي سبقت للتدليل على القضية الرئيسة للمجلس الحجاجي، ثم كانت قضية حذف حرف الخفض وعدمه، إلى أن استدلّ بقول المتقدمين.

لقد تمّ الفصل الثاني الذي تناول المجالس التي تتعلق بالمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، وقسِّم إلى ثلاثة مباحث، كان الأول للمرفوعات، والثاني للمنصوبات، والثالث للمجرورات، وقد اتَّخذ الحجاج أنماطاً متنوعة، كما أنّ هذه المجالس:

[1]– ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، ج4، ص518.

- دارت بين مجموعة من علماء اللغة والنحو: سيبويه، والكسائي، وأبي العباس ثعلب، والرياشي، والمازني، وأبي حاتم سهل بن محمد، ويحيى بن المبارك اليزيدي، ومحمد بن يزيد المبرد، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي الحسن الأخفش، ويونس بن حبيب، والفرزدق، وأبي عبد الله الحضرمي، وابن كيسان، والأصمعي، وأبي يعلى بن أبي زرعة.
- تخصصت المجالس بالخلاف بين نحاة البصرة والكوفة.
- انقسام المجالس إلى قضايا نحوية وقضايا صرفية وقضايا لُغوية.
- أخذت جمل التقييم بين النحاة أنماطاً عدة، فظهرت جمل فيها تهكم مثل قول ثعلب للرياشي: (تقول لي هذا في العربية؟) ، وجمل فيها أدب الحوار مثل:(لا أقول هذا)، (لا يجوز)، وجمل ظهر فيها إساءة مثل: (هذا خطأ)، وبعض المجالس لا يظهر فيها جمل التقييم.
- كان الزجاجي يظهر رأيه في غالب المجالس ويعلله، ويذكر آراء النحاة في القضايا.
- اهتمّ الزجاجي بتوثيق الرواية في المجالس، فكان يذكر أسماء الرواة بالتسلسل، ومن الرواة الذين نقل عنهم: الفرّاء، والمبرد، وأبي يعلى بن أبي زرعة، والمازني، ومحمد بن سلّام الجمحي، والأصمعي وغيرهم.
- كان الحجاج في المرفوعات أكثر من المنصوبات، وحظّ المجرورات قليل؛ لأن المجرورات يندر فيها الخلاف النحوي.
- تناولت الدراسة (10) مجالس في المرفوعات، و(7) في المنصوبات، و(4) في المجرورات.

الفصل الثالث:

(الحجاج الصرفي في كتاب مجالس العلماء للزجاجي)

المبحث الأول:الحجاج الصرفي في الأوزان وعمل المشتقات والتصغير والنسبة.

المبحث الثاني: الحجاج الصرفي في الجموع والتثنية.

المبحث الثالث: الحجاج الصرفي في الإدغام.

المبحث الأول: الحجاج الصرفي في الأوزان وعمل المشتقات والتصغير والنسبة

تناولت الباحثة في هذا المبحث المجالس الصرفية التي تتحدث عن الأوزان، وعمل المشتقات، وتسمية اسم الفاعل بالفعل الدائم، والتصغير، والنسبة، والجموع، والإدغام وهي على النحو الآتي:

أولاً: الأوزان

1. وزن (ميت)، و(طيف)

حمل المجلس رقم(31)[1]، وطرفا المجلس: الأصمعي مع الكسائي، والراوي: أبو يعلى بن أبي زرعة عن أبي عثمان المازني عن الأصمعي.

بدأ المجلس بسؤال الأصمعي للكسائي ما هو[من] الفعل في قوله تعالى: ﴿طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ﴾[2]، فقال الكسائي: فَيْعَل، ولكنه حذف كما قيل ميت ومَيْت، وهيِّن وهَيْن.

قال أبو عثمان: كان عند الكسائي أنه طيِّف فحذف فقال طَيْف، وهذا اعتلال نحوي ولكن الاشتقاق يرده، وظهر تقييم الأصمعي بقوله : أخطأت، وذكر رأيه بقوله: يقال طاف يَطيف طيفا، إذا أَلمَّ، مثل: باع يبيع بيعاً، واستدلَّ بشاهد شعري نقلي لأبي طَرفة الهذليّ:

ما لدُبيَّةَ منذُ اليوم لم أَرَهُ وسطَ النَّدِيّ فلم يُلمِمْ ولم يَطِفِ.[3]

---

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص55.

[2]– الأعراف: 201.

[3]– روي البيت بقوله: مَا لدُبَيّةَ مُنْذُ اليومِ لم أرَه وسْطَ الشُّروب فَلم يُلْمِمْ وَلم يَطُفِ، انظر جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن الأزدي ،ج2،ص921.

وكان رأيه أنه في هذا القول هو فَعْل مِثْل بَيْع.

واختلف النحويون في وزن ميت فقال البصريون: وزنه (فيعل) وأصله (ميوت) قلبت الواو ياء لسكون الياء قبلها، وأدغمت الياء الأولى في الثانية فقيل: (ميت)، ومثل ذلك (سيد) أصله (سيود) فقلبت الواو ياء وأدغمت الأولى في الثانية، وأما (ميت) فإنما هو تخفيف(ميت) كما قيل (هين) و (هين) و (طيب) و (طيب).[1]

وقال الفراء:[2] أصله (مويت) على (فعيل) ثم أعلت الواو وقلبت وأدغمت، قال: لأنه ليس في كلام العرب (فيعل) بكسر العين إنما فيه فيعل مثل بيطر وبيدر فقال البصريون: (فيعل) بكسر العين بناء اختص به المعتل لأنهم يخصون المعتل بما لا يكون في الصحيح، كما قالوا: (قاض) و (قضاة) و (رام) و (رماة)، وما أشبه ذلك مما لا نظير له في الصحيح.

ويلاحظ أنَّ الحجاج اعتمد على الشاهد الشعري للاستدلال، والقضية الحجاجية بدأت من الشاهد القرآني، وكانت جملة التقييم مباشرة إذ استخدمت كلمة(أخطأت)، كما يلاحظ تدخل أبي عثمان المازني في الحجاج، ولم يظهر موقف للزجاجي فيه.

---

[1]- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي، أبو القاسم،(1406هـ- 1986م)، اشتقاق أسماء الله، تحقيق: د. عبدالحسين مبارك، مؤسسة الرسالة، ط3، ص142.

[2]- المصدر السابق، ص142.

2. وزن (نكتل)

حمل المجلس رقم (137)[1]، وطرفاه: أبو عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت، والراوي: أبو إسحاق الزجاج عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، عن المازني.

بدأ المجلس بسؤال المازني لابن السكيت عن وزن (نكتل) من الفعل ولمَ جزمَه في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ﴾[2]؟ فأجابه ابن السكيت: وزنه نفعل، وجزمَه لأنه جواب الأمر، فقال له المازني: ما ماضيه؟ فخجل ابن السكيت وصمت، ولم يجد ما يقوله لضعفه في النحو، وعند انتهاء المجلس أَنَّبَ ابن السكيت المازني بقوله: ويحكَ ما حفظت الودّ، خجَّلتني بين الجماعة، فأجابه المازني أنه لم يعرف في القرآن أسهل منها وزن (نكتل) نفتعل من اكتال يكتال، وأصله نكتَيِل ، فقلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام، فصار نكتل.

يقول أبو الفرج:[3] نكتل في هذا الموضع هو في أوليته وابتدائيته في ماضيه ومستقبله: كال يكيل على فعل يفعل، مثل: مال يميل وقياسه في أصل تقديره كيل يكيل نظيره في الصحيح ضرب يضرب، إلّا أن الياء في كيل انقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والألف لا تكون إلا ساكنة إلّا أنها في نية حركة، ونقلت كسرة الياء في المضارع إلى الكاف وكانت ساكنة، فكسرت إذ لم يستقم التقاء الساكنين فصار نكتل، وقيل في الجمع: كلنا نكتل، ثم لما زيدت التاء دلالة على الافتعال قيل: اكتال نكتال وأصله اكتيل يكتيل، نحو افتعل يفتعل نظيره من الصحيح اكتتب يكتتب واكترث يكترث واستبق يستبق ثم قلبت الياء من اكتيل

---

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص230.

[2]– يوسف:63.

[3]– ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، (1415هـ– 1995م)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج74، ص154.

ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار اكتال ومضارعه يكتال، وأصله يكتيل، وفي الجمع نكتيل وزنه نفتعل، فلما قيل نكتل فأعرب بالجزم إذ هو جواب الأمر اقتضى الجزم سكون اللام، فالتقى ساكنان اللام والألف المنقلبة من الياء فأسقطت الألف لذلك فبقي نكتل، ووزنه في الأصل نفتعل ثم لما حذفت الألف المنقلبة من الياء وهي عين الفعل صار نكتل ووزنه نفتل، على طريقة التحرير وتمييز الزوائد من الأصول بالعبارة عن الأصليات بالفاء والعين واللام وتسمية الزوائد بأنفسها.

ويلاحظ أنَّ الحجاج اتّخذ جانباً اعتمد فيه بدايةً على الشاهد القرآني كموطن له، ثم بدأ الجانب التعليلي وما يحدث للفعل الأجوف من علل وتغييرات، كما أنّ الود الذي كان بين المازني وابن السكيت جعل المازني يحاول التدخل بعد السؤال والإجابة دون ظهور عبارات التقييم.

3. وزن (أخت)

حمل المجلس رقم (56)[1]، وطرفا المجلس أحمد بن يحيى مع محمد بن يزيد المبرّد، والراوي أبو العباس محمد بن يزيد.

اجتمع محمد بن يزيد مع أحمد بن يحيى في مجلس الأمير محمد بن عبدالله بن طاهر، وبدأ أحمد بن يحيى المجلس حيث سمعه محمد بن يزيد يقول عن سيبويه: أخت في وزن قُفل وأنكر أبو العباس محمد بن يزيد هذا القول، وقال بأنَّ سيبويه يقول: أنّ وزن أُخت فَعَلَة ثم حذفت فصارت على حرفين، ثم أُلحقت بالتاء الزائدة بباب فُعل، وأنَّ الإلحاقَ إنَّما يقع بالزيادة لتبلغ بها وزن الأصول.

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص98.

وأكمل محمد بن يزيد أنه سمع أحمد بن يحيى يقول: ألف ضُحى للتأنيث كألف بشرَى، لأن ضحى مؤنثة.

وسمعه يزعم أنه إذا صغَّر أحمر أو حارث أو نحوهما مما فيه زيادة قال: إن كان اسماً صغرته على لفظه وعلى حرف الزيادة فأقول: حارث اسماً حويرث وحُرَيث، وكذلك أحمر أُحميرُ وحُمَير إذا كان اسماً، وإذا كان شيء من ذلك نعتاً لم يَجُز في تصغيره إلا التمام، ولا نجيزُ فيه وهو نعتٌ تصغيرَ الترخيم.

ويلاحظ أنَّ الحجاج جمع بين ثعلب والمبرد، وهما رجلان كان الخلاف بينهما يحتدُّ بصورة كبيرة في كثير من القضايا، ويضاف إلى ذلك أن المبرد حاول في الحجاج الدفاع عن سيبويه، ثم تطرّق إلى موضوعات أخرى في قضايا صرفية ونحوية، واعتمد المبرد على جملة (وسمعته يقول) وكان الرد على ثعلب منه، ويبدو أنّ عبارات التقييم اتخذت طابع الهدوء، إذ ظهرت بصورة الإنكار(أنكرت ذلك) وتم الاعتماد على التبرير الصرفي في الاستدلال.

4. بناء أوزان من أفعال معتلة

حمل المجلس رقم (57)،[1] وطرفاه أبو بكر محمد بن أحمد الخياط مع أبي إسحاق الزجاج، والراوي أبو بكر محمد بن أحمد الخياط.

بدأ المجلس بسؤال إبراهيم بن السرّي لأبي بكر محمد بن أحمد الخياط :كيف تقول: خمستكم بينكم درهم؟ فأجابه: لا يجوز هذا؛ لأن الخمسة ليس يعود عليها شيء، فسأله عن الصواب، فقال ابن الخياط: بينهم درهم أو بينها درهم.

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص100.

ثم سأله: كيف تبني مثل جردحل من قويت؟ فأجاب أبو بكر: قِيَّوٌّ، فأنكره وقال: لم تقلب الواو ياء؟ فردّ ابن الخياط: لأن الواو هاهنا ساكنة وقبلها كسرة وهي عين الفعل، والواو التي بعدها لام، فيكون قِيْوَوّ، ثم تقلب الواو التي بعد الياء ياء فتقول قيَّوٌّ.

قال إبراهيم بن السرّي: الصواب قِوَّيٌّ لأن الواو المدغمة بمنزلة المتحركة، فسأله ابو بكر: كيف تبني مثل فِعَّلٍ من قَويت؟ قال: قِوّيٌ. فقال أبو بكر: ففِعَّل التي لا تنفصل عينٌ من عين وفِعْلل يكونان واحدا؟

قال أبو بكر: الذي ذهب إليه هو مذهبٌ، والأول عندي أجود منه، فذلك أجبت به.

وسأل ابن السرّي: كيف تبني مثل عِثَوّل من قويت؟فأجاب: قِيْوَوٌّ، فقال ابن السرّي: هذا صوابٌ لأن الواو زائدة، فردَّ أبو بكر: هي ملحقة، والملحق يجري مجرى الأصل.

وقال: وكيف تبني مثل فِعَلّ من غزوت؟ فقلت أبو بكر: غِزَيٌّ، فأنكره وقال: الصواب غِزَوٌّ، كما قال في الحرف المدغم في قِوَيّ، وانتهى المجلس بقوله: فأمسك، أي سكت ولم يقل شيئاً بعد ذلك.

ويلاحظ أن الحجاج تمثل بمجموعة من الأسئلة المتدرجة، وكانت تقدم مع الإجابات العلل، إلا أن الطرفين حاول أن يعلل لما يذهب إليه، وتمثلت عبارات التقييم بين الإنكار والصواب، وفي ذلك إنصاف من الطرف الذي كان يطرح الأسئلة، وكان ختام المجلس بعد طرح الأسئلة بقوله: (فأمسك).

5. منع (أسد) من الصرف

حمل المجلس رقم (77)[1]، والطرفان أبو محمد اليزيدي مع أبي عبدالله، وروي المجلس عن أبي زيدٍ عُمَرُ بن شَبّة النُّميري عن أبي إسحاق إبراهيم بن الحريش عن أبي محمد اليزيدي النحوي.

بدأ المجلس أبو عبيدالله وزير المهدي بقوله لكاتبه: إنَّ أسدَ كان يفعل كذا وكذا، فقاطعه أبو محمد اليزيدي بقوله : إنَّ أسداً كان يفعل كذا وكذا، وعلل ذلك أن الألف ليس زائدة على الفعل وإنّما هي فاءُ الفعل، فلم يقتنع أبو عبدالله وقال: إنَّما أسدٌ أَفعل مثل أحمر لا يُجرى، وظهر تقييم اليزيدي لأبي عبدالله بقوله (وقد غلِطتَ)، وقال إنّ أسد مثل فعل، وكان دليله على قوله من خلال عدد الحروف فكلمة أسد حروفها ثلاثة، وهي تقابل بذلك فعل، أما أفعل مثل أحمر فهي من أربعة حروف، فلو كان أسد أفعل كان أربعة أحرف.

وهنا اتّخذ الحجاج مظهراً بأنه دار بين اليزيدي النحوي مع أبي عبدالله وزير المهدي، الذي منع كلمة أسد من الصرف لأنها على وزن أفعل، فاسترسل معه اليزيدي حتى بيّنَ أن أسد وزنها فعل، وانتهى الحجاج.

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص128.

ثانيًا: عمل المشتقات وتسمية اسم الفاعل بالفعل الدائم

1. عمل المشقات

حمل المجلس رقم (144)[1]، وطرفا المجلس: أبو العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان، والراوي: أبو الحسن بن كيسان.

بدأ المجلس بسؤال أبي العباس: كيف تقول مررت برجل قائمٍ أبوه؟ فأجابه ابن كيسان بخفض قائم ورفع الأب، ثم سأله أبو العباس: بأيّ شيء ترفعه؟ فأجابه : بقائم، فعارض أبو العباس جوابه بقوله: أوليس هو عندكم اسماً، وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائماً؟ فكان رد ابن كيسان: لفظه لفظ الأسماء، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدَّى معناه عمِل عمله، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه.

ثم سأله كيف تقول: مررت برجل أبوه قائم؟ فأجابه: برفعهما جميعاً، ثم قال أبو العباس: هل تجيز أن تقول: مررت برجل قائمٌ أبوه، فترفع به مؤخراً كما رفعت به مقدما؟ وكان جوابه بأنّه غير جائز عند أحد، وعلل ذلك؛ لأنه اسمٌ جرى مجرى الفعل، وإذا تقدم عمل عمل الفعل ولم يكن فيه ضمير، فإذا تأخر كان بمنزلة الفعل المؤخر، فلزمه أن يقع فيه ضميرٌ من الاسم المتقدم يرتفع به كما يكون ذلك في الفعل إذا تأخر؛ فلما كان الفعل لو ظهر هاهنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه أضعف في العمل وأحرى ألا يعمل فيما قبله.

ثم طلب أبو العباس من ابن كيسان أن يجعل الاسم مرفوعا بالابتداء وما بعده خبره على مذهبهم؛ لأن خبر المبتدأ عندهم يكون مخفوضاً ومنصوباً، كما تقول زيد في الدار وزيد أمامك،فأجابه: ذلك غير

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص 244.

جائز؛ لأن خبر المبتدأ إذا كان هوالمبتدأ بعينه لم يكن إلا مرفوعاً، واستدلّ بقوله: زيد منطلق، وعبد الله قائم، وما أشبه ذلك، وكذلك إذا قلنا: مررت برجلٍ أبوه قائم، فالقائم هو الأب في المعنى، فلا يجوز أن يختلف إعرابهما.

وجاء أبو العباس بشاهد شعري نقلي فقال: فقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حجةٌ مثل هذا الذي تنكره قال امرؤ القيس:

فظل لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ فقل في مقيل نحسه متغيب

والتقدير : فقل في مقبل متغيب نحسه، ثم قدم وأخر كما ترى، فأجابه ابن كيسان أنه ليس هو على هذا التقدير، ويكون تقديره فقل في مقيل نحسه، وتم الكلام، كما تقول: مررت بمضروب أبوه كريم، والتقدير مررت برجل مضروب أبوه، ثم تجعل كريماً نعتاً للمتروك الذي في النية، فكأنه قال: فقل في مقيل نحسه، يقال: قال نحسه، أي سكن، والنحس: الدخان أيضا، ثم قال متغيب بعد أن تم الكلام، كأنه قال متغيبٍ عن النحس، فقال: هذا لعمري وجهٌ على هذا التقدير.

قال أبو الحسن: فحدثت أبا العباس المبرد بما جرى فقال: هذا شيءٌ خطر لي فخالفت النحويين؛ لأنهم زعموا أنه أتى به امرؤ القيس ضرورة، ثم رأيته بعد ذلك قد أملاه.

يقول المبرّد:[1] تقول مرَرت بِرَجُل قَائِم أَبوهُ فترفع الْأَب بِفِعْلِهِ وتجري قَائِما على رجل لِأَنَّهُ نكرَة وَصفته بنكرة فَصار كَقَوْلِك مَرَرْت بِرَجُل يقوم أَبوهُ، فَإِن قَالَ قَائِل قد علمنَا أَن الْقيام للْأَب فكيف يجوز أَن يجْرِي على رجل؟ قيل لهُ لِأَن قَوْلك قَائِم أَبوهُ إِنَّما هُو صفة للرجل فِي الْحَقِيقَة، أَلا ترى أَنَّك قد حليت الرجل

[1]– المبرد، المقتضب، ج4، ص155.

بِقِيَام أَبِيه، كما تحليه بِفِعْلِهِ وفصلت بِهذِهِ الصّفة بَينه وَبَين رجل لم يقم أَبوهُ، كَمَا أَنَّك إِذا قلت مَرَرْت بِرَجُل قَائِم فصلت بينه وبَين من لم يقم، ولَو قلت مَرَرْت بِرَجُل قَائِم أَبوهُ تُرِيدُ بقائم التَّأْخِير كَأَنَّك قلت مَرَرْت بِرَجُل أَبوهُ قَائِم، ثمَّ قدمت على هَذِه الْجِهَة كان جيدا، وكنت تَقول على هَذَا الشَّرْط مَرَرْت بِرَجُل قائمان أَبَوَاهُ لِأَنَّك تُرِيدُ أَبَوَاهُ قائمان، وعلى القَوْل الأول وهوَ الأجود مَرَرْت بِرَجُل قَائِم أَبَوَاهُ وقائم آباؤه لِأَنَّه بِمَنْزِلَة الْفعل الْمقدم.

ويلاحظ أنّ الحجاج بدأ بالحديث عن عمل المشتقات الوصفية نحو اسم الفاعل وغيره، وظهرت فيه جمل تقييم الحجاج (غير جائز عند أحد)، ثم إن عملية الاستدلال أخذت وجه الاعتماد على الشاهد الشعري كدليل على قضية تأخر المسند ورفعه للمسند إليه كرأي الكوفيين، وطال الحجاج مصطلح اسم الفاعل عند الكوفيين (الفعل الدائم) ومضارعته للفعل حين يعمل عمله، وعرض ابن كيسان القضية على المبرد الذي قدّم رأيه فيها.

2. اسم الفاعل وتسميته بالفعل الدائم

حمل المجلس رقم(156)[1]، وطرفا المجلس: أبو العباس ثعلب مع أبي العباس المبرد، والراوي: ثعلب.

بدأ المجلس بقول محمد بن يزيد المبرد: كان الفرّاء يناقض، يقول (قائم) فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه، فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً.

[1]–الزجاجي، مجالس العلماء، ص265.

فردَّ عليه ثعلب بقوله: الفرّاء يقول(قائم) فعل دائم لفظه لفظ الأسماء، وذلك لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب واستدلَّ بقوله: قائم قياماً، وضاربٌ زيداً، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً، ووجه ثعلب سؤاله للمبرّد: لمَ نصبتَ به وهو عندك اسم؟

فأجابه المبرّد: لمضارعته يَفعَلُ، فعارضه ثعلب بشاهدٍ نقلي بقول العرب: جاءَني آكلٌ طعامَك، ولقيت آخذاً حقَّك، فقد نصبوا بآكل وآخذ، ويفعل لا يضارعهما إذ كان لا يقع موقع الفاعل والمفعول، بينما كان جواب المبرّد: بأن مضارعته قد حصلت له في أصل بنيته.

وأخذ ثعلب يتدرّج في الاستدلال بقوله: فألزمته تقدُّم الصلة وفاعل غير متصرِّف وطلب منه أن يجيز: طعامك جاءَني آكل، وحقَّك لقيت آخذاً، فأجاز المبرّد المسألتين، وأطلق ثعلب لفظة التقييم بقوله: لم يُجزْ هذا أحدٌ، وفسَّر ذلك بأنَّ الصلة لا تتقدم إلّاَ عند تصرّف الموصول، ومستحيل في البنية، فمن قال طعامك جاءَني آكل، وحقَّك لقيت آخذاً ، أحالَ ، وكان تعليله بقوله: لأنَّ آكلاً، وآخذاً لمَّا مُنعا من التصرف مُنعت صلتُهما التقدُّم، وجريا مجرى: بالله تعجبني ثقتُك، وعن طاعة الله يسوءُني إعراضُك، فقال إنَّ كلَّ واحدة من المسألتين خطأ؛ لأن الثِّقة والإعراض لا يحل محلَّهما مستقبل يكون فاعل الفعل، فإذا كانا جامدين ممنوعين من التصرُّف لزمت صلتُهما التأخير، وهنا كانت جملة الغلبة لثعلب حيث استدلّ برأي النحاة بقوله: ولهذه العلَّة أحالَ النحويون: طعامك جاءَني الآكلُ، وحقَّك لقيت الآخذَ، لأنَّ حكم الطعام والحقِّ التأخُّرُ بعد ناصبهما، ولا وجه لتقدِّمهما عليه؛ إذ كان غير متصرِّف.

فقد أسمى الكوفيون (اسم الفاعل) فعلاً؛ لأنه يعمل عمل فعله، وهذا معروف متفق عليه، وهو عند جمهور النحاة شبه الفعل، وأسمى الكوفيون اسم الفاعل فعلاً دائماً، لاشتمال دلالته على الحال والاستقبال

حيناً، والماضي، أراد الكوفيون باسم الفاعل هذا، وقد أسموه (الفعل الدائم) أو المستمر، اسم الفاعل المعدّ للعمل، وقد اشترط جمهور النحاة لاسم الفاعل المجرد من (أل) ليعمل فينصب مفعولاً به، أن يدل دلالة المضارع على الحال أو الاستقبال، دون الماضي ويسبق بنفي أو استفهام، أو يكون خبراً أو صلة أو وصفاً فتستحكم المشابهة بينه وبين الفعل، فإذا دل على الماضي ألغي عمله، قال أبو البقاء الكفوي في (الكليات): اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظراً إلى اشتماله على الحال أو الاستقبال، وإلغاؤه نظراً إلى اشتماله على الماضي .[1]

ويلاحظ أن الحجاج بدأ بالاستفهام، ثم أخذ بإطلاق جمل تقييم الحجاج والاعتماد على الشاهد من كلام العرب النثري، ونجد النهاية بتقديم أسلوب التعليل الذي عُدَّ انتصاراً.

ثالثًا: التصغير

1. تصغير أحوى

حمل المجلس رقم (41)[2]، وطرفا المجلس أبو عثمان مع الأخفش، أما الراوي، فهو أبو يعلى عن أبي عثمان المازني .

بدأ المجلس المازني بقوله للأخفش: لِمَ لم تصرف أَحْوَى إذا صغّرته، وقد ذهب منه بناء أَفعل، تقول (أُحَيٌّ) فالمحذوف منه في التصغير موضع اللام ، فسأله أبو يعلى: لِم حُذفَ؟ فأجابه المازني: حذف

[1]– الزعبلاوي ، صلاح الدين،(د.ت)، دراسات في النحو، (د.ط)، ص246.

[2]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص70.

بسبب اجتماع الياءات، الياء التي في موضع العين، وياء التصغير، والياء التي في موضع لام الفعل، وقال الأخفش لأني أنوي ما حذفتُ.

ثم سأل المازني عن تصغير(سماءً) فقال: إذا صغَّرت سماءً قلت (سُمَيَّة)، فتجيء بهاء وأنت تنوي ما حذفت، وذلك أنه لا يصغَّر اسم مؤنث على أربعة أحرف فتلحقه الهاء، وكل اسم مؤنث على ثلاثة إذا صغّر لحقته الهاء، فأجابه الأخفش: لأنّ التصغير على حدَته ، فقال المازني: وهذا بناءٌ على حدته، وأحمر أيضاً لا يصرف إذا صغر؛ لأنه يشبه الفعل المصغر؟ نحو ما أميلح زيداً! فسأله الأخفش : كيف تبني من حَيِيَ زيد يحيا: ما أحيا زيداً!، فأجابه أنه يقول كذلك ، ثم سأله عن كيف يصغره؟ فأجابه المازني: ما أحي زيداً فقال: ذاك مثل ذا،حذفت من الفعل موضع اللام أيضاً من أجل الياءات، وأشبه أحوى مصغرا ما أحيا زيداً مصغراً، فلم يصرف، مثل أحمر مصغرا يشبه أملح مصغراً.

وقال الأخفش: أحمر إذا سميت به رجلا صرفته في النكرة ، فسأله المازني عن السبب؟ فأجابه: لأني إنما منعته الصرف في المعرفة والنكرة لبنائه ولأنه صفة، فلما زالت عنه الصفة صرفته في النكرة، ولم أصرفه في المعرفة لبنائه.

فقال المازني: أنه على ذلك ينبغي ألا تصرف أربعاً في قولك مررت بنسوةٍ أربعٍ، لأنه اسم جعل صفة فدخل في باب الصفة، فإنه كنت إنما صرفت ذاك لدخوله في باب الأسماء فامنع هذا الصرف لدخوله في باب الصفات.

قال الأخفش : والقياس عندي ألا يصرف أحمر البتة، سمى به أو لم يسم؛ لأنه في الأصل صفة، وينصرف أربع وإن وصف به، لأنه في الأصل اسم، ثم قال: فيلزمك أن تقول: لا أصرف يضرب اسم رجل في النكرة لأنه في الأصل فعل، فإذا لم يلتزم ذلك فكذا أصرف أحمر اسم رجل.

أما المازني، فكان رأيه: إذا قلت هذا يضرب ويضرب آخر، فبقولي آخر قد أخرجته من باب الأفعال إلى الأسماء، لأنه لا معنى للفعل أن يكون معرفة، وإذا قلت أحمر وأحمرٌ آخر، فبقولي آخر لم أخرجه من باب الأسماء إلى غيرها.

يقول ابن السرّاج في تصغير(أحوى)، قالوا:[1] أُحَيٌّ فحذفوا استثقالًا للجمع بين هذه الياءات الثلاث التي آخرها لام قبلَها كسرة، وتقول في فَعُلانٍ من حَيِيتُ: حَيُوانٌ فتقلبُ الياء التي هي لامٌ واوًا لانضمامِ ما قبلها ومَن أسكن قال: حَيْوَان كما يقولُ إذا أسكن.

قال أبو العباس المبرد:[2] ذكر سيبويه في تصغير أحوى مذاهب قد بينت مراد أصحابها فيها، وما يوجبه القياس، أما مذهب عيسى بن عمر، فهو عنده وعندنا خطأ؛ لأنه كان يقول في تصغير أحوى " أحيّ " فيصرفه، والزيادة في أوله، ويحتج بأنه نقص عن الوزن فألزمه سيبويه أن يصرف رجلا يسمى يضع أو يزن لأنه قد نقص عن "يفعل" والزيادة في أوله وهذا لا يصرفه أحد؛ لأن الزيادة التي بها ضارع الأفعال في أوله وهي الياء، وكذلك أحوى إذا صغرّ قيل أحيّ، فصرفه غير جائز لأن الهمزة في أوّله، وإنما المانع له من الصرف عندنا الوزن مع الزيادة ألا ترى أنك تصرفه رجلا سميته خبزاً أو بسراً لأن الزيادة مع الوزن قد

---

[1]– ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي، (1417هـ–1996م)، الأصول في النحو، تحقيق: د.عبدالحسن الفتلى، ط3، ج3، ص360.

[2]– الزجاجي، أخبار أبي القاسم الزجاجي، ص62.

زالا، وإن كنت تريد به معنى أفعل، ومذهب أبي عمرو بن العلاء كان سيبويه لا يقّره وأنا أتابعه على ذلك؛ لأنه كان يقول في تصغير (أحي) ويشدّد الياء ويخفض وقد ألزمه سيبويه على قياسه أن يقول في تصغير عطاء عطيّ بالخفض، وهذا لا يقوله أحد، وهو لازم على قياسه، وإنما فعل أبو عمرو هذا؛ لأنه يجتمع ثلاث ياءات، فيذهب التنوين آخرها بعد أن يدغم ياء التصغير في الواو، فيقول: هو عندي من باب جوار وقواص، وليس بأبعد منه عند، فيقال له: " باب جوار وقواص " لما ودعانا إليه أن الحركة ممتنعة فيه، فجعلنا التنوين عوضاً كما جعلناه في يومئذ إنما نونت لما حذف ما يوضحها فجعلت التنوين عوضا منه، ومع ذلك، فقد نقص جوار وغواش عن فواعل وليست فيه زيادة المضارعة ألا ترى أنك لا تنون جوارى في حال النصب لتمامها وإن احتججت بأنه قد اجتمع ثلاث ياءات، فاحذف وامنع الصرف كما تفعل ذلك في يضع ويعد إذا سميت بواحد منهما على ما ألزمك سيبويه وهو لازم لك على قياسك، وأما يونس بن حبيب فإنه كان يقول في تصغير أحوى أحيو، فيظهر الواو، ولا يدغم؛ لأن الواو متحركة تصح في الجمع في قولك أحاو وهذا على لغة من قال في أسود أسيود إلى هذا كان مذهب سيبويه فقال: هو القياس لأنه صغر على الأصل وأذهب لام الفعل لالتقاء الساكنين كما تذهب في قاض ورام وفي أعيم تصغير أعمى، ويحتج بمثل ما احتج به أبو عمرو وبإلحاقه بباب جوار وقواض وغواش؛ لأنها ياء قبلها كسرة وواو.

قال أبو العباس:[1] وهذا أقرب إلى الصواب وأمس به ولكن الذي أختاره أنا ولا أجيز غيره أن أقول في تصغير أحوى أحيّ يا فتى، وأحذف الياء الأخيرة وهي اللام، ولا أنوّن؛ لأن الزيادة في أوّله كزيادة يجد ويضع، ولأني قد رأيتهم إذا اجتمعت الياءات حذفوا تخفيفا في مثل قصي وغني إذا نسبوا إليهما وإلى ما

[1]– المصدر السابق، ص62–63.

كان مثلهما، ووجدتهم أيضا يحذفون اللامات ويعربون العينات في مثل يد ودم وما أشبههما فأحذف أنا وأعرب ولا أنوّن.

أما في تصغير سماء قالوا:[1] سمية والهاء تلحق ذوات الثلاثة (وسماء) على أربعة أحرف، فكان حقها أن لا تلحق الهاء، كما لا تلحق في تصغير (عقرب) وعناق إذا قلت: (عقيرب) و(عنيق)، ولكنه يعرض في التصغير ثلاث ياءات، فيلزم سقوط واحدة منها، فتصير كتصغير الثلاثي من المؤنث، فتلحقها هاء التأنيث.

وكان الأصل في تصغير سماء أن تقول: سميّي بثلاث ياءات، كما تقول: عنييق، ثم تسقط واحدة منها، فتصير سميّ كتصغير الثلاثي من المؤنث، فتلحقها الهاء، كما تقول في رجل: رجيلة وفي يد: يدية.

ويلاحظ أنّ الحجاج اتخذ صورة تعليلية قياسية، إذ كثر التعليل بالمماثلة، واستخدم مصطلح القياس عند المتناظرين، والاعتماد على الأصل في الصرف وعدم الصرف، كما أنّ الحجاج أخذ صبغة التدرج في الاستفهام، وعملية التقييم أخذت صورة متأدبة كما في قوله: (ينبغي لك ألا تصرف).

2. تصغير ما زاد على أربعة ومنه تصغير(المهوأنَّ)

حمل المجلس رقم(135)[2]، شارك في المجلس أبو إسحاق الزجاج مع جماعة في مجلس أبي إسحاق.

بدأ أبو إسحاق مجلسه بسؤاله عن تصغير المُهوأَنَّ من قول رؤبة:

---

[1]– السيرافي،ابو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، ط1، ج3، ص474.

[2]– الزجاجي، مجالس العلماء،ص226.

قد طَرقتْ أسمَا بليلٍ هاجعا تطوى إلينا مهوأنًّا واسعَا

فأرَّقت بالحُلم وَلعاً والعَا

قال: المهوأن: الواسع من الأرض البعيد. والولع: الكذب. ومنه قول الآخر:

(وهنّ من الإخلاف والوَلعانِ)

قال ابن منظور في معنى المُهْوَأَنُّ:[1] المكانُ الْبَعِيدُ، ومُهْوَأَنٌّ: لِلصَّحْرَاءِ الْوَاسِعَةِ، وَوَزْنُهُ مُفْوَعَلٌّ، يقَال: مُهْوَئِنّ ومُهْوَأَنّ.

فعرض عليه من حضر المجلس رأيه في تصغير المهوأنّ، فلم يقتنع الزجاج بما جاءوا به، وقال: الوجه أن يقال (مُهيِّن)، وقياس ذلك أن الاسم على ستة أحرف، وكل اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعه حرف مدٍّ ولين فقياسه أن يرد إلى أربعة أحرف في التصغير، واستدلَّ بشاهد نقلي بقوله: كما قالوا في سفرجل: سُفيرج، وفي فرزدق: فريزد، وكذلك ما أشبهه، فوقعت ياء التصغير في مهوأن ثالثة ساكنة وبعدها واو، فوجب قلب الواو ياء وإدغام الأولى فيها، فصارت بعد الهاء ياء شديدة وبعدها ثلاثة أحرف: همزة ونونان، فلو حذفت النون بطل معنى الاسم واختل، فحذفت الهمزة وإحدى النونين فقلت: مهينٌ كما ترى، وإن شئت: مهيون فأظهرت الواو لأنها متحركة في الاسم قبل التصغير. وتقول في جمعه مهاون.

وأضاف الزجاج أن القياس عنده أن يقال هوين، كما قيل في تصغير مقشعرٌ: قشيعر، وفي مطمئنٍ: طميئن.

[1] - ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص430.

يقول المبرّد:[1] إن كان الاسم على خَمْسَة أَحرف أَصليّة أَو فيها زائدَة، فإنَّ التصغير على ما كان في الأَربعة، تقول في تَصْغِير سَفَرْجَل: سُفَيْرِج وتحذف اللَّام الأَخيرة، وإن كانت من الأَصل؛ لأَن التصغير تناهى دونهَا وتقول في تَصْغِير قَلَنْسُوة: قُلَيْسِية إن حذفت النُّون، وقُلَيْنِسة إن حذفت الْواو؛ لأَنَّ الزيادتين إذا استوتا كنت فِي حذف إحداهما بِالْخيَارِ أيّما شِئْت، فإن كَانَت إحداهما للإلحاق أَو لعلامة أَقررتها وحذفت الأُخرى إلا أَنَّه يجوز لك الْعِوَض في الجمع والتصغير من كلّ ما حذفت، وَذَلِكَ أَنَّك إذا صغَّرت اسماً على خَمْسَة ورابعة أَحد الحروف الثلَاثة المصوّتة (وهِي الياءُ والواو والأَلف) فإن جمعه وتصغيره غير محذوف فيهما شيءٌ وذلك قولك فِي مثل دينَار دَنَانِير إذا جمعت ودُنَينِير إذا صغَّرت، وَفِي قنديل قناديل وقُنَيْدِيل وفي سُرحوب سراحيب وسُرَيْحيب وفي بِرْذون بَراذين وبُرَيْذِين تُقرّ الياءَ ياء، وتقلب الْواو والأَلف إلى الياء؛ لأَنَّ كلَّ وَاحِدَة مِنْهُمَا تقع ساكِنة بعد كسرة والعوض أَن تَقول في تَصْغِير سفرجل: سُفَيْرِيج إن شِئْت وَفِي الْجمع سفاريج فتجعل هذه الياء عوَضا ممّا حذفت ودليلاً على أَنَّك حذفت من الِاسْم شيْئا فهَذا غير مُمْتَنع. فعلى هَذَا تَقول في قلنسوة فِيمَن حذف النُّون: قُلَيْسِيَّة وقَلاسِيّ، ومن حذف الواو قال: قُلَيْنِيسة وقَلانيس، فأمّا قَولنَا فِيما كان على أَربعة أَحرف إنَّ تصغيره من بَاب جمعه، فإنَّما تأْويل ذلك أَنَّك إذا جمعت زِدت حرف اللين ثالثاً، وكسرت ما بعده، فإن عوّضت فِي التصغير عوّضت فِي الجمع، وإن تركته محذوفا في أَحدهما فَكَذَلِك هو في الْأُخَر؛ لأنك إذا صغرت ألحقت حرف اللين ثالثا وكسرت ما بعده والفصل بين التصغير وَالْجمع أَن أول التصغير مضموم وأول الْجمع مَفْتُوح، وحرف لين الْجمع أَلف، وحرف لين التصغير ياءٌ.

ويلاحظ أنّ الحجاج أخذ صورة لم يظهر فيها الطرف الآخر، بل قيل مع جماعة دون تحديدهما، ولم يظهر فيه الرأي الآخر، بل اكتفى برأي أبي إسحاق الزجاج، واعتمد على شاهد شعري، وكانت جمل

[1]–المبرّد، المقتضب، ج1، ص119–120.

التقييم: خضنا في تصغيره فلم يرض ما جئنا به، ثم اعتمد على رأي الزجاج من خلال الاعتماد على القياس في تصغير ما جاوز الأربعة أحرف، وبعدها ساق الزجاج رأيه وتعليله.

3. كيف تقول: لقضو الرجل.

حمل المجلس رقم (24)[1]، وطرفاه أبو عثمان المازني مع سعيد بن مسعدة الأخفش، والراوي أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد عن المازني.

بدأ أبو عثمان المازني المجلس بسؤاله للأخفش: كيف تقول: لقضُوَ الرجل؟ فأجابه أنه يقولها كذا أي (لقضُوَ الرجل)، لأني قلبت الياء واوا لضمة الضاد، ثم سأله كيف تسكنها في قول من قال: عُلمَ الأمر؟ قال الأخفش: أقول لقُضْوَ الرجلُ فأسكن، فقال له المازني: فلم لا ترد الواو إلى الأصل إذا كانت الضمة في الضاد قد ذهبت؟ فقال: إني إنما أسكنها من فعل، فأنا أنوي الضمة فيها، ثم قال له المازني: وكيف تصغر سماء؟ قال: سُميّة ، قال المازني : أليس هي محذوفة من سُمييِّة؛ قال: بلى، ثم سأله المازني بقوله: فلم لا تحذف الهاء لأنك تنوي الياء التي حذفتها؟ قال: ليس هذا مثل لقضو الرجل، ثم سأله الفصل ولكنّ الأخفش لم يكن عنده شيء آخر ليقوله، فسأل المازني أبا عمر الجرمي فشغبّ عليه.

قال أبو عثمان: وأنا أقول: إن هذا لا يلزم، لأن التصغير عندي يستأنف على حد آخر.

قال أبو العباس: ولم يصنع أبو عثمان شيئا، قال: ونحن نقول: لقضوُ الرجل ولقضوَ الرجل، فنسكن ونحرك، ولم نقل قط في مثل سماء سميية، نحو تصغير عطاء، لأنا نقول عطييٌ، فلما لم نقله

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص46.

صار بمنزلة ما ليس في الكلام، فكأنا حقرنا شيئا على ثلاثة أحرف ليس فيها هاء التأنيث، فجئنا في تحقيره بهاء التأنيث، كما نقول في هند هنيدة، وفي دلو: دلية.

لَقَضُوَ الرَّجُلُ أصله (لقَضُيَ)، فقُلبت الياء واوًا لانضمام ما قبلها؛ لأنَّ الياء وقبلها الضَّمَّة بمنزلة الياء والواو. فكما أنَّ اجتماع الياء والواو ثقيل فكذلك الياء إذا كان قبلها ضمَّة، لا سيَّما والياء في محل التغيير. وهو الطَّرف،فلم يكن بدٌّ من قلب الياء حرفًا من جنس الضَّمَّة وهو الواو، أو قلب الضَّمَّة كسرة لتصحَّ الياء، فلم يمكن قلبُ الضَّمَّةِ كسرة كراهيةَ أن يلتبس (فَعُلَ) بـ(فَعِلَ)، فقُلبت الياء واوًا.[1]

فإن خَفَّفت العين فقلت:[2] (لقَضْوَ الرَّجلُ) أَبقيتَ الواو على أصلها؛ لأنَّ التسكين عارض، وأيضًا، فإنَّ الفعل إذا لزم فيه الإعلال في بعض المواضع حُملت سائرالمواضع على ذلك، وإن لم يكن فيها موجب، نحو: أَغزَيتُ، قُلبت فيه الواو ياء حملًا على: يُغْزِي، وإن لم يكن في (أغزَيتُ) ما في (يُغزِي) من انكسار ما قبل الواو المتطرِّفة. فكذلك قُلبت الياء في (لَقَضْوَ) واوًا حملًا على (لَقَضُوَ)، وإن لم يكن في لغة المخفِّف ما قبل الياء مضمومًا.

ويلاحظ أن الحجاج تدرج من خلال الاستفهام بين المتناظرين، وأخذ الاستدلال يتمثل بالتعليل والتمثيل لما يحدث للكلمة من تغييرات بسبب الإعلال، وظهرت جمل التقييم بقوله: سألته الفصل، فلم يكن عنده شيء، ثم لجأ إلى سؤال الجرمي فشغب عليه، وظهر رأي المازني الذي لم يقدم شيئاً شافياً، فكان التدخل من الراوي وهو المبرد الذي قدم رأيه وعلل له.

---

[1] – ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي، أبو الحسن ،(1996م)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط1، ص333

[2] – المصدر السابق، ص335.

رابعًا: النسبة

1. النسبة إلى البحرين والحِصنين والجنان

حمل المجلس رقم (133)[1]، وطرفاه الكسائي مع أبي محمد اليزيدي في مجلس المهدي ، والراوي أبو عبدالله اليزيدي عن الفضل بن محمد عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي.

بدأ المجلس باستدعاء المهدي للكسائي وأبي محمد اليزيدي لمجسه، وعند حضورهم المجلس وجه المهدي سؤاله لليزيدي بقوله: كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا بحرانيّ، أو إلى الحصنين فقالوا حصنيّ؟ فأجابه اليزيدي: أيها الأمير، لو قالوا في النسب إلى البحرين بحري لالتبس فلم يُدر: النسبة إلى البحرين وقعت أم إلى البحر، فزادوا ألفاً ونوناً للفرق بينهما، كما قالوا في النسب إلى الروح روحانيّ، ولم يكن للحِصنين شيء يلتبس به فقالوا حصنيّ على القياس.

أما الكسائي، فكان رأيه بقوله: كرهوا أن يقولوا حصناني، فيجمعوا بين نونين، ولم يكن في البحرين إلا نون واحدة فقالوا بحراني لذلك، فسأل اليزيدي الكسائي: فكيف تنسب إلى رجل من بني جنَّان؟ إن لزمت قياسك قلت: جنيّ فجمعت بينه وبين المنسوب إلى الجن، وإن قلت جنَّانيٌّ رجعت عن قياسك وجمعت بين ثلاث نونات.

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص220.

ويقول أبو سعيد السيرافي:[1] وأما النسبة إلى البحرين بحراني، فالقياس أن تحذف علامة التثنية في النسبة، كما تحذف هاء التأنيث غير أنهم كرهوا اللبس، ففرقوا بين النسبة إلى البحر وإلى البحرين، وبنوا البحرين لما سموا به على مثل سعدان وسكران ونسبوا إليه على ذلك.

ويلاحظ أن الحجاج تناقل بين الكسائي واليزيدي، وكان طرح الاستفهام من المهدي، فأجاب اليزيدي وعلل، ثم تدخل الكسائي للإجابة وعلل، وبعدها تدخل اليزيدي الذي استدرك بطرح سؤال على الكسائي ليعلل خطأ ما ذهب إليه بمثال تجتمع فيه المتشابهات ويقع فيه الالتباس، ولم تظهر فيه جملة التقييم مباشرة؛ لأن المجلس انتقل إلى قضية أخرى.

2. حذف الواو في المنسوب إلى عدّة وردِّها في المنسوب إلى شيَّة

حمل المجلس رقم (66)[2]، وطرفاه أبو العباس مع أبي عثمان المازني، انقسم الحديث في هذا المجلس لموضوعات نحوية وصرفية، وهنا تمَّ تناول الجانب الصرفي.

سأل أبو العباس المازني عن سبب قول سيبويه : في النسب إلى عِدة عدىٌّ فلم يردُد الواو، وزَعَم لبعدها عن ياء النسب، ورد في النسبة إلى شية؟ فأجابه المازني: من قِبَل أنه لو لم يردد في شية، وحذف الهاء لبقيت على حرفين، أحدهما حرف لين، وهذا لا يكون في الأسماء.

[1] – أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص95.

[2]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص113.

يُقال على مذهب سيبويه:[1] في (شِيَةٍ) و (دِيَةٍ): وِشَوِيٌّ ، وِدَوِيٌّ، وِدَوِيٌّ فتحت الدَّال مع كونها في الأصل مكسورة، لأنَّ الحكم هنا مُرَتَّب على أصلين: ردُّ الفاء مع فتح العين، فتقول: وِشَوِيٌّ ، وِدَوِيٌّ، لأنَّه لا يُرَدُّ العين إلى أصلها من السكون، بل يُفْتَح العين مطلقاً، هذا عند سيبويه سواءٌ أكان أصلها الفتح أم السكون، ويُعَامل اللام معاملة المقصور أي: بقلبها ألفاً لِتَحَرُّكِها وانفتاح ما قبلها، ثُمَّ واواً كالمقصور، فنقول فيما كان على مثال: شِيَةٍ، وهو محذوف الفاء ولامه مُعتلَّة وجب فيه أمران، والأخفش يردُّ العين إلى أصلها إن كان أصلها السكون كما سبق، فتقول على مذهبه: وِشْيٌ ووِدْيٌ، فإن كان المحذوف صحيح اللام لم يُجْبَر، فتقول في النَّسب إلى (عِدَة): عِدِيٌّ، وإلى (صِفَة): صِفِيٌّ، بقيت على أصلها ، ويقول الحازمي: إذا نُسِب إلى اسمٍ محذوف الفاء فلا يَخلُ: إمَّا أن يكون صحيح اللام أو مُعْتَلَّها، فإن كان صحيحها لم يُرَدَّ إليه المحذوف، فتقول في (عِدَةٍ) و (صِفَةٍ): عِدِيٌّ وَصِفِيٌّ، وإن كان مُعْتَلَّها وجب الرَّد، ويجب أيضاً عند سيبويه فتح عينه، فتقول في (شِيَة): وِشَوِي، (دية): وِدَوي" بكسر الفاء.

وهنا ظهر الحجاج بصورة السؤال في قضية النسب إلى الكلمات لكن المبرد يريد أن يفجر المازني، إذ تعددت القضايا في هذا المجلس، وفي هذه القضية اكتفى المبرد بقول زعم ولم يعقب كما في القضايا الأخرى في نفس المجلس، وكأنه سلم بتعليل المازني.

[1]– الحازمي، أبو عبدالله أحمد بن عمر بن مساعد، (د.ت)، شرح ألفية ابن مالك، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ للحازمي، ج129، ص16.

المبحث الثاني: الحجاج الصرفي في الجموع والتثنية

تناولت الباحثة في هذا المبحث المجالس التي تناولت الحجاج الصرفي في الجموع، والتثنية وما يتعلق بها وهي:

أولاً: الجموع

1. جمع لفظة (الجواب)

حمل المجلس رقم (81)[1]، وطرفاه سيبويه مع محمد بن عبد الله الأنصاري، والراوي أبو علي بن عَسَل بن ذَكوان العسكريّ عن أبي عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني عن محمد بن عبدالله الأنصاري قاضي البصرة.

بدأ المجلس بسؤال محمد بن عبدالله الأنصاري لسيبويه عن جمع الجواب، فأجابه سيبويه أنّ الجواب لا يجمع.

وعلل أبو عثمان سبب عدم جمع الجواب بقوله: الجواب مصدر، والمصادر لا تجمع، ألا ترى أن جواب على مثال فسادٍ وصلاح، فكما لا يجمع الفساد والصلاح فكذلك لا يجمع الجواب مثله، وقد جمعت من المصادر أحرف قليلة، وليس يطرد عليه الباب، إلا أنه قد قيل: أمراضٌ وأشعار، وعقول، وألباب، وأوجاع، وآلام، فلا يحملنَّك هذا على أن تقيس فتجمع المصادر، فتقول: ضربته ضرباً كثيراً، ولا تقول ضروباً كثيرة، ولو قلت ذلك لصارت أصنافاً من الضرب.

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص133.

ثم قال: وقولهم كتاب الجوابات خطأٌ، وهو مولد، وكذلك أجوبة كتبي، وإنما يقال كتبت إليك فلم تجبني جواب كتابي.

فالمصدر جنس لفعله، كما ذكر ابن جني، ذلك أنه يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله على وجه العموم والإبهام. وما دام الأمر كذلك فالمصدر لا يثنى ولا يجمع لا لأنه يتناول الجنس وحسب، والجنس يدل على القليل والكثير، بل لأنه يدل على الحدث المتعلق بفاعله من حيث هو حدث أيضاً. قال أبو البقاء في الكليات: "وعدم تثنيته وجمعه- أي المصدر- لا لكونه اسم جنس، بل لكونه دالاً على الماهية من حيث هي هي، وإلا كان الأصل في اسم الجنس لا يثنى ولا يجمع، ولم يقل به أحد".[1]

ويلاحظ أن الحجاج في هذا المجلس بدأ بالاستفهام، ثم كانت الإجابة من سيبويه بأن كلمة الجواب لا يجمع ولم يذكر رأي سيبويه وتعليله، بل ظهر تعليل المازني بأن الجواب مصدر والمصادر لا تجمع، وعلل ذلك، وأعطى مثالاً لذلك، وكان التعليل من خلال التمثيل.

2. جمع (شرىً)

حمل المجلس رقم (78)[2]، وطرفاه أبو محمد مع أبي عُبيدالله والكسائي، والراوي أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي.

بدأ المجلس أبو عبيد الله بسؤاله لأبي محمد اليزيدي بقوله: ما تقول يا أبا محمدٍ في الشِّراء، مقصور أو ممدود؟ فأجابه: ممدود، ثم سأل الكسائي فأجابه: مقصور، وظهر تقييم أبي محمد للكسائي بقوله: أخطأ الكسائي، فسأله أبو عبيد الله: وكيف ذاك؟ فأجابه: كيف تجمع شرىً؟ قال: أشرِية، فأجابه أبو

[1] – الزعبلاوي، صلاح الدين، دراسات في النحو، موقع اتحاد كتاب العرب ، ص192.
[2]- الزجاجي، مجالس العلماء، ص129.

محمد أنّ هذا دليل على أن شراء ممدود؛ لأن كل ممدودٍ جماعُه بالهاء، أي يجمع كقولك: كساء وأكسية، وبناء وأبنية، وسَماء وأسمِية، وفَناء وأفنية، فقال الكسائي: ما سمعت أعرابياً إلا وهو يقصره، فقال أبو محمد: بَرَحَ الخفاء، وطلب استدعاء الأعراب، فدعا منهم بعدةٍ، فدخلوا عليه، قال أبو محمد: فكلمت الأعراب الفصحاء وناشدتهم الشعر حتى عرفنا مذاهبهم في العلم، ثم قال للكسائي: ترضى أن يكونوا بيننا وبينك؟ قال: نعم، فسأل أبو محمد أفصح الأعراب: كيف تقول في الكلام: اكتب هذا في شِراكَ، فأجابه: سبحان الله، اكتب هذا في شرائك، فمدَّ، فخجل الكسائي، وانتهى المجلس هنا بفوز أبي محمد على الكسائي.

ويلاحظ أن الحجاج في هذا المجلس اعتمد على التعليل بالتمثيل من خلال جمع الاسم الممدود، وتمّ استدعاء فصحاء الأعراب للحكم بهذه القضية، وكان الانتصار لأبي محمد ضد الكسائي، إذ جاءت جمل التقييم (أخطأ الكسائي)، وجملة التعجب (سبحان الله) ، وكانت النتيجة(فخجل الكسائي).

3. جمع(الريح)

حمل المجلس رقم(94)،[1] وطرفاه أبو حاتم مع عمارة بن عقيل، والراوي أبو حاتم عن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري.

بدأ المجلس أبو حاتم بقوله حدثني أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري قال: العَوَّا مقصور مؤنث: اسم كوكب، لا يمدُّ، فأنشده عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير شعراً له فمدَّ العَوّا، فلم يقتنع أبو حاتم بذلك، ولم يقبل شعره ولم يثق بعلمه، وعلل عدم اقتناعه بعلمه بقوله أنه أنشده شعراً فيه الأرياح، إنما هي

[1] – الزجاجي، مجالس العلماء، ص148.

الأرواح، فقال عماره بن عقيل: أما ترى أن في المصحف قوله تعالى: ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾[1] فأخذ طريق القياس فأخطأ، فردَّ عليه أبو حاتم: الشعراء كلهم يقولون الأرواح، وجدُّك منهم، وأنشده بقوله: إذا هبَّ أرواحُ الشِّتاء الزعازعُ.[2]

وقلت له في الرياح: إنما قلبت الواو ياء للكسرة التي قبلها في الراء، والأصل الرواح، فلم يفهم وقال: إنما الأرواح جمع الروح، أنشده بدلائل نقلية من الشعر بقول الراعي:

ولم يُسكنوها الجرَّ حتى أظلَّها سحابٌ من العَوَّا تثوب غيومُها.[3]

ولم يقل: ((من العَوّاءِ ثابتْ)) وقول الحطيئة:

ولو بلغَت عَوّا السماكِ قبيلةٌ لزادت عليها نَهشلٌ وتعذَلتِ.[4]

وقول الفرزدق:

منایاهُمُ حتى أعانَ عليهمُ من الدَّلو أو عَوَّا السِّماكش سِجالُه.[5]

---

[1]– البقرة: 164.

[2]– البيت لجرير، انظر: توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز، ص554

[3]– انظر: معجم البلدان لشهاب الدين الحموي، ج2، ص124.

[4]– انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي، ج1، 584.

[5]– ويروى البيت: (هَنَأْناهُمُ حَتَّى أعَان عليهُم ... من الدَّلْوِ أَو عَوَّا السِّمَاكِ سِجَالُهَا)، انظر: المخصص لابن سيده، ج5، ص135.

وقول الراجز:

سقى الإلهُ دارها فروَّى نجمُ الثُّريا بَعد نجم العَوَّا.[1]

ويلاحظ أن الحجاج في هذا المجلس اعتمد على الحجج النقلية من القرآن الكريم، والشعر العربي، كما أنه اعتمد على قياس المثل وما يحدث من إعلال، وكانت جمل التقييم، عدم قبول الرأي وردّه، والتعبير بأن الخصم ليس ممن يعتمد عليه في اللغة.

4. جمع هَبَى وهبَيَّة

حمل المجلس رقم (141)،[2] وطرفاه أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي مع رجل غريب.

في هذا المجلس مجموعة من المسائل طرحها الرجل الغريب على أبي إسحاق بن إبراهيم السرّي، وبدأ بسؤاله كيف تجمع هَبَي وهَبيَّة جمع التكسير؟ فقال أبو إسحاق: أقول هَبَاي كما ترى، فأُدغم، وأصل الياء الأولى عندي السكون قولا، ولولا ذلك لأظهرتها، فقال له الرجل: فلم لا تصرفه إذا كان أصله عندك السكون كما تصرف حمارا؟ فأجابه: لأن حماراً غير مكسَّر وإنما هو واحدٌ، وهذا سبب صرفه، وعدم صرفه هباي لأنه مكسَّر، ثم قال الرجل : وما أنكرتَ من أن يكونوا أعلُّوا العين في هذا الباب، وصحَّحوا اللام، فشبَّهوا الياء ها هنا التي هي لام الفعل بعين المعتل، ثم أعلُّوا العين مثل راية وغاية، فأجابه: أنّ هذا مذهب وهو جائز عنده.

---

[1]– انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ج1، ص574.

[2]– الزجاجي،مجالس العلماء، ص236–240.

ثم قال أبو إسحاق في تصغير هَبَي وهَبيَّة: يقال في تصغير هَبَيّ هُبَيِّيٌّ، فتصحح الياء الثانية في الأصل، وتدغم فيها الياء الأولى التي هي لام الفعل، وتأتي بياء التصغير ساكنة فلا يلزم حذف شيء، والهَبَيُّ والهَبَيَّة: الصبيّ والصبيّة.

ثم سأله الرجل: كيف تبني من قضيت مثل جَحْمَرِش، وهو العجوز؟ قال أبو إسحاق: أما على مذهب المازني [فيقال فيه] قَضْيِيٌّ لأن اللام الأولى بمنزلة غير المعتلّ لسكون ما قبلها، فأَشبهت ياءَ ظَبْي، فكأن ليس في الكلام إلا ياءَان، فصحَّح الأولى من الأُخريين وأَعللت الآخرة ، والأخفش يقول فيها قَضْيَا، تحذف الآخرةن وتقلب الوسطى ألفا؛ وذلك لانفتاح ما قبلها.

فقال الرجل: فكيف تقول منها من قرأَت؟ فأجابه أبو إسحاق: يقال قَرْآء، مثل قرقاع، وأصله قَرأَئِىءٌ وزنه قَرْعَيع، فاجتمعت ثلاث همزات، فقلبت الوسطى منهن ياء بسبب اجتماع الهمزات، ثم قلبتها ألفاً لانفتاح ما قبلها.

ثم سأله عن وزن كينونة؟ فقال: فيعلولة، وأصلها كَيوَنُونة، ثم قلب الواو ياء لسبق الياء لها ساكنة، وأدغمت الأولى في الثانية، فصار كيَّنونة، ثم خفف فقيل كَيْنونة، كما قيل في ميّت وهيّن وطيّب: مَيْت وهَيْن وطَيْب. قال الرجل: ما الدليل على ذلك والفراء يزعم أنها فَعْلولة؟ أجابه أبو إسحاق: الدليل على ذلك ثبات الياء؛ لأنه لو كان أصلا لزمه الاعتلال، لأنه لا محالة من الكون، فكان يجب أن يقال كونونة إن كان أصلها فَعْلولة بإسكان العين، وإن كان أصلها فَعَلولة بتحريك العين، فواجب أن يقال كانونة.

فقال له الرجل: فما تقول في امرأة سميت أرؤُسَ، ثم خفّفت الهمزة كيف تصغرها؟ فأجابه: أُرَيْس ولا أزيد الهاء، فقال الرجل : لم وقد صار على ثلاثة أحرف، ألست تقول في تصغير هند هنيدة، وعين عيينة؟ فقال الزجاج: هذا مخالف لذلك؛ فلو خففت الهمزة فإنها مقدرة في الأصل، والتخفيف بعد التحقيق.

قال: فلم لا تلحقه بتصغير سماء إذا قلت سُمَيَّة، أليس الأصل مقدرا؟ فقال الزجاج: إنّ هذا لا يشبه تصغير سماء؛ لأن التخفيف في أرؤس عارض والتحقق فيه جائز، ففي تحقير سماء يكره الجمع بين ثلاث ياءات، وأنت لا تكره التحقيق في أرؤس، فلو حققته صار على أربعة أحرف، وسماءٌ الحذف لها لازم، فصار على ثلاثة أحرف، فلحقتها الهاء في التصغير.

قال الرجل: ونظير الكينونة في الوزن القَيْدُودة وهي الطُّول، والهَيْعوعة، وهي مصدر هاع الرجلُ، إذا جبنُ، هَيعوعةً؛ والطَّيرورة من الطَّيران، كل هذا أصله عند البصريين فَيْعلولة ثم لحقته ما ذكرت لك.

قال أبو إسحاق بعقب هذا المجلس: سألني محمد بن يزيد يوماً كيف تقول في تصغير أَمويّ، فأجابه: أقول أُمَيِّيٌّ، فقال: لم صرحت ياء التصغير من أمويّ وأثبتها في هذا؟ فقال: تلك لغيره، تلك للجنس وهذا له في نفسه، فلا يطرح ما كان في نفسه حملا على ما كان للجنس. فقال المبرّد: أجدت أبا إسحاق.

قاله سيبويه:[1] في جمع (هبيّ) و (هبيّة) من أن جمعه (هبأيٌّ) بالإدغام، ووجه قوله أنه لما جرى مجرى الصحيح في الواحد لسكون ما قبله وتعاقب حركات الإعراب عليه، جعله بمنزلة (مرضّة) ونحوها، فقال في الجمع (هبايّ)كما تقول (مراضّ) ، أما أبو عثمان ومعه أبو عمر فقال:أقول (هبايي) فأُظهر ولا أدغم؛ لأن ما بعد ألف الجمع حكمه أن يكون متحركاً، كأن أبا عثمان جعله بمنزلة (معايٍ)، ولم يجعله

[1] – أبو علي الفارسي،(1407هـ– 1987م)،المسائل الحلبيات، تحقيق: د حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،ص340.

بمنزلة (مراضّ)؛ لأن الضاد الثانية مرازمة للأخرى، والياء الثانية لا تلزم الأولى في (معايٍ)؛ ألا ترى أنها تسقط في الجر والرفع، فلما لم تلزم لم يجز الإدغام، ولم يجز الإدغام في حال النصب.

ظهر الحجاج في هذا المجلس مظهراً نقليًّا، وتعليليًّا، وجاء بصورة أسئلة طرحها الرجل على أبي إسحاق إبراهيم بن السري ، فكان يذكر العلل ويستطرد، وكانت الإجابات من الزجاج مفعمة بالحجج والبراهين والتعليل، والتمثيل، وظهرت عبارات التقييم (هذا مخالف لذلك، وهو عندي جائز، أجدت أبا إسحاق).

5. جمع يد على أيد وأياد

حمل المجلس رقم (75)،[1] وطرفاه أبو عمرو بن العلاء مع أبي الخطاب الأخفش، والراوي أبو العباس المبرد عن أبي عبيدة.

بدأ المجلس بسؤال سائل لأبي عمرو بن العلاء عن جمع يدٍ من الإنسان، فقال أيدٍ، وأنكر أن تكون الأيادي إلا في النعم، وقال الأخفش أمَا أنها في عِلمه، غير أنها لم تحضره، واستدلَّ أبو الخطاب الأخفش بشاهد نقلي من الشعر بيت عدي بن زيد العبادي:

أنكرت ما تبينت في أياديا وإشناقها إلى الأعناق.

[1] – الزجاجي، مجالس العلماء، ص124.

وجاء بدليل نقلي آخر بقوله: ويروى(ساءها ما بنا تبين في الأيدي)[1]، قال أبو عمرو: يعني بنته هندا، باتت عنده مع أمها في السجن وهي جويرية صغيرة، فقالت: يا أباه أي شيءٍ هذا في يدك –تعني الغل– وبكت منه. ففي ذلك يقول: ((ساءها ما بنا تبين)) .

يقول ابن يعيش في شرح المفصل:[2] يُقال: (ذهبوا أيْدِي سَبَا)، وفيه لغتان: (أيْدِي سَبَا)، و(أيادِي سَبَا) فـ (أيدي) جمعُ (يَدٍ)، وهو جمعُ قلّة، وأصلُه: (أيْدُيٌ) على زنة (أفْعُلٍ)، نحوِ: (كَعْبٍ) و(أكْعُبٍ)،وإنّما كسروا العين منه لئلّا تنقلب الياءُ منهْ واوًا لانضمامِ ما قبلها، فيصير آخرُ الاسم واوًا، قبلها ضمّةٌ، وذلك معدومٌ في الأسماء المتمكّنة، و(أيَادِي) جمعُ الجمع، قالوا: (أيْدٍ) و(أيادٍ)، وفيه لغتان:

إحداهما: أن تُرِكِّبهما اسمًا واحدًا، وتبنيهما لتضمُّن حرف العطف، كما فُعل بـ (خمسةَ عشرَ) وبابِه.

الثانيةُ: أن تضيف الأولَ إلى الثاني، كما تقدّم في (بيتَ بيتٍ) و(صباحَ مساءٍ) من جواز التركيب والبناءِ والإضافة، وموضعهما النصبُ على الحال، والمرادُ: ذهبوا متفرّقين، ومتبدِّدين ونْحوَهما.

ثانياً: التثنية وزيادة الميم في آواخر بعض الكلمات

1. تثنية كساء وحمراء

حمل المجلس رقم(142)،[3] وطرفاه أبو عثمان المازني مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، والراوي أبو جعفر الطبري عن أبي عثمان المازني.

---

[1]- انظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام للدكتور جواد علي، ج17،ص275.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص160–161.

[3]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص241.

بدأ المجلس بسؤال أبي الحسن الأخفش للمازني بقوله: على أي وجه أجاز سيبويه في تثنية كساء كساوان بالواو؟ فأجابه المازني: بالتشبيه بقولهم حمراوان وبيضاوان؛ لأنها في اللفظ همزة كما أنها همزة، ثم قال الأخفش: فيلزمه على هذا أن تجيز في تثنية حمراء حمراءان على التشبيه بقولهم كساءان، لأنك إذا شبهت الشيء فقد وجب أن يكون المشبه به مثله في بعض المواضع، فأجابه: هذا لازم لسيبويه. ثم قال: لا يلزمه هذا، فقال الأخفش مُستدلاً بشاهد نحوي : أليس لما شبهنا ما بليس فأعملناها عمل ليس فقلنا ما زيد قائما كما نقول ليس زيد قائما، شبهنا أيضا ليس بما في بعض المواضع فقلنا: ليس الطيب إلا المسك، ومثل هذا كثير، ومنهم من يقول ليس الطيب إلا المسك، فنصب فإنه لزم الأصل؛ وذلك أن خبر ليس منصوب منفيا كان أو موجبا، لأنها أخت كان، والمنفي قولك ليس زيد قائماً، والموجب قولك ليس زيد إلا قائماً وما كان زيد إلا قائما، وأما من رفع فقال: ليس الطيب إلا المسك، ففيه وجهان: أحدهما هو الأجود أن يضمر في ليس اسمها ويجعل الجملة خبرها، وجاء بشاهد نقلي من الشعر قول هشامٌ أخو ذي الرمة:

هي الشفاء لدائي إن ظفرت به وليس منها شفاء الداء مبذول

التقدير: ليس الأمر شفاء الداء مبذول منها. ولكنه إضمارٌ لا يظهر؛ لأنه أضمر على شريطة التفسير، وتكون إلا في المسألة مؤخرة، وتقديرها التقديم حتى يصح الكلام؛ لأنها لا تقع بين المبتدأ والخبر، فيكون التقدير: ليس إلا الطيب المسك. ومثله: (إِنْ نَظُنُّ إلا ظَنًّا) تقديره: إن نحن إلا نظن ظنا.

والوجه الآخر: أن تجعل ليس بمنزلة ما، فيلغي عملها لدخول إلا في خبرها، كما يلغي عمل ما إذا دخلت إلا في خبرها، كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها؛ لأنه ليس في العربية شيئان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال.

فأجابه المازني: أليس هذا مثل ذاك؟ وذاك أنه لو أجاز سيبويه في تثنية حمراء حمراءان لجعل علامة التثنية غير متطرِّفةٍ على صورتها وهي متطرفةٌ، فهل وجدت أنت علامة التأنيث متوسطة على صورتها متطرفة؟ فسكت الأخفش وقال: لم أجد ذلك، ولا يلزم سيبويه ما قلنا، وما أحسن ما احتججت له.

يقول أبو سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه:[1] قال سيبويه: وتبدل مكان الهمزة المبدلة من الياء والواو في التثنية والإضافة ، يعني تثنية كساء ورداء، والأصل كساو ورداي، وقلبت الهمزة من الياء والواو لأنهما وقعتا طرفا وقبلها ألف، وقد بينا ذلك فيما مضى، فإذا ثنوا رداء وكساء قالوا: رداءان ورداوان، ومن قال رداوان استثقل وقوع الهمزة بين ألفين لأنها تشبه الألف فتسير كأنها ثلاث ألفات فقلبوها واوا لمثل ما ذكرنا في علة حمراوان، غير أن قلب الهمزة في حمراوان ألزم منه في كساوان؛ لأنه قد اجتمع في حمراوان مع ما ذكرنا أنها مؤنثة وأن الهمزة زائدة والتأنيث أثقل من التذكير، والزيادة أثقل من الأصل، فتثقل حمراوان من الجهات التي ذكرناها لزمها القلب ولم يلزم كساوان وجاز أن يقال كساءان، بل هو اختيار عند النحويين، وصارت النسبة تابعة للتسلية لأنها تشبهها، وذلك أن التثنية في حال النصب والجر بالياء كقولك: رداوين والنسبة بالياء فصارت ياء النسبة بعد الواو كياء التثنية في النصب والجر.

ويلاحظ أن الحجاج اعتمد في هذا المجلس على القياس المشابه والتعليل، والشاهد الشعري، وظهرت جمل التقييم بقوله:(لم أجد ذلك، ولا يلزم سيبويه ما قلنا، وما أحسن ما احتججت له).

[1] – أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه،ج5، ص131.

2. زيادة الميم في أخر بعض الكلمات

حمل المجلس رقم (60)،[1] وطرفاه محمد بن أحمد بن كيسان مع أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، والراوي أبو الحسن محمد بن أحمد عن أبي العباس أحمد بن يحيى.

بدأ المجلس بقول أبي العباس أحمد بن يحيى في أنتما وأنتم: زيدت الميم في تثنية الاسم وجمعه لقلته، وذلك أن قولك: قمت وقمت على حرف واحد، فقيل له: فكيف اختير لذلك الميم؟ فقال: لأن هذا اسمٌ والميم من زوائد الأسماء.

وقال بعض أصحابه يقوي قوله: قالوا ابنمٌ يريدون الابن، ويزيدون عليه الميم، تكثيراً، ومثله ما زيدت عليه الميم: فسحم، وستهم، وزرقم.

فسألت أبا العباس محمد بن يزيد فقال: زعم أصحابنا أن الإضمار الذي في الفعل إذا ثني وجمع في النية كان ذلك بحرف واحد، نحو ضربا وضربوا، فأرادوا أن يفرقوا بين تثنيته وتثنية ما كان مضمرا بحرف وأكثر من حرف، لأنه قد ضارع المظهر، كظهور حرف يستدل به على المضمر، وتثنية المظهر بحرفين، فجعلوا تثنيته تضارع تثنية المضمر الذي لا يبين له حرف، ويضارع تثنية المظهر الذي يثنى ويجمع بحرفين، فقالوا: قمتما، وهما، وأنتما، وضربتكما، وإياكما، وغلامكما وغلامهما، فكانت الألف كزيادة الألف في قولك الرجلان، والميم كالنون، إلا أنها جعلت قبل الألف ليوافق لفظ ضربا، ويكون بزيادتها مع الميم كزيادة الألف في الأسماء بعدها النون، وكان في ذلك تحصينٌ لها من السقوط؛ لأن النون في الأسماء الظاهرة تسقطها الإضافة، والمضمر لا يضاف

[1] – الزجاجي، مجالس العلماء، ص104– 105– 106.

وقال أبو الحسن محمد بن أحمد: المضمر الذي فيه ظهور حرف واحد أو أكثر، المؤنث والمذكر ينفصل أحدهما من الآخر بدليل في ذلك الحرف، والتثنية تبطل ذلك الدليل، فأرادوا أن ينتقل الواحد عن الفصلين جميعا، أعني الفتح والكسر، والواو والياء والألف، لأنها لا تلي إلا فتحة، فجعلوا الميم معها زائدة لتقع عليها فتحة الألف، ولينتقل العلمان اللذان كانا في الواحد في التثنية [إلى] حركةٍ تجمعهما لم تكن في الواحد، فقلت: قمتما فأسقطت الكسرة والفتحة وجمعتهما بالضمة، وكذلك أسقطت الواو من هو والياء من هي، وأسقطت الألف من قولك: رأيتها، والضمة أو الواو من قولك: رأَيتُهو، والياء من مررت بهي.

وقال غيره: إنما فتحوا التاء في أنتَ للمذكر وفي المؤنث أنتِ بالكسرة ليفرقوا بين المخاطبين، فإذا ثنوهما قالوا أنتما، فضموا التاء لأنها حركة لم تكن للمذكر والمؤنث، فعلم أنها لبناء التثنية، وزادوا ميما ليقع عليها الفتح وتسلم الحركة.

وقال قوم: إنما ضموا التاء في التثنية لأن حركتها في الواحد تنفتح مرة وتكسر أخرى. فجاءوا بحركة لا تزول. وكذا أنا، الاسم همزة ونون، والألف للوقف، واستشهدوا بدليل نقلي قول حاتم: (هكذا فَزْدِى أَنَهْ) فوقف بالهاء، وكذلك نحن، مبني على الضم وأصله فَعُل: نَحُنْ بضم الحاء وسكون النون بعدها، فلما سكنوا الحاء ألقَوْا حركتها على النون.

فإن قال قائل: هذه الميم بدل من نون التثنية، لأن الميم أخت النون في المخرج، وقدموها قبل الألف لئلا يلتبس الكلام، قال قولاً قوياً.

ورأي الفراء: إذا قلت هُو فالهاء هي الاسم والواو صلة. وكذلك قالوا في المؤنث: هي، الهاء هي الاسم والياء صلة، والصلة تسقط إذا ثنيت، فلما ثُنّي الاسمان ألحقوا ميما ثم جاءوا بالألف للتثنية، ووقوا بالميم فتحة الألف، لئلا يلتبس الجمع بالتأنيث وبالأدوات.

فإذا قلت هما أَدخلت الميم، ورجعت الهاء إلى ضمتها، فإن قلت: قد كانت مكسورة في المؤنث، فإنَّما كسروا لأن الياء لا تنحوها إلا الكسرة. وفرقوا بين المؤنث والمذكر، كما قالوا أنتَ للمذكر وأنتِ للمؤنث، فلما ثنوا أدخلوا الميم وردوا الضمة فقالوا: أنتما. وإنما اتفق المؤنث والمذكر في أنت لأن الفرق كانت حركة لم تكن بحرف، فإن قلت: هو وهي حرف، فهما صلة وليست بأصل، فسقَطا.

ويلاحظ أن الحجاج في هذا المجلس اعتمد على تقديم الرأي والتعليل والتمثيل، إذ ذكر في المجلس آراء العلماء في القضية، وظهرت جمل التقييم مثل(زعم أصحابنا)، وكثرت التعليلات والآراء، ولم تظهر عبارات الفصل في الحكم.

3. أفعل التفضيل وعلَّة إفراد المجرَّد من أل والإضافة

حمل المجلس رقم(145)[1]، وطرفاه الأخفش سعيد بن مسعدة مع المازني، والراوي محمد بن منصور.

بدأ المجلس بسؤال المازني للأخفش عن قولهم: زيد أفضل من عمرو وأكرمُ منه، فأجاب الأخفش: أفعل في هذا الباب إذا صحبه مِن، فإنما يضاف إلى ما هو بعضه، فلم يثن ولم يجمع، كما أن البعض كذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، كقولك: بعض أَخَواتك خرجْنَ وخرجَتَا وخرجَ.

فقال أبو عثمان: إنما معناه: فضله يزيد على فضله، وكرمه يزيد على كرمه، فكان بمعنى المصدر فلم يثن ولم يجمع كما أن المصدر كذلك.

قال أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور: وقال الفراء: إن أفعل في هذا الجنس يضاف إلى شيء يجمع الفاضل والمفضول، فاستُغنَى بتثنية ما أُضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه، فصار بمنزلة الفعل الذي إذا تقدم يستغني بما بعده عن تثنيته وجمعه.

جاء الحجاج بصورة تعليلية فيما يخص اسم التفضيل، وقدم المتناظران الحجج التعليلية، وظهر رأي الفراء في المسألة، ولم تظهر في المجلس عبارات التقييم، بل تم الاكتفاء بتقديم التعليل في المسألة.

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء ، ص247.

المبحث الثالث: الحجاج الصرفي في الإدغام

تناولت الباحثة في هذا المبحث المجالس التي تحدثت عن الحجاج الصرفي في الإدغام وهي:

1.إدغام الحرف في مثله من كلمتين

حمل المجلس رقم(28)،[1] وطرفاه أبو حاتم سهل بن محمد مع يعقوب الحضرمي، والراوي أبو جعفر محمد بن رُستم عن أبي حاتم السجستاني .

بدأ المجلس أبو حاتم السجستاني بقراءته على رجل من سورة البقرة من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾[2] ، إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ﴾[3] ، فأوقفه يعقوب الحضرمي وقال له: أحسن أحسن، فأعاد الحرف من غير إدغام، ، وقال:هذا لا يجوز الإدغام فيه، فقال يعقوب الحضرمي مستفسراً: لِمَ، وحدثني غير واحد عن أبي عمرو أنه كان يدغم؟ فأجابه أبي حاتم: أتهم الرواة فإنهم لم يضبطوا عنه، فقال يعقوب: وحدثني فأكثر منه، فأجابه أبو حاتم: هذا لا يجوز، لأن بينهما واوا وكيف يدغم الحرف في الحرف وبينهما حرف آخر؟ثم طلب يعقوب من أبي حاتم أن يقرأ فقرأ، وكان الأخفش النحوي يجلس خلف أصطوانة يعقوب، يقول أبو حاتم: فصرت إلى الأخفش فسلمت عليه، فقال لي: يا رأس البغل لعنك الله، تأبى إلا أن تعلم ما يعلم المشايخ، والله لا قرأ يعقوب بعدها إلا كما قلت.

قال أبو حاتم: فما قرأ بعدها إلا كما قلت.

---

[1]- الزجاجي، مجالس العلماء، ص51.

[2]- البقرة: 247.

[3]- البقرة: 249.

ويقول أبو العباس في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:[1] يجوز إدغامُ هاء (جاوزه) في هاء (هو)، ولا يُعْتَدُّ بفصلِ صلةِ الهاءِ لأنها ضعيفةٌ، وإنْ كان بعضُهم استضعَفَ الإدغامَ، قال: إلا أَنْ تُخْتَلَس الهاءُ (يعني فلا يبقى فاصلٌ) وهي قراءةُ أبي عمرو، وأَدْغَمَ أيضاً واوَ هو في واو العطف بخلافٍ عنه، فوجهُ الإدغام ظاهرٌ لالتقاء مِثْلين بشروطِهما، ومَنْ أظهر وهو ابنُ مجاهد وأصحابُهُ قال: لأنَّ الواو إذا أُدْغِمَت سَكَنَتْ، وإذا سكَنت صدَق عليها أنها واوٌ ساكنة قبلَها ضمة، فصارَتْ نظيرَ:﴿ءَامَنُواْ وَكَانُواْ﴾[2] فكما لا يُدْغم ذاك لا يدغم هذا، وهذه العلةُ فاسدةٌ لوجهين، أحدُهما: أنها (ما) صارَتْ مثلَ(آمنوا وكانوا) إلا بعد الإدغام، فكيف يُقال ذلك؟ وأيضاً فإنهم أدغموا: ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾[3]، وهو نظيرُ ﴿فِي يَوْمٍ﴾[4] و﴿ٱلَّذِي يُوَسْوِسُ﴾[5] بعينِ ما علَّلوا به، وشرطُ هذا الإدغام في هذا الحرفِ عن أبي عمرو ضمُّ الهاء كهذه الآيةِ، ومثله ﴿هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، ﴿هُوَ وَجُنُودُهُ﴾[6] ، فلو سَكَنَتِ الهاءُ امتنع الإدغامُ نحو: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾[7] ولو جرى فيه الخلاف أيضاً لم يكن بعيداً، فله أُسوة بقوله: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾[8] بل أَوْلى لأن سكون هذا عارضٌ بخلاف: ﴿ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ .

---

[1]– السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، (د.ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم– دمشق، د.ط، ج2، ص 530–531.

[2]– يوسف:57.

[3]– البقرة: 258 .

[4]– إبراهيم: 18.

[5]– الناس: 4.

[6] – القصص: 39 .

[7]– الأنعام: 127

[8]– الأعراف: 199.

ويلاحظ أن الحجاج في هذا المجلس اعتمد على القراءات، وظهرت عبارات التقييم مثل:(أحسن أحسن)، وتم الاحتكام إلى الأخفش الذي قال عبارة توبيخية (يا رأس البغل، لعنك الله)، وكانت الإجابة: والله لاقرأ يعقوب بهدها إلا كما قلت.

2. ألف التأنيث وتاء التأنيث

حمل المجلس رقم (22)،[1] وطرفاه أبو عبيدة مع أبي عثمان المازني، والراوي إسماعيل بن محمد عن أبي العباس محمد بن يزيد عن أبي عثمان المازني.

بدأ المجلس بقول أبي عبيدة للمازني: ما أكذبُ النحويين! يقولون إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث، وأن الألف التي في عَلقَى ملحقةٌ وليست للتأنيث، فقال المازني: وما أنكرت من ذلك؟ قال: سمعت رؤبة ينشد:

(فحطَّ في عَلقَى وفي مُكورِ)

فسأله المازني: ما واحد العَلقَى؟ فأجاب: عَلقاةٌ، قال أبو عثمان: وحقٌّ ذا أن يكون علقى جمعاً موضوعاً على غير علقاة، ولكن كالشاء من شاة، ومن زعم –وهو قول أبي العباس– أنّ شاء جمع شاةٍ على لفظها كتمرة وتمر فإنما يقول: الهمزة بدل من الهاء لازم، وذلك أن شاةٌ حذفت منها هاء، ولو جاء على تمرة وتمر لقلنا في الجميع شاة فاعلم، فوصلنا بالهاء؛ لأن حق شاة شاهَة، وقد كانت الهمزة تبدل من الهاء للمجاورة فقط، وبدلها هاهنا لنفي اللبس، فهي مبدلة في قولك ماء، فإذا صغرت قلت مُوَيه، وإذا

[1]– الزجاجي، مجالس العلماء، ص42–43.

جمعت قلت أَمواه ومياه، فمن قال هذا قال: فقولهم للشاء شوىّ، مما تقاربت ألفاظه بمداخلتها، وليس من لفظ شاة وشاءٍ على هذا القول.

فقال المبرد للمازني: فما تقول أنت؟ فأجاب: القول فيه أن عَلقى إذا لم ينصرف في النكرة، فإنما هو اسم مأخوذ من لفظ عَلقى الذي ينصرف وليس به، والألف فيه ملحقة، فعلق على التأنيث، فهو مشتق من لفظه، ومعناه كمعناه، واستدلّ على ذلك بقوله بأمثله كقولك في سِبَطر في معنى السَّبط ولفظه، وليس هو إياه بعينه ولا مبنيا عليه، وإنما هو بمنزلة اسم وافق اسماً في معناه، وقاربه في لفظه، وكذلك لآل لصاحب اللؤلؤ، وهذا البناء لا يكون في ذوات الأربعة، وإنما هو اسم مشتقٌ من اللؤلؤ وفي معناه، وليس بمبني عليه، فإذا كان الألف في عَلقى للتأنيث لم يجز أن يكون واحدها علقاة، لأنّ تأنيثاً لا يدخل على تأنيث.

يقول ابن السرّاج:[1] كل اسم فيه ألف التأنيث ممدودةً أو مقصورة فهو غير مصروف معرفة كان أو نكرة، فإن قال قائل فما العلتان اللتان أوجبتا ترك صرف بُشرى، وإنما فيه ألف للتأنيث فقط؟ قيل: هذه التي تدخلها الألف يبنى الاسم لها وهي لازمة وليست كالهاء التي تدخل بعد التذكير، فصارت للملازمة والبناء كأنه تأنيث آخر وتضارع هذه الألفُ الألفَ التي تجيء زائدةً للإلحاق إذا سميت بما يكون فيه وذلك نحو: ألف ذِفْرَى وعَلْقَى فيمن قال: عَلْقاةٌ وحَبنَطى، فإن سميت بشيءٍ منها لم تصرفه؛ لأنها ألفٌ زائدةٌ كما أن ألف التأنيث زائدة، وقد امتنع دخول الهاء عليها في المعرفة وأشبهت ألف التأنيث لذلك. وحق كل ألف تجيء زائدةً رابعةً فما زاد أن يحكم عليها بالتأنيث حتى تقوم الحجة بأنها ملحقة؛ لأن بابها إذا جاءت زائدةً رابعةً فما زاد فللتأنيث لكثرة ذلك واتساعه والإلحاق يحتاج إلى دليل لقلته، والدليل الذي تعلم به الألف

[1]- ابن السرَّاج، الأصول في النحو، ج2، ص83-84.

الملحقة أن تنون وتدخل عليها هاءٌ نحو من جعل عَلقًى ملحقةً فنون وألحق الهاء فقال: عَلقاةٌ ولهذا موضع يبين فيه وإنما شبهت ألفُ حبَنَطْىَ بألف التأنيث، كما يثبت الألف والنون في عثمان بالألف والنون في غَضبْانَ لما تعرف عثمان وصار لا يدخله التأنيث، فإن صغرت عَلْقَى اسم رجل صرفته وإن سميت رجلًا بمعزَى لم تصرفه، وإن صغرته لم تصرفه أيضًا؛ لأنه اسمٌ لمؤنثٍ، فأما من ذكر معزى، فهو يصرفه وتَترى فيها لغتان كعَلْقَى، فأما أرَطْى ومعْزى، فليس فيه إلا لغة واحدة الإلحاق والتنوين، فإن سميت بهما لم تصرفهما كما ذكرت لك وإن سميت بعِلبَاء صرفته؛ لأنه ملحقٌ بسرداحُ، تقول عُليبى كما تقول: سُرَيْديحٌ ولو كانت للتأنيث لقلت عُلَبياءٌ.

ويلاحظ أن الحجاج جاء باستفهام يتعلق بدخول هاء التأنيث على ألف التأنيث، والفرق مع ألف الإلحاق، وقدمت الأدلة والحجج، وظهرت عبارة التقييم: (فلم أفسره له لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا)، ثم ظهر الحجاج بين المبرد والمازني حتى ظهر التعليل بأن التأنيث لا يدخل على التأنيث.

وخلاصة الفصل الثالث الذي تخصص بالموضوعات الصرفية التي جاءت متنوعة بين المصادر والمشتقات والأوزان الصرفية، والتصغير، والنسبة، والجموع، والتثنية، والإدغام، وجميع المجالس سارت على منهجية موازية للمنهجية في المجالس الأخرى.

الخلاصة

جاءت هذه الرسالة موسومة بعنوان:الحجاج في ترجيح الآراء النحوية والصرفية (مجالس العلماء) للزجاجي نموذجاً، وقد قُسِّمت إلى مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، فالفصل الأول جاء بعنوان: (الحجاج وكتاب مجالس العلماء للزجاجي)، وتضمّن ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول بعنوان: (مفهوم الحجاج في اللّغة والاصطلاح)، والمبحث الثاني بعنوان: (شروط الحجاج ومظاهره في المناظرات النحوية)، والمبحث الثالث: (التعريف بالزجاجي وكتابه مجالس العلماء)، وجاء الفصل الثاني بعنوان: (الحجاج النحوي في كتاب مجالس العلماء للزجاجي) وتضمن ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول بعنوان: (الحجاج النحوي في المرفوعات)، والمبحث الثاني بعنوان: (الحجاج النحوي في المنصوبات)، والمبحث الثالث بعنوان:(الحجاج النحوي في المجرورات)، وتحدّث الفصل الثالث عن(الحجاج الصرفي في كتاب مجالس العلماء)، وتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان: (الحجاج الصرفي في الأوزان وعمل المشتقات والتصغير والنسبة)، والمبحث الثاني بعنوان:(الحجاج الصرفي في الجموع والتثنية)، والمبحث الثالث بعنوان: (الحجاج الصرفي في الإدغام وألف التأنيث وتاء التأنيث) ثم الخاتمة التي تتضمن الخلاصة، وأهم النتائج، والتوصيات، وقائمة المصادر والمراجع.

الخاتمة:

لابدَّ في نهاية هذه الدراسة التي تناولت الحجاج في ترجيح الآراء النحوية والصرفية (مجالس العلماء) للزجاجي نموذجًا من إبراز النتائج الآتية:

1. كتاب (مجالس العلماء) هو كتاب قام على المناظرات بين العلماء، وفيه (156) مجلساً، وهذه المجالس مُقسمة على معارف متنوعة، ومسائل مختلفة من علوم القرآن، والفقه، والشعر، والأنساب، ولكنّه مُنصَب بصفة خاصة على الموضوعات اللُّغوية، والنحوية، والصرفية.
2. طبيعة الحجاج في المجالس: كان العلماء يلجأون في مجالسهم لعلماء آخرين ليحكموا بينهم في مناظراتهم، أو يلجأون للعرب الفصحاء الموثوق بفصاحتهم، وعندما ينتهي المجلس كان يقال للشخص الخاسر (فأمسك)، ويعني ذلك انه سكت ولم يقل شيئاً.
3. انقسام المجالس إلى قضايا نحوية وقضايا صرفية وقضايا لُغوية.
4. يُظهر كتاب (مجالس العلماء) أسلوب علماء العربية في مناظراتهم، وطرقهم في استخدام آليات الحجاج (السماع، والقياس، والتعليل)، مُعتمدين في حجاجهم على الشواهد النقليّة والعقلية، والتعليلية
5. حُفظت المجالس في كتب ومراجع كثيرة، ولكن الزجاجي كان الأهم من بين هذه المجالس، ورتبها، وأحسن عرضها، وعلى الرغم من قصر هذه المجالس إلا أنها خدمت اللُّغة العربية
6. كان الزجاجي يسند مجالسه التي تصل إليه عن طريق السماع لمن سمعها عنهم، فكان يقول في بداية كل مجلس (حدّثني)،أو (حدّثنا)، وقد شارك في المجالس علماء، وفقهاء، وخلفاء، وشعراء، ورواة، واهتمّ الزجاجي بتوثيق الرواية في المجالس، فكان يذكر أسماء الرواة بالتسلسل، دارت بين

مجموعة من علماء اللغة والنحو: سيبويه، والكسائي، وأبي العباس ثعلب، والرياشي، والمازني، وأبي حاتم سهل بن محمد، ويحيى بن المبارك اليزيدي، ومحمد بن يزيد المبرد، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي الحسن الأخفش، ويونس بن حبيب، والفرزدق، وأبي عبد الله الحضرمي، وابن كيسان، والأصمعي، وأبي يعلى بن أبي زرعة.

7. كان وجود الزجاجي واضحاً في بعض المجالس، فقد كان يضيف رأيه ويُعلل ويناقش، وأسلوبه أسلوب العالم المُتّزن، الخبير بأساليب الحوار والجدل، وكان يذكر آراء النحاة في القضايا.
8. أخذت جمل التقييم بين النحاة أنماطاً عدة، فظهرت جمل فيها تهكم مثل قول ثعلب للرياشي: (تقول لي هذا في العربية؟) ، وجمل فيها أدب الحوار مثل:(لا أقول هذا)، (لا يجوز)، وجمل ظهر فيها إساءة مثل: (هذا خطأ)، وبعض المجالس لا يظهر فيها جمل التقييم.
9. دارت المجالس بين مجموعة من علماء اللغة والنحو: سيبويه، والكسائي، وأبي العباس ثعلب، والرياشي، والمازني، وأبي حاتم سهل بن محمد، ويحيى بن المبارك اليزيدي، ومحمد بن يزيد المبرد، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي الحسن الأخفش، ويونس بن حبيب، والفرزدق، وأبي عبد الله الحضرمي، وابن كيسان، والأصمعي، وأبي يعلى بن أبي زرعة.
10. تخصصت المجالس بالخلاف بين نحاة البصرة والكوفة
11. كان الحجاج في المرفوعات أكثر منه في المنصوبات، وحظّ المجرورات قليل؛ لأن المجرورات يندر فيها الخلاف النحوي.

التوصيات

وختاماً وبعد جهد كبير، وبعد الاطلاع على أهمية الدراسة وما تم بحثه ودراسته من دراسات سابقة تتعلق بموضوع الحجاج والمناظرات بين علماء النحو، فقد حرصت الباحثة على دراسة المجالس النحوية والصرفية في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي، وبيان مظاهر الحجاج في هذه المجالس، مع الحرص على بيان رأي العلماء في كل مسألة، وفقاً للمنهج الذي اتخذته الباحثة، للخروج بنتائج واضحة توضح أهمية هذه المجالس،ومجموعة من التوصيات، وبناء على ذلك توصي الباحثة :

1. بعرض كتاب (مجالس العلماء) لكثير من المسائل اللّغوية، والنحوية، والصرفية الدقيقة التي تناسب المتقدمين في علم العربية، وفيه عدد من المسائل الخلافية بين البصريين، والكوفيين أو بين علماء المدرسة الواحدة.
2. بمزيدٍ من الدراسات اللُّغوية حول هذا الكتاب، وذلك نظراً لأهمية مجالسه وما تحوية من مادة علمية ومسائل متنوعة، وقلّة الدراسات السابقة فيه.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، (1987م)، جمهرة اللُّغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي.
- _____، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، أبو العباس المبرد،(د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت، د.ط.
- إسماعيل، حافظ علوي،(2010م)، الحجاج مفهومه ومجالاته- دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، عالم الكتب الحديث، د.ط.
- الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد، (د.ت)، من تاريخ النحو، مكتبة الفلاح، د.ط.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، (1401هـ-1981م)، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- لجنة إحياء التراث، د.ط.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر،(1393-1414هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبدالعزيز رباح/أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث- بيروت، ط2.
- الجرجاني، الشريف،(2004م)، التعريفات، دار الإيمان، الإسكندرية، مصر، د.ط.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان،(د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي نجار، دار الكتب المصرية المكتبة العلمية، ط3.
- _____، أبو الفتح عثمان، (1421هـ- 2000م)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1.

- جواد علي، (1422هـ،- 2001م)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، ط4.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد،(1407هـ-1987م)، تاج اللّغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين/ بيروت.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين،(1409هـ-1989م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار/ الأردن، دار الجيل /بيروت، د.ط.
- الحازمي، أبو عبدالله أحمد بن عمر بن مساعد، (د.ت)، شرح ألفية ابن مالك، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ للحازمي.
- حبنّكة، عبدالرحمن حسن،(1993م)، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي ،(1418هـ، 1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1.
- _____، (1418-1434هـ/1997-2013م)،التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين،(1428هـ- 2007م)، توجيه اللمع، تحقيق: أ.د.فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط2.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم،(1972م)، وفيات الأعيان،تحقيق:إحسان عباس،دار صادر،بيروت، د.ط.
- الراجحي، د.عبده، (1420هـ-1999م)، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1.

- الزجاجي،عبد الرحمن بن إسحاق، (1980م)، أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين مبارك، دار الرشيد للنشر ،بغداد، ط1.
- _____، أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق النهاوندي،(1407هـ-1987م)، الأمالي، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل- بيروت، ط2.
- _____، عبد الرحمن بن إسحاق،(1404هـ،1984م)، الجمل، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة-دار الأمل، ط1.
- _____، عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي، أبو القاسم،(1406هـ- 1986م)، اشتقاق أسماء الله، تحقيق: د. عبدالحسين مبارك، مؤسسة الرسالة، ط3.
- _____، عبدالرحمن بن إسحاق،(1405هـ-1985م)، كتاب اللامات، تحقيق :مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2.
- الزّجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق،(1420هـ، 1999م)، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
- الزعبلاوي ، صلاح الدين،(د.ت)، دراسات في النحو، (د.ط).
- السامرائي، فاضل صالح،(1420هـ- 2000م)، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر- الأردن، ط1.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي، (1417هـ-1996م)، الأصول في النحو، تحقيق: د.عبدالحسن الفتلى، ط3.

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1408هـ- 1988م)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي،(1417هـ-1996م)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1.
- السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين، (1427هـ- 2006م)، الاقتراح في أصول النحو، دار البيروتي- دمشق، ط3.
- السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، (د.ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، د.ط.
- الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى،(1428هـ- 2007م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط1.
- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ،(1413هـ- 1991م)، الأمالي ، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1.
- شرّاب، محمد بن محمد حسن، (1427هـ-207م)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1.
- صولة، عبدالله، (2007م)، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، د.ط.

- ضيف، شوقي عبد السلام ضيف،(د.ت)، المدارس النحوية، دار المعارف، د.ط.
- الطنطاوي، الشيخ محمد،(2005م،1426هـ)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: أبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1.
- أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي،(1416هـ- 1996م)، الانتصار لسيبويه على المبرّد، تحقيق: زهيرعبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1.
- ابن عبد ربه، أبوعمر شهاب الدين أحمد بن محمد، (1404هـ)، العقد الفريد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1.
- عبدالرحمن، طه، (2000م)،في أصول وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي،بيروت،ط2.
- _____، طه،(1998م)، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1.
- عبد القادر بن عمر البغدادي،(1418هـ- 1997م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط4.
- العثمان، حمد بن ابراهيم،(1425هـ-2004م)، أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة، دار ابن حزم، بيروت،ط2.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ،(1415هـ- 1995م)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي، أبو الحسن ،(1996م)،الممتع الكبير في التصريف،مكتبة لبنان، ط1.

- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيليس الهمداني المصري،(1400هـ، 1980م)، ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق:محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث/القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة، ط20.
- الفارسي، أبو علي ،(1407هـ- 1987م)، المسائل الحلبيات، تحقيق: د حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- العزاوي، أبو بكر،(2006م)، اللّغة والحجاج، العمدة في الطبع، ط1.
- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم،(1414هـ-1993م)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت،ط28.
- الفيومي، أحمد بن علي، أبو العباس، (د،ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية- بيروت، د.ط.
- القزويني،أحمد بن فارس،(1399هـ-1979م)، مقاييس اللّغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، د.ط.
- القفطي، جمال الدين،أبو الحسن علي بن يوسف،(1406هـ-1986م)، انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،دارالفكر العربي،القاهرة، ط1.
- المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري،(1413هـ-1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق:د فخر الدين قباوة- الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

- المبارك، مجد الدين أبو السعادات، بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير،(1399هـ- 1979م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي-محمود محمد الطناحي.
- مدكور، إبراهيم،(1983م)، المعجم الفلسفي،مجمع اللغة العربية،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد،(1417هـ- 1997م)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط3.
- أبو محمد، صالح بن محمد بن حسن آل عُمير الأسمري، القحطاني،(د.ت)، شرح الأجرومية، د.ط.
- محمد عبد الخالق عظيمة، (د.ت)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث- القاهرة، د.ط.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي ،(1413هـ-1992م)،الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة- الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.
- مصطفى، إبراهيم، الزيات، أحمد، حامد عبد القادر، محمد النجار،(د.ت)، المعجم الوسيط.
- النجار، محمد عبد العزيز، (1422هـ- 2001م)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط1.
- النحاس، أبو جعفر، محمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي،(1421هـ)، إعراب القرآن، ط1.

- أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (2001م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1.
- ابن منظور، جمال الدين الأنصاري،(1414هـ)، لسان العرب، دار صادر/بيؤوت، ط3
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين،(1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك/محمد علي حمدالله ، دار الفكر- دمشق، ط6.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي،(1422هـ،2001م)، شرح المفصل للزمخشري،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

الأبحاث والرسائل العلمية:

- الجراح، عبد المهدي هاشم حسين، الحجاجية ومظاهرها عند الأنباري(تحليل وتأصيل)، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- درنوني، إيمان،(2012م- 2013م)، الحجاج في النص القرآني، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، ط1.
- مصدّق، محمد الأمين،(2019م- 2020م)، آليات الحجاج في مناظرات الشيخ أحمد ديدات، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
- مطلك، عبد العزيزعلي،(2010م)، جهود الزجاجي النحوية في كتابه مجالس العلماء،مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب،العراق، ط2.
- مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول النحو2 ، جامعة المدينة العالمية،ماجستير،ج1.

- النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي ، الشافعي،(1430هـ)، التفسير البسيط، أصل تحقيقه في 15 رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1.

Syllogisms for syntactic and morphological views in Alzajaji's Majali Al–ulama (Assemblies of Scholars)

Prpared by

Danial Sami Al-Rshdan

Supervised by

Dr.Basil Faisal Al-Zu´bi

Abstract

This study focuses on Arabic grammar, particularly grammarians and Arabic language scholars' dispute over several grammatical, morphological and linguistic issues. This dispute led to the emergence of multiple controversial issues and views.

The study aims at defining the concept of syllogisms andtheir conditions and clarifying their grammatical manifestation and implementation in the nominative, accusative, and ablative cases in Al-Zajaji's book (Majlis Al-?ulama). It also clarifies the manifestation of syllogisms in morphological issues in this book.

The current study adopted a descriptive, inductive, and analytical approach, extrapolating scholars' syllogisms in grammatical and morphological issues in Al-Zajaji's book, and explaining its grammatical and morphological theses. It

analyzed these syllogisms to clarify their manifestations and implementation and the basis of weighting views. For all this, the researcher employed scientific data collection, classification, and analysis methods.

The study reached a set of results. Most important of which was the fact that it dealt with an eminent scholar, viz. Abd al-Rahman bin Ishaq, known as Al-Zajaji. His book (Majlis Al-?ulama) was based on scholars' debates amounting to (156) sessions. These covered various fields of knowledge and topics, including Qur'anic sciences, jurisprudence, poetry, and genealogy, but they particularly focused on linguistic, grammatical, and morphological issues. The book also showed Arab scholars' style in debates, and their syllogism mechanisms (hearing, analogy, and reasoning), where they entirely relied on textual, rational, and explanatory evidence.